جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية دراسة الحالة الأمنية في الجزائر لمرحلة ما بعد 22فيفري

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية

إعداد الطالب :
- مصطفاوي فاطمة
-

إشراف الأستاذ:
-د. نوري النعاس

لجنة المناقشة

-د/أ. بلخيرات حوسين	رئيسا
-د/أ. نوري النعاس	مقررا
-د/أ. مكاوي نور الدين	ممتحنا

الموسم الجامعي 2020/2019

كلمة شكر

الحمد لله والشكر لله حمداً يطيب به جلال وجهه وعظيم سلطانه الذي أمدَّني بالقوة والصبر والعافية ويسَّر لي كل صعب بعد الصعب

-أشكر لأستاذي المحترم الدكتور "**النوري النعاس**" على ما بذله من جهد وما أسداه من نصائح

-أشكر أستاذي الدكتور "**بلخيرات حوسين**" و-أستاذي الدكتور "**مكاوي نور الدين**" اللذان كانا شرفا لي أن يكونا في لجنة المناقشة التي تكرمت بالإطلاع على هاته المذكرة ومناقشتها .

ليضعوا جميعا بصمتهم كمرآة لعمل آخر إن شاء الله .

وكل من ساهم معي بإضافة معلومة أو مساندتي بفكرة أو بمرجع وهم كثر .

وإلى احتواء عائلي لي وإحاطتها ، وكل أحبتي ، شكراً . . .

والشكر موصول للأساتذة والأستاذات على ما بذلوه في سبيل تبليغ رسالة العلم .

وكل أسرة العلوم السياسية إدارة وعمالاً وزملاء وزميلات . .

الإهـــداء

أهدي هذا العمل إلى

أرواح الشهداء رحمهم الله ، الذين بفضل تضحياتهم نعيش هذه اللحظة في ظلال القيم والحرية

كما أهدي هذا الجهد المتواضع إلى روح شهيد الواجب الفريق **"أحمد قايد صالح"** -رحمه الله- الذي كانت وقفته مع الجزائر فاصلة بين مشروع نوفمبر والمشاريع الوافدة

وإلى أسرتي الثورية التي كانت الحضن الدافئ في مراحل حياتي .

ملخص الدراسة :

ان هذه الدراسة التي تناولت موضوع الحراك الجزائري تحت عنوان (الاتجاهات الحديثة في الازمات الدولية . دراسة الحالة الامنية مرحلة ما بعد 22 فيفري) لتناقش مجموعة من القضايا المتعلقة بتاريخ الازمات في الجزائر ونماذج من الازمات في المحيط الاقليمي و كيفيات معالجتها من خلال مقاربة النظريات الحديثة في دراسة مثل هذه الحالات وقد ركزت الدارسة على موضوع العلاقة و الانعكاس المباشر و الغير مباشر لهذا الحراك الشعبي على الامن القومي الجزائري من خلال دراسة الفواعل المؤثرة في الحراك مبرزة الميزات التي ميزت الحراك الجزائري كثورة شعبية سلمية عن باقي ثورات الربيع العربي

اهم المفاهيم :

الحراك – الازمة – الثورة – الاتجاهات الحديثة – التحالف – الاحتواء .

Sumary:

This study, which dealt with the issue of the Algerian movement, under the litle of recent trends in international crisis «Recent trends international crises a study of the security situation after February 22». to discuss a set of issues related to the history of crises in algeria and models of crises in the regional environment and how to deal with them through the approach of modem theories in studying such cases. the study facused on the direct and indirect reffescion of this populair movement on the Algerian national security by studying the actors affecting the movement, the environment of the movement, the path of the movement, and the results of the movement highlighting the features that distinguished the Algerian movement as a peaceful popular revolution. the Arab Spring revolutions.

Key words:

The alliance , the movement , the crisis , Revolution , Recent trends , containment.

مقدمـــــــة

مقدمـــة :

- لقد أثار حراك 2019 فيفري حالة جديدة في معادلات الربيع العربي والأزمات المترتبة عليها حيث تداخلت لهذا الحراك عوامل معقدة أنتجت ثورة سلمية طويلة المدى، تغيرت فيها مواقع كتل الثقل في المنظومة الجزائرية وتشكلت فيها تحالفات غير تقليدية على المستوى الشعبي وعلى المستوى العسكري والاقتصادي وعلى المستوى الخارجي.

ومهما تكن المؤثرات والأسباب الدافعة لهذا الحراك إلاَّ أن النتيجة التي انتهى إليها عبَّرت عن إدارة الأزمة بِشكل جديد تداخلت فيه عدة نظريات وكسرت فيه طابوهات ضنَّ الكثير من المتابعين أنها عصية عن الانكسار خاصَّة القوى الأمنية والاقتصادية المتجذرة في المجتمع.

ويأتي هذا البحث الموسوم بدراسة الحالة الأمنية في الجزائر من خلال الاتجاهات الحديثة في الجزائر ليجيب عن بعض التساؤلات ويفكك بعض مكوناتها من خلال دراسة المفاهيم المتعلقة بالموضوع سواء التقليدية أو المستجدة كالتمييز بين الحراك والثورة ومناقشة مفهوم الأزمة الدولية والنظام وما طرأ عليها من تغيرات حيث أن أزمة كورونا قلبت العلاقات الدولية رأسا على عقب وعطَّلت حركة التواصل وغيَّرت موازين القوى في النظام الدولي وخاصة على المستوى الاقتصادي مما يعني مراجعة التحولات المستقبلية في النظام الدولي، كذا أسباب الثورات الشعبية.

- وهي القضايا التي ناقشتها في الفصل الأول الذي ناقشت فيه أهم النظريات الدولية باعتبار أنها ستكون حاضرة لقراءة الأزمة الدولية لحراك ما بعد 22 فيفري.

ولأن الأزمات في الجزائر لم تكن منفصلة عن الجغرافيا السياسية الإقليمية لقد خصَّصت في المبحث الثاني من الفصل الأول لمناقشة أزمات شمال أفريقيا وإدارة أزماتها وخاصة خلال العشر سنوات الأخيرة التي ظهرت فيها الأزمة الليبية والأزمة التونسية، كأزمات سياسية وأمنية، وأضفت إليها الأزمة السورية لأنها أصبحت ذات تأثير دولي، ثم خصصت المبحث الثاني من المطلب الثاني من الفصل الأول للقراءة التاريخية لتطور الأزمة في الجزائر منذ الانقلاب الأول إلى أزمة العهدة الخامسة باعتبارها الجذور الخفية لأزمة ما بعد حراك 22 فيفري.

- ثم جعلت الفصل الثاني للحديث حول مظاهر الحراك والأطراف الفاعلة فيه وانعكاساتها على الأمن القومي، كما خصصت في المبحث الثاني من هذا الفصل دور المؤسسة العسكرية التي

هي جزء أساسي ومباشر في أي أزمة أمنية، إضافة إلى الدور السياسي الذي تميزت به من خلال الحراك الشعبي الجزائري في 22 فيفري 2019.

- ثم جعلت الفصل الثالث حول اتجاهات إدارة الأزمة الأمنية بعد الحراك من خلال تطبيقي للنظريات التي كانت شواهدها واضحة في إدارة الحراك، والمظاهر الطارئة على هذه النظريات حيث مثَّل الحراك الجزائري تجديداً بسلميته وشموله وديمقراطيته وانتماءه الفكري ومحافظته رفض التدخل الأجنبي فيه.

وكان المبحث الأخير من هذا الفصل حول تسيير مخلفات الأزمة وأثره على التطورات الأمنية وتفعيل دور العدالة ودور الانتخابات، ودور المؤسسة الرسمية والمجتمعية في تسيير مخرجات الحراك بنتائجه.

*** <u>أسباب اختياري للموضوع</u>:**

من أهم الأسباب التي أدت إلى اختياري لهذا الموضوع:

- أسباب ذاتية:

- ثوابتي الوطنية التي نبعت معي ورافقتني أزماتها، وعشت معظم أحداثها عبر مراحل حياتي أترقب جديدها بين الأمل والألم لمستقبل قادم لأجيال قادمة قد يكون ألم لهزات الأزمات الماضية ومآلاتها، وأمل لتطلع نحو تغيير أفضل ومستقبل واعد.

- الرغبة في البحث وتفكيك كل ما يتعلق بالموضوع.

- أسباب موضوعية:

- محاولة وضع إطار مفاهيمي للاقتراب من الظاهرة بدراسة علمية وأكاديمية.

- أن أدرس الظاهرة من الجانب النظري باتجاهات حديثة وتأصيل نظري يفسر لي ظواهر الدراسة ويقربني منها أكثر.

- أن أدرس حالة الحراك 22 فيفري من خلال تتبع الأحداث أول بأول.

- أتتبع الأحداث بموضوعية وأساير تغيرات هاته الأحداث.

- تتبع مراحل أزمات وطني والتخطيط المحكم لإدارة أزماتها.

*** <u>أهمية الموضوع</u>:**

تكمن أهمية الدراسة في هذا الموضوع الذي تعددت فيه المفاهيم والاتجاهات والأحداث والمظاهر والأسباب والمراحل... ليكون أكثر ثراء وزاد علمي وافر وخاصة اجتمعت فيه

صناع القرار والسياسيين والمجتمع المدني، وأفراد الشعب، أي تعدد فيه كثرة الفاعلين على الساحة الوطنية.

كما أن موضوع الحراك الجزائري من أهم المواضيع الحالية التي تعيشها بلادنا كأحداث سارية بين المد والجزر، لما ستؤول إليه بلادي والترقب في حيثياته وجديده ساعة بساعة ونحن بصدد هاته الدراسة أنتظر كل جديد فيه.

- إضافة إلى الثورات العربية التي منها لم يكتب لها النجاح، فكانت مسرحاً للحروب والنزاعات والتدخلات الأجنبية.

كذلك من أهمية الدراسة فيها زيادة في التأصيل النظري لهاته الاتجاهات المهمة في حقل العلاقات الدولية والتقاطع النظري فيها.

*** <u>الإشكالية العامة للدراسة</u>:**

تقوم الدراسة على الإشكالية التالية:

كيف تحركت اتجاهات معالجة الأزمة الأمنية في الجزائر في ظل التغيرات التي صنعها الحراك؟

- وتنبثق الإشكالية من عدة أسئلة فرعية:

1- ما هو تأثير الخارج كفاعل مباشر للوضع الأمني في الجزائر ؟

2- ما هو منسوب المؤثرات الإقليمية في هذا الوضع ؟

3- ما هو تأثير نوعية الحكم على حركة الشارع وتطوراته الأمنية ؟

4- أين يكمن دور النخبة ؟

5- ما هو مستوى تأثير الشعب في المعادلات الأمنية في الجزائر ؟

6- هل كانت التوترات الأمنية في الجزائر أزمات أم أزمات لحلول الحكم ؟

7- كيف تمت معالجة التوترات الأمنية في الجزائر ؟

<u>فرضيات الدراسة</u>:

في نفس السياق قمت بصياغة الفرضيات بهدف اختبارها والتحقق منها كالتالي:

- إن تأثير الأجندات الخارجية حاضرا ومؤثرا في ردود الفعل التي أدت إلى تصاعد الحراك والتوجه العام له.

- إن تأثير الفواعل والمؤثرات الإقليمية لم يكن كبيرا لجعل الحراك الجزائري جزءاً من الربيع العربي لكنه حاضرا في مسار الحراك وسلميّته وطول نفسه واتساع رقعته وعدم مساسه بالأمن القومي.

- إن النخب لم تكن مؤثرة في توجهات الرأي العام ولهذا تولى الحراك إدارة نفسه ولم يسمح لأي طرف أو جهة بالتحكم في قيادته ومسيرته.

- إن الحراك لم يكن أزمة ولكنه كان حلا لأزمة الشرعية رغم وجود محاولات عديدة من السلطة لتحويله إلى أزمة.

- إن المعالجة الشعبية والسياسية والأمنية تضافرت وتكاملت لِتجاوز آثار التوترات والاضطرابات وعلاجها ولولا الحوار والتلاحم لأصبح الحراك مهددا للأمن والاستقرار.

*** <u>الدراسات السابقة</u>:**

الدراسة الأولى: *الطالبة*: فاطمة الزهراء حشاني

"النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة"

- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

- قدمت الدراسة في فصلها الأول التأصيل النظري للظاهرة التنازعية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

- ثم إسهامات وافتراضات اتجاهات المقترب الواقعي "الكلاسيكية والمعاصرة"

- ثم إسهامات وافتراضات المقاربات الليبرالية وافتراضات وأطروحات الليبرالية الجديدة.

- ثم الاتجاهات الماركسية والنزاعات الدولية، الاتجاهات الحديثة في الفكر الماركسي

- والإسهامات وافتراضات النظرية البنائية ونظريات الجندر البنائية الاجتماعية أهمية الهوية في فهم الظاهرة البنائية.

الدراسة الثانية: - لعياضي الضاوية

"إدارة الأزمات الدولية: الأزمة النووية الإيرانية -أنموذجاً-"

- مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص علاقات دولية وإستراتيجية.

تحدث عن التحولات والتطورات والاضطرابات الدولية التي أصبحت الولايات المتحدة القوة الأهم في العالم

- تدخلها كقوة مهيمنة بحثا عن مصالحها وبسط نفوذها

- كسر احتكار القوة ومنها إيران التي هي موضوع الدراسة التي زادت في تقوية جهازها العسكري بتطوير أبحاثها في مجال النووي وتخصيب اليورانيوم.

- التي كان معظم الأطراف مع المسألة النووية الإيرانية من منظور إدارة الأزمة والتجنب حدوث مواجهة مسلحة، مع محاولة التحكم في صيانة مصالحهما.

الدراسة الثالثة: -*الباحث* : أحمد كربوش (أستاذ بالمركز الجامعي آفلو – للعلوم السياسية)

"دراسة الأطر المفسرة للحراك العربي"

- تحدثت الدراسة عن مفهوم الحراك والمفاهيم المرتبطة بالحراك.

- كذلك تحدثت الدراسة عن أسباب الحراك والعوامل المسببة للحراك.

- كذلك أعطت الدراسة أهم النظريات المفسرة للحراك الشعبي.

*** أهداف الدراسة:**

تهدف هاته الدراسة إلى:

- قراءة موضوعية وعلمية في أسباب الحراك ومظاهره.

- كما تهدف إلى فهم ظاهرة الحراك وتطوراتها بالمقارنة بين مختلف الحالات المماثلة.

- كما تهدف الدراسة إلى فهم كيفية إدارة الأزمات من خلال تطبيق نظريات علمية على متغيرات واقعية.

- كما تهدف الدراسة إلى توثيق مجريات الحراك من عدة زوايا وملاحظة تطوراتها.

- كما تهدف الدراسة إلى المساهمة في طرح ونقد كيفيات تسيير الأزمة وحماية الأمن القومي من انعكاساته الأمنية.

*** حدود الدراسة:**

- **الحدود المكانية:** الجزائر

- **الحدود الزمانية:** من 22 فيفري إلى ....

*** المقاربة المنهجية للدراسة:**

تقتضي منَّا الدراسة على بيانات وحوادث تاريخية وتطور الأحداث ومفهوم النظام الدولي... وتحديد الخلفية التاريخية لبعض مراحل الأزمات والتي لا يمكن دراسة عناصرها والتطور

التاريخي للعقيدة والإستراتيجية الأمنية للجزائر دون الرجوع إلى ماضيها وبالأخص العقود الثلاثة التي تلت استقلال الجزائر وكل ما له بصلة لموضوعنا.

- كذلك استعملت المنهج التفكيكي لتفكيك الظواهر والتمييز بين الحالات والظواهر المدروسة.

- **منهج دراسة حالة:** المنهج الرئيسي في دراسة حالة حراك 22 فيفري الجزائري دراسته من بين الثورات، ووصف هذه الحالة وهذا المنهج من أدوات المنهج الوصفي التحليلي وجزء من منهج تحليل محتوى مضمون دراسة حالة، وتعليق جميع الأطر النظرية هذه الحالة على الحراك الجزائري، وإلقاء الضوء على التغيرات على مستوى المؤسسات والنظام الجزائري.

*** <u>الصعوبات التي واجهتني</u>:**

- تفشي وباء كورونا الذي كبَّل حرية البحث والإطلاع نتيجة هذا الوباء أغلقت الجامعات والمكتبات، وشلَّ حركة المرور للتنقل. سواء لاقتناء الكتب أو اللقاء مع المشرف والذي كان التواصل معه بوسائل التواصل فقط..

- بعض المراجع تلهم الباحث للتطلع في طور الطبع..

- الموضوع حديث "دراسة حالة حراك 22 فيفري الجزائر" لم سبق مناقشته كرسائل دكتوراه أو ماستر...

الفصـــل الأول

إدارة الأزمات الدولية مفاهيم ونماذج

* **المبحث الأول:** مفاهيم متعلقة بالنظام الدولي وأهم نظريات العلاقات الدولية

- **المطلب الأول:** مفهوم النظام الدولي وأهم المفاهيم

- **المطلب الثاني:** أهم نظريات العلاقات الدولية

- **المطلب الثالث:** أسباب الثورات

* **المبحث الثاني:** أزمات منطقة شمال أفريقيا واتجاهات إدارتها

- **المطلب الأول:** إدارة المحيط الإقليمي الجزائر

- **المطلب الثاني:** تطور الأزمات الأمنية في الجزائر

تمهيـــد :

يمثل الربيع العربي حدثاً هاما عرفته المنطقة العربية التي ظهرت آثاره على كل المستويات الأمنية والاقتصادية والسياسية وذلك لأسباب القهر والاستبداد التي كانت تعيشه الشعوب بعيداً عن الحرية والديمقراطية ورفض هاته الأوضاع، وكذا العوامل الاجتماعية المسببة للحراك في هاته الدول ومنها حراك 22 فيفري الجزائر الذي نحن بصدد دراسته.

فمنذ اندلاع الانتفاضات العربية تعددت الاتجاهات الجديدة المفسرة لها، وكذا ظهر الاختلاف في المفاهيم والمصطلحات، فبعد سقوط الأنظمة العربية أطلق على هذا الحراك الكبير في الوطن العربي مصطلح الثورات، وبدأت التساؤلات هل ما يحدث هو ثورات؟ أم انتفاضات؟ أم حركات احتجاجية؟.

لذلك سأقوم في هذا الفصل بدراسة الإطار المفاهيمي وأهم النظريات المفسرة لحراك 22 فيفري من خلال:

- **المبحث الأول:** مفاهيم متعلقة بالنظام الدولي وأهم نظريات العلاقات الدولية.
- **المبحث الثاني:** أزمات منطقة شمال أفريقيا واتجاهات إدارتها.

المبحث الأول:المفاهيم الأساسية وأهم نظريات العلاقات الدولية

المطلب الأول: مفهوم النظام الدولي

أولاً: مفهوم النظام «system»

يعد مصطلح النظام (system) من المصطلحات الشائعة الاستخدام في مختلف المجالات الاقتصاديةوالاجتماعية والسياسية، وهو مصطلح مشتق من كلمة (sestema) اليونانية التي تعني تلك المركب من عدد من الأجزاء لذلك يعرف النظام (بأنه مجموعة العناصر بينها علاقات متبادلة وتشكل وحدة واحدة).

توجد هناك نوعان من الأنظمة:

1- النظام المفتوح: وهو نظام الذي يسمح بتبادل الطاقة والمادة مع الأنظمة الأخرى.

2- النظام المغلق: وهو النظام الذي يسمح بتبادل الطاقة فقط مع الأنظمة ولكنه لا يسمح بتبادل المادة مع الأنظمة الأخرى[1]

* يعرف النظام على أنه مجموعة من الأجزاء التي ترتبط مع بعضها وفق علاقة متبادلة تسير على معايير محدَّدة لأجل إنتاج هدف معيَّن، ويتكون النظام من مدخلات، يتم إجراء العمليَّات المطلوبة للوصول إلى المخرجات التي تكون ضمن مواصفات معيَّنة حدِّدت مسبقًا[2]

* يقصد بالنظام العالمي أنماطًا من العلاقات تشكَّلت عبر الزمن بآليات ولاعبين كان هدفهم جعل التفاعلات الاجتماعية السياسية عبر حدود الدول قابلة للتوقع والإدارة وهناك الكثير الذي يمكن أن يدخل تحت هذا التعريف العالم بما يملك في ذلك توزيع ورقابة القدرات العسكرية والاقتصادية العالمية، واستمرار القواعد والمؤسسات والمنظمات.[3]

- كما جاءت أوضح الصيغ المعبرة عن نية بناء وإدارة عالم جديد في أعقاب الحرب الباردة من جورج بوش في بداية عهده رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، حتى خاطب:

* " إننا نقف اليوم في لحظة فريدة واستثنائية .. فمن بين هذه الأوقات المضطربة، يمكن أن يظهر هدفنا الخامس -نظام عالمي جديد- حين نستقبل حقبة جديدة خالية من تهديد الإرهاب،

---

[1]- أ- ضياء بهيج رؤوف البيرماني، مفهوم النظام، جامعة بابل Univ of Babylon12/2014 ،
©. Web developmentdepartement/chanceller,office 2011-2018-admin@uobabylon,edu,iq

[2]- مجد خضر، مفهوم النظام، الأردن، 13 مارس https:/www.mawdoo3.com -09/2020.2016

[3]- تأليف توماس فولجي وآخرون، "مستقبل النظام العالمي الجديد - دور المنظمات الدولية"، تقديم عاطف معتمد عزت زيان، المركز القومي للترجمة، ط1، الجزيرة القاهرة، 2011، ص .

وأقوى في سعيها نحو العدالة، وأكثر أمنا في مضيها نحو السلام، وهي حقبة تستطيع فيها دول العالم، شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً أن تزدهر وتحيا معا في تناغم...

واليوم يكافح هذا العالم الجديد للظهور، وهو عالم يختلف كثيرا عن ذلك الذي عرفناه.[1]

وبعد ستة أشهر يعود بوش ليقول:

... والآن نستطيع أن نرى عالما جديدا يظهر إلى الوجود.[2]

- وذكر تقرير ميونخ للأمن أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ودعت السياسة القائمة على القيم المشتركة، وأصبحت الآن المصالح المشتركة تمثل نقاط اهتمامها الوحيدة مع عناية أقل بالدبلوماسية بشكل واضح، ودلل على ذلك بانخفاض ميزانية وزارة الخارجية الأمريكية أكثر فأكثر مع ارتفاع النفقات العسكرية على الجانب الآخر، وقال الخبير السياسي "جون أكيبتيري" معلقا ما يجري معلقاً بأن «أقوى دولة في العالم بدأت بتخريب النظام الذي وضعته بنفسها».[3]

- إن النظام الدولي الجديد برعاية الولايات المتحدة الأمريكية يشهد العديد من التحولات، وبروز الكثير من التكتلات الإقليمية التي لها وزنها وفعاليتها في العالم، لكن مع ذلك تشهد تواجدًا أمريكياً وبقوة في الكثير من الملفات الدولية ودورها يكون فعالا وحاسماً في معالجتها في الآونة الأخيرة هناك من يرى تراجعاً للدور الأمريكي وفسَّر على أن بداية النهاية، لكن الواقع الدولي يثبت عكس ذلك، فتواجدها كقوة اقتصادية وعسكرية لا نجد لها من رادع يؤثر على هيمنتها.[4]

* إن حالة الفراغ الحالية في مركز القيادة تزيد حدة الفوضى والاضطراب على مستوى النظام الدولي، وبخاصة في المناطق الأكثر هشاشة والأكثر تعرضًا لاختراق الخارجي والأشد تأثراً بما يجري في النظام الدولي كالمنطقة العربية.[5]

فرع 2 - تأثير تحولات النظام الدولي على الدول العربية

- فيما يتعلق بتأثير تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الوطن العربي، فإن معظم الدراسات التي تناولت الموضوع، قد ركزت على أن منطقة الشرق الأوسط وفي القلب منها الوطن العربي تعدُّ مركزًا شديداً للاضطرابات وأعمال العنف والفوضى، ورأى البعض -مثل

[1]- الرئيس جورج بوش، خطاب أمام الجلسة المشتركة للكونجرس 1990/9/4.

[2] - الخطاب الثاني لجورج بوش 1991.

[3] - مجموعة من الباحثين، "حال الأمة العربية -2017-2018 عام الأمل والخطر"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة، بيروت، ط1، 2018، ص25.

[4]- جديد خميس، "النظام الدولي الجديد في ظل التحولات الجيواستراتيجية الراهنة"، عنابة، مجلة الفكر، ع15، ص175.

[5] - "حال الأمة العربية"، مرجع سابق، ص26.

الرئيس بوتين- أن هذه الأوضاع هي نتيجة طبيعية لما آلت إليه أحوال النظام الدولي، ورأى آخرون أنها سوف تدفع باتجاه انهيار النظام.[1]

- ويصل "كيسينجر" إلى النتائج نفسها، وإن كان تحليله يتسم بقدر من العمق والتأصيل، ففكر تيار الإسلام السياسي وفقاً له، يتعارض مع الأسس التي يقوم عليها النظام الدولي، فهذا الفكر يعتبره نظاماً فاقداً للشرعية لذلك تبنى فكرة الحرب ضده، ويشير إلى أن هذه الأفكار صارت بمثابة صيحة الاستنفار ضد النظام الدولي، للعديد من المتطرفين والجهاديين في الشرق الأوسط وخارجه على مدى عقود.[2]

- إن التلقائية في التدخل واستعمال القوة العسكرية بدأ أكثر وضوحاً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فمنذ هذه الأحداث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعبر بصراحة عن رؤيتها للعالم، وكيفية تصورها للنظام الدولي الجديد، ليس من الناحية النظرية إنما في تطبيقاته.[3]

فرع 3 - النظام الدولي و"جائحة كورونا":

* تعددت وجهات نظر المفكرين والمحللين السياسيين

- الكاتب البريطاني "دانيال فيكلشتاين" تساءل: هل ستشهد نهاية الحقبة الأمريكية؟ معتبرا أن أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد كشفت إلى أي مدى تراجع دور أمريكا القيادي في العالم. وكتب في مقال نشرته صحيفة "التايمز" البريطانية تحت عنوان هل نشهد نهاية الحقبة الأمريكية؟ "مجددا أثبتت الولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس "دونالد ترامب" أنها ليست أهلاً لقيادة العالم، إن تعاطي الرئيس "ترامب" مع الخطر الذي يواجهه العالم هذه الأيام جرَّاء انتشار فيروس كورونا المستجد يثبت للعالم وللأمريكيين أن هذا الرئيس ليس أهلاً لقيادة الولايات المتحدة التي تصنف أنها القطب الأوحد في النظام الدولي".[4]

* لا يمكن القول بأن النظام العالمي الحالي على وشك الانهيار بسبب الجائحة؟ لأن الاعتماد المتبادل بين الدول وانتشار السلام النووي يعقد أن التفكير في حرب القوى العظمى للسيطرة وتقويض أسس النظام القائم وبناء نظام عالمي آخر، وهذا ما سيجعل الدول تتشبث بالنظام

[1]- مجموعة من الباحثين، "حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة، ط1، بيروت، ماي 2015، ص74.

[2]- كمال، "كيسينجر والنظام الدولي"، المركز العربي للبحوث والدراسات.

[3]- د. جديد خميس، مرجع سابق، ص170.

[4]- منصور أبو كريم، "هل سيشهد النظام الدولي تحولاً بعد انحصار كورونا"، شبكة الجزيرة الإعلامية، 2020 (19/04) ؛ 30/09/2020 www.aljazeera.net .

العالمي القائم؛ من خلال التعاون المتعدد الأطراف وإيجاد حلول للمشاكل والأزمات الكبرى وخيمة تؤدي إلى سقوط أو فشل دول بعينها.[1]

فايروس كورونا الوباء الذي بدل ملامح الأرض في حاضرها يتجه لأن يبدل بعض موازينها في مستقبلها حتى والعالم مازال في قلب معركته مع الوباء تتطلع الأنظار إلى توقع ما بعد عهد الجائحة قالها مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية الأسبق "هينري كسنجر" الجائحة ستغير النظام العالمي والأزمة السياسية والاقتصادية التي خلفها ستستمر إلى أجيال عديدة، عرَّاب السياسة الخارجية بحقبة الحرب الباردة لفت إلى ملمح يراه مؤشراً على تغيرات قد تطرأ على النظام العالمي وهي أن القادة في العالم يتعاملون مع أزمة كورونا على أساس وطني بينما آثار الفايروس لا تحدها حدود ولا تقيدها قيود.[2]

مفهوم الأزمة crisis

* فالأزمة لغة هي الضيق والشدَّة، ولفعل أزم على الشيء أزماً عضَّ بالفم عضاً شديداً فمثلاً يقال أزم الفرس على اللِّجام ويقال أزمت السنة أي إشتدَّ قحطها والأزمة طبقاً لقاموس العرب هي الجدب والقحط أو المجاعة وطبقاً لقاموس المورد هي تغيير مفاجئ نحو الأفضل أو نحو الأسوأ في الأمراض الحمية الحادة ويورد أيضا أزمة سياسية أو اقتصادية.[3]

- والأزمة مجموعة ظروف وأحداث مفاجئة تنطوي على تهديد واضح للوضع القائم، لها انعكاسات هامة على النظام الدولي، وتوصف أحياناً بأنَّها حمى العلاقات الدولية، والأزمة هي مرحلة أكثر تقدماً من التوتر، وعرَّفها "هيرمان"، بأنَّها تهديد كبير ومفاجئ، في وقت قصير، ويقول "آلانفيرغسون" أن الأزمة تبدأ عندما تقوم بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى.[4]

أما الأزمة على المستوى الوطني هي ما تعصف بالأمن الداخلي للدولة أو تهدد أمنها وتهدد كيانه من الخارج كأزمة «الشرق الأوسط» فلسطين واحتلاله من طرف إسرائيل.

---

[1]- محمد البوشيخي، "النظام العالمي ما بعد جائحة كورونا"، عربي، 21. 5/22/2020 –MARABI.COM 12:09:53 AM

[2]- جعفر سلمات، قناة الجزيرة، "ما بعد عهد جائحة – كورونا... كيسنجر يحذر من تغيير جذري في النظام الدولي" (5-أبريل-2020)

- **هنري كيسنجر (27 ماي 1923):** ولد باسم "هينز الفريد كيسينجر"، هو سياسي أمريكي، دبلوماسي، خبير استشاري، جيوسياسي، شغل منصب وزير خارجية الولايات المتحدة ومستشار الأمن الأمريكي في ظل حكومة رؤساء – ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد.

[3]- د. علي هلول الرويلي، "إدارة الأزمة -إستراتيجية المواجهة" محاضرة جامعة نايف العربية للعلوم العربية، الرياض، 2011، ص16.

[4]- فاطمة الزهراء حشاني، "النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديد"، رسالة ماجستير في علوم السياسة، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، 2007-2008، ص19.

1- الأزمة: عبارة عن خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام كله كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام.[1]

وهناك تعريفات أخرى للأزمة مثل: بأنها حدث يتصف بالآتي:

أ- يقع فجأة دون توقع، أو يكون توقعه قد تم وقوعه بفترة قصيرة جداً، بما لا يسمح باتخاذ الإجراء المناسب لمواجهته.

ب- يتسبب في انهيار النظام أو تهديد أهدافه.

ج- يتسبب في وقوع خسائر مالية أو بشرية أو نفسية.

د- يؤدي إلى خلق مشكلات جديدة لا يملك الفرد أو الجماعة أو الإدارة أو المجتمع حسب مستوى الأزمة الخبرة الكافية لمواجهتها.[2]

- الأزمة ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن وينتج عنه تغيير كبير.[3]

- الأزمة موقف عصيب وفترة حرجة تؤدي إلى تغيير حاسم.[4]

2- خصائص الأزمة:

- وتتميز الأزمة حسب "هيرما" بثلاث خصائص رئيسية:

1- المفاجأة: حيث تحمل طابع المفاجأة لصانع القرار أو حتى للملاحظ البسيط.

2- التهديد العالي للأهداف: أي أن الفعل تكون تكلفته كبيرة بالنسبة للطرف الآخر.

3- ضيق الوقت المتاح للتصرف: أي أن صاحب القرار لديه اهتمامات أخرى، وليس له الوقت والمعلومات الكافية للوقت.[5]

تعريف الأزمة الدولية:

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر، "فن إدارة الأزمات"، محاضرة بتاريخ 18-8-2020
Storage/emulated/o/donoad/pdf

[2]- نفس المرجع السابق.

[3] - علي هلهول، مرجع سابق، ص2.

[4]- على هلهول، المرجع نفسه، ص3.

[5]- فاطمة الزهراء حشاني، مرجع سابق، ص19.

تعرف (كورال بيل) الأزمة الدولية بأنها نقطة تحول في طبيعة العلاقة بين أطراف ما، حيث ترتفع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات بين الدول، ففي حال الأزمات التي تقع بين حلفاء تتحول علاقة التحالف إلى علاقة انشقاق، وفي حالة الأزمات التي تقع بين الأعداء تتحول العلاقة من علاقة سلم إلى علاقة حرب.

كما أنها تميز بين الأزمات الدولية وفقاً لنطاقها الجغرافي وأطرافها الرئيسة وحجم قوتها الدولية، فهي ترى أن الأزمات المحلية والإقليمية مهمة، ولكنها لا تحمل الخطر نفسه الذي تحمله الأزمة بين القوى النووية لبقية العالم.[1]

إدارة الأزمات: عرفها "ويليامز" إدارة بالأزمات بأنها: سلسلة الإجراءات «القرارات» الهادفة إلى السيطرة على الأزمة والحد من تفاقمها حتى لا تصل إلى مستوى نشوب الحرب، كماأشار"هانز نيوهولد" إلى أن إدارة الأزمات تعني احتواء الأزمة والتخفيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع.[2]

- تتطلب تقدير الأمر المفاجئ وتحديد اتجاهات الحركة البديلة وتصور السيناريوهات الممكنة لتطور الأحداث ثم اتخاذ قرارات والمسارات الكفيلة بالسيطرة على الموقف مع الاستعداد للتغيير عند الحاجة، أي أن إدارة الأزمات هي إدارة الأزمة ذاتها للتحكم في ضغطها وفي مسارها واتجاهاتها وهي إدارة عملية رشيدة تقوم على البحث والحصول على المعلومات والمعرفة واستخدام المعلومات المناسبة كأساس للقرار المناسب وهي إدارة تقوم على التخطيط والتنظيم والرقابة والبعد عن الارتجالية والعشوائية.[3]

- مفهوم إدارة الأزمة:

* إن التعريف المبسط لإدارة الأزمة هو فن إدارة السيطرة والتَّحكم، ويمكن القول إنَّها محاولة السيطرة على الأحداث والأضرار في مراحلها كلِّها، ومواكبة مسارها وعدم السماح لها بالخروج عن نطاق التحكم، أو الحد من مخاطرها وأضرارها في أقل الأحوال.

[1]- د. عبد الغفار عفيفي الدويك، "الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية «الشرق الأوسط نموذجاً»"، المجلة الدولية لأبحاث الأزمات، المجلد1، العدد التعريفي، الرياض، 2017م، ص26.

[2]- أحمد صقر عاشور وآخرون، مفهوم وأسباب الأزمة، مركز الدراسات الوطنية، جامعة المنوفية، مصر، ص76.

[3]- مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ص74.

تعود إدارة الأزمات إلى عصور قديمة، لارتباطها بالتفاعلات الإنسانية مع القضايا المختلفة والمشكلات الطارئة والحرجة وقد اتخذت مسميات مختلفة كبراعة القيادة وحسن الإدارة في مواجهة المواقف الحرجة.

وتنطوي إدارة الأزمة في السياسة الدولية على المحاولات الرامية إلى موازنة المجابهات أو المنازعات بقصد الحفاظ على المصالح المشتركة من دون اللجوء للحرب.[1]

- إن إدارة فاعلة للأزمات المطروحة يتطلب توافر مجموعة من المقومات والعناصر الموضوعية في علاقتها بوجود منظومة إدارية ومنسجمة، وإمكانات تقنية ومالية تدعم تحقيق الأهداف المتوخاة، علاوة على مقومات ذاتية ومرتبطة بوجود كفاءات بشرية لها من الخبرة والإطلاع ما يسمح لها بمواجهة التحديات التي تفرضها الأزمات بقدر عالٍ من النجاعة والدقة.[2]

الإدارة بالأزمة:

لقد انتهج أغلب القوى الدولية والإقليمية الفاعلة، إدارة المصالح بالأزمات، وذلك من خلال الاستفادة من المناخ المصاحب ومن خصائصه: حالة السيولة، وفقدان بعض الأطراف الإقليمية القدرة على ضبط سلوك الفاعلين والتضاد الشديد في الأهداف فيما بينها، مع الاختلال الشديد في ميزان القوة، والاختلاف التام بين الغايات القومية للدول والتحالفات المؤثرة دولياً وإقليمياً، ويمكن أن تعرف على هذه الاتجاهات من وجهة النظر التحليلية للباحث.[3]

مفهوم توازن القوى:

وتنطلق التعريفات من شقين، الشق الأول هو تعريف القوة في العلاقات الدولية، فالقوة تشير إلى قيمة يمتلكها طرف معين، تجعله يفرض على الآخرين سلوكات معينة، ونعنى من جهة أخرى صفة العلاقة بين طرفين، ولذا يرتبط تعريف القوة بمفاهيم مثل التأثير، والقدرة، النفوذ. فيعرف "نقولا سبيكمان" القوة في العلاقات الدولية بأنها القدرة على شن الحرب، قد انتقد هذا المفهوم بأنه يحصر القوة في الجانب العسكري فقط، وهناك توجه آخر عند بعض الدارسين في العلاقات

[1]- د. إدريس لكريني، "دور المعلومات والاتصال في إدارة الأزمات الدولية - رؤى إستراتيجية"، جامعة القاضي عياض، المملكة المغربية، يناير 2014، ص12.

[2]- نفس المرجع السابق، ص13.

[3]- المجلة الدولية لأبحاث الأزمات، المجلد1، العدد التعريفي، الرياض، 2017، ص34.

الدولية الذي يركز على موارد القوة "قيري أورغيسنكي" بأن أساس القوة هو الجانب الاقتصادي.[1]

- يعد مفهوم توازنات القوى الحالة التيتتعادلوتتكافأ عند المقدرات البنائية والسلوكية القيمية لدولة منفردة أو مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات المتناسقة منها بحيث تتضمن هذه الحالة للدولة أو مجموعة من الدول المتحالفة أو مجابهة التهديدات الموجهة ضدها من دول أخرى أو أكثر ويطلق على هذا المفهوم أيضاً التوازن الإستراتيجي، ويمكن توضيح المقصود بالتوازن الإقليمي أو التوازن الفرعي -أنه أشكال من التوازنات تتكون داخل جغرافية محددة- تجمع عددا من الدول في علاقات تتسم بالصراع على السلطة والنفوذ في هذا الإطار الجغرافي المحدد.[2]

مفهوم الثورة:

تعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهرا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وإيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما تكون سلمية وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية.[3]

- إن المتصفح تاريخ البشرية يبين لنا كيف تطورت فكرة الثورة من المفهوم الضيق المرتبط بالسلطة وحق الشعب في الإطاحة بالحاكم المستبد المستمرة والدائمة على النظام القائم من أجل إقامة نظام جديد تزول فيه الدول، ووسائلها.[4]

- ثمة من يقول أن الثورة «هي تغيير جذري في البنى الاجتماعية» يتحدث الأول عن شيء منجز: «تغيير جذري في البنى الاجتماعية» ويتمحور الثاني حول «إيجاد سلطة جديدة أو تجديد

[1]- د. عبد القادر عبد العالي، "محاضرات نظريات العلاقات الدولية"، جامعة الدكتور طاهر مولاي سعيد، 2009، ص56.

[2]- د. عبد الغفار عفيفي الدويك، "الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية الشرق الأوسط"، المجلة الدولية لأبحاث الأزمات، مجلد1، العدد التعريفي، الرياض، 2017، ص22.

[3]- د.أحمد كربوش، "الأطر النظرية المفسرة للحراك"، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، المركز الجامعي بآفلو- الأغواط، العدد 04، مارس 2020، ص50.

[4]- سعيد بوشعير، النظام السياسي في الجزائر، دراسة تحليلية لطبيعة الحكم في ضوء دستوري 1963 و 1965، ج1، ص81.

السلطة القائمة»، أما التعريف الثالث فهو: «الثورة تغيير عنيف للأنظمة السياسية والاقتصاديةوالاجتماعية».[1]

- والمفهوم الشائع أو المتداول لمفهوم الثورة، يتمثل في انتفاضة الشعب ضد الأنظمة المستبدة، وقد تكون الثورة شعبية مثل الثورة الفرنسية عام 1789، أو مثل ثورات أوربا الشرقية عام 1989 كثورة أوكرانيا المعروفة بالثورة البرتقالية في نوفمبر 2004، وقد تكون عسكرية تأتي بفعل الانقلابات العسكرية كما حدث في مختلف البلدان العربية، وفي مختلف أصقاع أمريكا اللاتينية في حقبتي الخمسينيات الستينيات من القرن العشرين وقد تكون حركة مقاومة ضد مستعمر ما؛ مثل الثورة الجزائرية وثورة عمر المختار وعبد الكريم الخطابي وكل أشكال الثورة المقاومة ضد المستعمر الفرنسي.[2]

أما المفكر مالك بن نبي فقد عرف الثورة: عملية تغيير غير أن هذا التغيير أسلوبه وطبيعته فأما الأسلوب فسيتم بالسرعة ليبقى منسجما مع التنسيق الثوري، وأما طبيعة التغيير فإنها تتحدد في نطاق الجواب على السؤال التالي: ما هو الموضوع الذي يجب تغيير ليبقى متماشياً مع معناه الثوري.[3]

رابعاً: مفهوم الربيع العربي

وهو مصطلح أطلق على الأحداث التي أطاحت حكم بعض الأنظمة السياسية العربية خلال عام 2011، فهو منعطف سياسي خطر مرّت المنطقة العربية به.

وقد كوّن الحراك الشعبي في تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية أحد مظاهر التغيرات العميقة التي شهدها الوطن العربي خلال السنوات القليلة الماضية، وكان ذلك الحراك مفاجأة مذهلة لصناع القرار في معظم العواصم العربية، وهو الأمر الذي دفع السلطات في بلدان الربيع العربي إلى أساليب تراوحت بين الترغيب والترهيب لاحتواء هذا الحراك وإنهائه.[4]

---

[1] - د. عادل بالكحلة، "الحراك الثوري في تونس، الخصائص والاستحقاقات ما قبل بحشيولوجي .."، الملتقى (تونس)، ربيع 2016، ص92.

[2] - أرندت حنة (2008)، "في الثورة"، ترجمة عطا الله عبد الله، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، الجزائر، 2020/08.

[3] - أحمد كربوش، مرجع سابق، ص51.

[4] - راشد أحمد راشد إسماعيل، "الصراع السياسي في البحرين خلال ثورات الربيع العربي"، مجلة العلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 43-44 /2014، بيت النهضة، بيروت، ص111.

كما عرفت ويكيبيديا العربي هي حركة احتجاجية ضخمة انطلقت في كل البلدان العربية أواخر عام 2010 ومطلع 2011 متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين الدين بن علي، ولازالت هذه الحركة مستمرة حتى هذه اللحظة وقد نجحت هذه الثورات بالإطاحة بأربعة أنظمة حتى الآن، فبعد الثورة التونسية نجحت ثورة 25 يناير بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ثم ثورة 17 فبراير الليبية بقتل معمر القذافي وإسقاط نظامه، فالثورة اليمنية التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحي والتنازل عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية، ثم بلغت جميع أنحاء الوطن العربي، وكانت أكبرها هي حركة الاحتجاجات في سوريا، وتميزت هذه الثورات بطهور هتاف عربي أصبح شهير باسم الشعب "الشعب يريد إسقاط النظام".[1]

-كماينسب مصطلح الربيع العربي بمفهوم التحرر من قيود حياة غير محبوبة أو عمل غير مرغوب فيه إلى الفيلسوف الأمريكي والأستاذ الجامعي "جورج سنتيانا" الذي توفي سنة 1952 حيث كان يلقي محاضرته على تلاميذه كعادته والوقت ربيع فنظر فجأة إلى نافذة الحديقة ثم سرح بذهنه وقال لتلاميذه عفو لن أستطيع استكمال المحاضرة لأنني على موعد مع الربيع ثم جمع أوراقه وكتبه وحمل حقيبته وغادر القاعة مسرعاً، ولم يرجع إليها بعد ذلك مرة أخرى بقية حياته، لذلك أصبحت عبارة الفيلسوف الأمريكي تطلق على من يمتلك الشجاعة التي تمكنه من الإقدام على التغيير ومن لا ترضيه حياته سيقول لها عفوا إنني على موعد مع الربيع.[2]

الربيع العربي "فوكوياما":

لا يفضل "فوكوياما" مقارنة الربيع العربي بالتحولات الديمقراطية التي شهدتها أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية منذ سبعينات القرن العشرين، بل يعد أي مقارنة الربيع العربي بأوروبا القرن التاسع عشر بوصفها سابقة للتغيير السياسي، لأنه في كلتا الحالتين ليس ثمة "تجربة ديمقراطية سابقة" وثمة تشابه آخر يتمثل في حراك اجتماعي، قاده في حاله أوروبا تقدم التصنيع، وفي حالة دول الربيع العربي تزايد ظاهرة التمدن فكانت "الطبقات الوسطى الفاعل المفتاحي في تنظيم الثورة والضغط باتجاه التغيير السياسي".[3]

---

[1] - مفهوم الربيع العربي، المصدر: www.htps://ar.wikipedia.org.wiki

[2]- د. أحمد كربوش، "الأطر النظرية المفسرة للحراك"، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية المركز الجامعي بآفلو/ الأغواط، العدد 04 مارس 2020، ص50.

[3]- علي حاكم صالح، "أصول النظام السياسي وتطوره وانحطاطه"، سياسات عربية، العدد 37، مارس 2019، ص146.

خامساً: مفهوم الحراك

الحراك كمفهوم نظري لم يتبلور بشكل كاف في أدبيات علم السياسة، حيث أن مفهوم الحراك السياسي كثيراً ما يختلط بمفهوم الحركات السياسية أو التحرك السياسي، ومن الصعب تطبيق مسار الحراك الاجتماعي الأفقي أو الرأسي على مفهوم الحراك السياسي، حيث نجد أن اتجاهات الحراك السياسي أكثر تعقيداً، حيث لا يكون بالضرورة حراكاً طولياً بسيطاً في اتجاه أفقي أو عمودي، وإنما أقرب لشكل السلم الحلزوني الصاعد لأعلى، والذي يشبه صعود الجبال، حيث يأخذ شكل الصعود للأعلى أحياناً، أو نزول إلى منحدر، ثم الصعود مرة أخرى.[1]

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للحراك الشعبي

في ظل هاته التحولات الدولية المتمثلة في إما صراع أو تعاون ومن خلال هذان المحورين تتبلور الكثير من النظريات والاتجاهات الحديثة أمام دعاة التنظير ومنظومة دولية معقدة محاولة تفسير هذا الواقع الدولي بين أنصار الواقعية ومبدأ القوة وتيار التعاون ودعاة الليبرالية ونظريات السلام الديمقراطي... و ...

* فتطور مجموعة النظريات والاتجاهات كان نتيجة أزمات دولية حيث تسقط مفهوم أو تحيده وتثبت نظرية أو تسقطها.[2]

- ومن بين هاته النظريات التي عالجت هاته التحولات عن طريق التأصيل النظري:

أولاً: نظرية الدومينو:

لعبت نظرية الدومينو في العلاقات الدولية دور الحجة الجيوسياسية التي بررت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية سياستها التدخليةلاحتواءامتداد المعسكر الشرقي أثناء الحرب الباردة واستعانت بها الإدارة الأمريكية لإقناع الرأي العام الأمريكي والدولي بالتدخل العسكري الأمريكي في الفيتنام 1954-1975.[3]

[1]- د. أحمد كربوش، مرجع سابق، ص36.

[2]- د. قميتي بدر الدين، "كورونا ... جلد أفعى جديد لنظام دولي قديم"، المركز الديمقراطي العربي، الجزائر، 2020، ((مقال)).

[3]- أحمد كربوش، مرجع سابق، ص58.

* كما يمكن تقديم تعريف لنظرية الدومينو أنها نظرية جيوسياسية طوِرت من قبل مجموعة من السياسيين الأمريكيين مفادها أنه إذا اضطرت دول صغيرة الاستسلام إلى الشيوعية فإن جيرانها ستتبعها بثبات وسرعة.[1]

* كما تقوم نظرية الدومينو على افتراض أن وقوع دولة ما في قوة كبيرة يؤدي إلى توالي سقوط الدول المجاورة، فنظرية الدومينو مستوحاة من تصفية قطع الدومينو المصفوفة الواحدة بعد الأخرى فإذا سقطت إحدى هذه القطع ستحدث تفاعلا تؤدي إلى سقوط باقي القطع أي أن سقوط نظام سياسي معين في منطقة ما من العالم يؤدي إلى حدوث تحولات سياسية عميقة في بقية دول المنطقة حيث تركز نظرية الدومينو على أهمية العامل الخارجي لإحداث تغير في دولة ومن خلال التأثير المتبادل.[2]

نظرية الدومينو:

يمكن تقديم تعريف لنظرية الدومينو أنها نظرية جيوسياسية طورت من قبل مجموعة السياسيين الأمريكيين مفادها أنه إذا اضطرت دول صغيرة إلى الاستسلام إلى الشيوعية فإن جيرانها ستتبعها بثبات وبسرعة.[3]

ثانياً: نظرية الواقعية The RealismTheory

جاءت مدرسة الواقعية لتضحد أفكار المثاليين حيث نجد "ميكافيلي" الذي اعتمد على أربع عوامل أثارت سخطه من انقسام إيطاليا إلى إمارات واستغلال فرنسا واسبانيا الفرصة لغزو إيطاليا ومعارضة الكنيسة لقيام الدولة القومية واكتشاف أهمية القوة.

- حيث استعمل "هانز مورجانتو" مصطلح القوة بعدة أوجه ومن أهم مبادئها:

أن النظرية السياسية تنتج عن الممارسة السياسية وتحليل وفهم التاريخ، وأن السياسة لا تحددها الأخلاق كما يقول المثاليون، بل العكس هو الصحيح.

ويعتبر الدول أهم العوامل في السياسة الدولية وأن التركيز عليها كوحدة أساسية يساعد على فهم طبيعة التفاعلات الدولية إلى جانب أن العامل الأمني هو الأهم في سياسة الدول الخارجية، وتعد نظرية الواقعية الجديدة التي برزت نتيجة النقد الذي وجه إلى النظرية الواقعية.[1]

---

[1] - عدنان السيد حسين، "الحراك العربي والوحدة الوطنية"، بيروت، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد34، 2012، ص18.

[2] - د. أحمد كربوش، مرجع سابق، ص58.

[3] - عدنان السيد حسين، "الحراك العربي والوحدة الوطنية"، بيروت، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد34، 2012، ص18.

ترتكز الواقعية على ثلاث مفاهيم أساسية وهي:

أ- القوة من خلال رأيين: يرى الأول أن الطبيعة البشرية تحكمها القوة وحب السيطرة والهيمنة، ويزداد ذلك عند الانتقال من مستوى الأفراد إلى مستوى الدولة، ويعبر الرأي الثاني أن البحث عن القوة نتاج للشوق الشديد للأمن في النظام الدولي، يخلق ضغوط كبرى على الدول وبناء قوة عسكرية قادرة على إرجاع الهيبة وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة منها، لكن المشكل يكمن في ازدياد الصراع بين الدول نتيجة ذلك ويؤكد "هانز مورغانتو" على القوة وضرورة زيادتها وإظهارها، ويرى "ريمون آرون" في السياق ذاته أن القوة تلعب دوراً محورياً لتحقيق أهداف الدولة ويرى بأن العلاقات الدولية يديرها شخصان هما الدبلوماسي والجندي.[2]

ب-المصلحة القومية: استعمل هذا المفهوم ابتداء من 1648 لشرح وتقويم سلوك الدول، وكوسيلة لتبرير أو رفض سياسة معينة، وعدّد "توماس روبنسون" المصالح في عدة أوجه منها الشق المتغير والعام والأولي والثانوي...، وهو ما يحفظ الهوية السياسية والثقافية للدولة ضد الاعتداءات الخارجية.

جـ- توازن القوى: تبذل الدول جهود مدروسة للحفاظ على التوازن بين الدول المتنافسة والكتل المتعارضة، ويعتبر ميزان القوى الوسيلة الناجعة لإقامة السلم والاستقرار مقارنة مع اعتماد المثاليين على القانون الدولي ونظرية الحكومة العالمية.[3]

- تهدف الواقعية إلى تفسير الأمور والأحداث بطريقة واقعية التي سبقت الإشارة إليها، وقابلة للتحليل والبعد عن النظريات الرشيدة والمثالية، كما تؤكد أن العلاقات الدولية قائمة على مفاهيم كثيرة منها: المصالح، القوة، توازن القوى، والقوة تعني التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقتها المتبادلة، وهي تختلف من موقف لآخر ومن دولة لأخرى.[4]

ثالثا: نظرية الاحتياجات الإنسانية Basic humanneedstheory

عبارة عن مقاربة Approach تحاول فهم الإديولوجيا التي تقف وراء حدوث وانتشار النزاعات على صعيد المجتمعات المختلفة، من خلال التركيز على وجود حاجات عالمية محددة

---

[1]- د. عبد الغفار الدويك، مرجع سابق، ص27.

[2]- د. عبد الغفار الدويك، مرجع سابق، ص27.

[3]- د. عبد الحكيم سليمان وادي، "ملخص حول النظريات في العلاقات الدولية"، مقال صدر عن الفضاء الأكاديمي السياسي، قناة العلوم السياسية، جامعة الأغواط، 17 نوفمبر 2019.

[4] - د. عبد الغفار عفيفي الدويك، مرجع سابق، ص28.

وجب إشباعها للأفراد والجماعات للوقاية من أو لحل النزاعات المدمرة وغالبا ما يتم نسب هذه المقاربة إلى المفكر الأسترالي "جون بيرتون John Burton" مع أنه ليس أول من تحدث عنها، ومن أهم روادها، الباحث الاجتماعي "ابراهام ماسلو AMaslow"، "مارشال روزنبيرغ M.Rosenberg" و "مانفريد ماكس نيف M. Max Neef".[1]

- بالنسبة لـ "Burton"، هناك احتياجات لدى الأفراد، فإذا غابت تلك الاحتياجات تنعدم العلاقات الاجتماعية والتنظيمية، وعليه فإن الفرد عند عدم توفر احتياجاته يسعى إلى تحقيقها بنفسه أو يغير النظام، أما على المستوى الدولي، فهناك احتياجات أساسية للدول، هي الأمن والاستقرار فإذا كان النظام الدولي القائم لا يوفر هذه الاحتياجات الأساسية تسعى الدول لتحقيقها بطريقة فوضوية.[2]

رابعاً: نظرية الفوضى الخلاقة

يمكننا تعريف الفوضى الخلاقة بأنها حالة سياسية أو إنسانية يتوقع أن تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث، فهي إحداث متعمد لفوضى بقصد الوصول إلى موقف أو واقع سياسي يهدف إليه الطرف الآخر الذي أحدث الفوضى.[3]

- كما استندت نظرية الفوضى الخلاقة إلى المستشرق "برنالد لويس" حيث يرى الوطن العربي عبارة عن تجمعاً لأقليات دينية وعرقية، وحتى وإن كان هذا الشعار هو الديمقراطية، فإن تحقيقها يرتكز على الاستخدام الصريح للطائفية، بحيث يصبح التنوع الطائفي والديني والإثني الموجود في المنطقة في حالة تناقض مستحكم، فيتحول التنوع إلى كارثة وتصبح الديمقراطية هي منتج التدمير الخلاق هذا الاتجاه التدميري يؤكده "مايكل ليدن" أحد أعلام المحافظين بقوله: «إن التدمير هو صفتنا المركزية وإن الوقت قد حان لكي يتم تصدير الثورة الاجتماعية، من أجل صوغ شرق أوسط جديد عبر تغيير ليس النظم فقط بل الجغرافيا السياسية».[4]

---

[1]- فاطمة الزهراء حشاني، رسالة ماجستير، "النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة"، مقدمة من جامعة الجزائر، 2007-2008، ص30.

[2]- شاعة محمد، "المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الاثنية"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية politics-dz.com ، العدد 31، الجزائر، ص172.

[3]- بكري مصطفى، "الفوضى الخلاقة أم المدمرة - مصر في مرمى الهدف الأمريكي"، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2005، ص128.

[4]- بكري مصطفى، مرجع سابق، ص60.

خامساً: مفهوم نظرية الصراع في علم الاجتماع

هو مصطلح يشير إلى أطروحات مفادها أن معظم الكيانات المجتمعية تشهد حالة من الصراع الدائم من قبل المنضوين فيها بهدف تعظيم منافعهم، هذه الحالة الصراعية تسهم بشكل أساسي في إحداث حالة حراك وتطور اجتماعي تصل إلى أقصى درجاتها مع قيام الثورات وما يصاحبها من تطورات سياسية.[1]

سادساً: نظرية الاحتواء

فقد صيغت في الأساس بعد نهاية الحرب العالمية الثانية للحد من انتشار الاتحاد السوفيتي غرباً، فهي مبدأ وهدف وسياسة بمعنى الحؤول دون تصادم مباشر بين القوى العظمى، واعتمدت الولايات المتحدة هذه السياسة في كثير من مواقع الاشتباك السياسية والعسكرية، منها الحرب العراقية الإيرانية التي سميت «الاحتواء المزدوج»[2] ومن أفكار هاته النظرية فكرة احتواء الخطر الشيوعي السوفياتي وحسب رأي "جورج كينات" أن تؤدي إلى تغيرات داخلية في الاتحاد السوفياتي.[3]

سابعاً: نظرية التحالف

وهو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها المعنيون بالمساعدات المتبادلة في حالة حرب، وتظل التحالفات قائمة لتحقيق التوازن في القوى لطالما أن هذا التوازن ضروريا.[4]

ثامناً: النظرية الوظيفية

ترجع جذور الوظيفية إلى مساهمات علماء الاجتماع مثل "دور كايم" وعلماء الأنثروبوجيا مثل "روبرت ميرتون"، وهي تنطلق من عدة تصورات وافتراضات عامة؛ حيث ترى أن المجتمع والتفاعلات بين البشر تتخذ نظاماً تفاعليا، مشكلا منعناصر، حيث كل عنصر يقوم بوظيفة على الأقل للحفاظ على النظام واستمراريته، لكن طرح الوظيفة في العلاقات الدولية يركز على عملية التفاعلات والتي تؤدي إلى بناء نظرية العلاقات الدولية.[5]

---

[1]- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية Https://www.politics-dz.com .

[2]- د. عبد الغفار عفيفي الدويك، مرجع سابق، ص28.

[3]- د. عبد العالي عبد القادر، "محاضرات نظريات العلاقات الدولية"، جامعة الدكتور مولاي سعيدة، 2009، ص18. Http://www.abdelaliabk.tk

[4]- المرجع نفسه، ص28.

[5]- د. عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص51.

* النظرية الوظيفية فتدور حول مفهوم الحركات الاندماجية في المجتمع الدولي، وتنفذ بعمق التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وفي إقامة أجهزة ومؤسسات دولية وفيه متخصصة وتتأثر العلاقات داخل المؤسسات الاقتصادية.[1]

- الوظيفية الجديدة: يرى "ايرنستهاهس" بأن عملية التكامل تبدأ من توقيع المكاسب والمنافع، وركز على دور القوة وعملية التعلم في دفع عملية التكامل، التي تشجع عليها انتشار الرفاه، ويرى بأن التكامل يتعزز من خلال دور الخبراء الفنيين في وضع معايير وتمثيل الأطراف بطريقة متساوية، حيث أن عملية التكامل ستتعرض للفشل إذا كانت مرتبطة بدولة معينة أو قيادة كارزمية.[2]

المطلب الثالث: أسباب الثورات الشعبية

- لم تأت الثورات الشعبية من فراغ وإنما هي صورة متكررة لانتفاضات الشعوب لكل حقبة من التاريخ تتوفر فيها أسباب متعددة وتتراكم فيها عوامل الإثارة وتتغير فيها الأجيال.

والحراك الحادث خلال بداية القرن الواحد والعشرين لم يشف عن هذه القاعدة حيث توفرت الأسباب التي دفعت الشعوب إليها وأهم هذه الأسباب:

1- الأسباب السياسية: التي تتمحور حول:

- **الاستبداد السياسي:** الذي جسدته أنظمة العالم الثالث وطال أمده عقوداً من الزمن حتى تحول إلى حكم العائلة والقبيلة وهمَّش الحريات في إدارة السلطة.

- **غياب دولة الحق والقانون:** التي حلّ محلَّها مظاهر الفساد واستغلال النفوذ والتعسف في استخدام السلطة ضد المواطنين.[3]

- **غياب الشرعية الشعبية:** التحايل عليها، وتزوير إرادة المواطنين من خلال تزوير الانتخابات، وإنتاج مؤسسات شكلية تؤدي الأدوار التي تريدها السلطة لأنها ضمنت النفوذ.

- **ضعف الأحزاب السياسية:** وتهميش دورها وصناعة الأزمات الداخلية فيها وإقصائها من الدور السياسي في المشاركة والمعارضة والتداول على السلطة.

---

[1] - د. عبد الغفار عفيفي الدويك، مرجع سابق، ص21.

[2] - المرجع السابق، ص51.

[3] - د. أحمد كربوش، مرجع سابق، ص34.

2- الأسباب الاجتماعية والاقتصادية:

- ظهور الوسائط الاجتماعية التي سمحت لمختلف الفئات الاجتماعية بالتواصل وتوسيع دائرة الاحتجاج ولو في العالم الافتراضي الذي كان مقدمة للاحتجاج في الساحات والشوارع والمسيرات.

- انتشار الفساد والجريمة المنظمة وتوسع دائرة القلق الاجتماعي في ظل غياب الدور الاجتماعي للسلطة مما أفقدها ثقة المجتمع الذي بدأ يبحث عن التغيير لحماية مستقبل أبناءها وحماية ثروة البلاد من النهب المبرمج.

- تغير الأجيال حيث أصبحت الأجيال الجديدة متحررة من خوف المراحل الماضية، والتحرر من طابوهات الدولة البوليسية والاقتداء بحالات التحرر المشابهة والانتفاضات السابقة.

- حالة اليأس من التغيير التقليدي ونكران الولاء لمنظومة الحكم والذي ترجم في الهجرة الشبانية الواسعة والعزوف الشعبي عن الفعل الانتخابي، مما سهَّل الاستجابة الواسعة لحالة الانتفاضات والثورات.

المبحث الثاني: أزمات منطقة شمال أفريقيا واتجاهات إدارتها

المطلب الأول: إدارة أزمات المحيط الإقليمي الجزائر

تعتبر ظاهرة الأزمات ظاهرة مستمرة في حياة الشعُوب والدول حيث عرفت الأزمات الدولية منذ أقدم العصور وتنعكس هذه الأزمات الدولية غالبا على محيط أوسع من محيط نشأتها وتتوالد عليها عدة أزمات أخرى، والأزمة هي حالة انسداد أو توتر ينشأ من اختلاف وجهات النظر ومن الأضرار المترتبة على تلك الاختلافات وتتطور الأزمة من وجهة نظر مخالفة إلى وجهة نظر مضادة إلى انسداد بين مكونات منطقة الأزمة، كما تتطور الأزمة من حالة الرأي إلى الموقف والتعبير ثم إلى الصراع السياسي والدبلوماسي والعسكري، والأزمات الدولية هي أزمات تمس عدة دول كما تتدخل في حلها عدة أطراف أيضا وقد شهد العالم عدة أزمات دولية مثل: الأزمات التي ترتبت عليها الحروب العالمية والحرب الباردة.

* مثال: - أزمة كوبا 1962

- أزمة تشيكسلوفاكيا 1968.

أولاً: إدارة الأزمة الليبية

شكَّلت الأزمة الليبية واحدة من أهم أزمات شمال أفريقيا من ناحية تأثيرها على الأمن الإقليمي كلِّه وعلى أمن ليبيا في حد ذاتها وعلى أمن الجزائر بصفة مباشرة وذلك لأن ليبيا تشكل واسطة عقد في منطقة الأزمات، فالأزمة المصرية التي هي فضاء مفتوح على المشرق تتأثر بالملف الليبي مباشرة وأزمة السودان المتعددة الأبعاد تربطها بليبيا مساحات صحراوية تصعب السيطرة الأمنية عليها كما تمثل ليبيا مؤثر تاريخيا في دول الساحل الإفريقي ولم ينقطع ذلك التأثير بل أصبح مختلفاً مع نشوء الأزمة الليبية ونظرا لحدودها المفتوحة مع تونس والجزائر وانتشار السلاح في الجغرافيا الليبية صارت الأوضاع في ليبيا تهديد أمنياً لجنوب الجزائر وتونس بسبب التدخلات الدولية واختلاف موازين الصراع والنفوذ باعتبار الهجرة الغير شرعية والصراع على الثروات أصبح التدخل الفرنسي في ليبيا والتدخل الروسي والتدخل الإماراتي والإيطالي والتدخل الأمريكي كلها عوامل مهددة لمنظومة الأمن في المحيط الإقليمي لليبيا خصوصاً بعد استدعاء الحكومة الليبية للحماية التركية حيث تصاعدت وتيرة التوتر بسبب

الموروثات التاريخية والنزاع على النفط والغاز وتزايد السلاح في كل مناطق الجمهورية الليبية.

* إذا كانت القوى العظمى الدولية تبرر اهتمامها بالساحل الإفريقي انطلاقا من التهديدات الأمنية الموجودة فيه، فإنه لا يمكن التغاضي عن بعد الجيواستراتيجي للساحل الإفريقي ومنطقة الصحراء الكبرى وما تشكله من أهمية بالنسبة لسياسات القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين، وتبرز الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي من كونه المجال الجغرافي القريب لمجموعة من الأقاليم الحيوية؛ فشريط أو خط الساحل يشكل محوراً استراتيجياً مهم في القارة الإفريقية.[1]

الفرع الأول:

بينت المواقف الإقليمية والدولية إزاء الأزمة في ليبيا وجود تباين واضح بين رؤية بعض القوى الإقليمية والدولية المعنية بتداعياتها: سواء فيما يخص آليات مواجهة خطر ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا أو فيما يتعلق بسبل تسوية الأزمة السياسية الليبية الراهنة؛ بدت هذه القوى أقل تفهماً وتأييدا لما ذهبت إليه مصر من المطالبة بتدخل دولي عسكري أو حتى القبول بتسليح القوات التابعة لحكومة طبرق المعترف بها دوليا لتمكنها من مواجهة خطر الإرهاب، في مقابل ذلك أكدت هذه القوى دعمها وتأييدها للحل السياسي باعتباره الحل الوحيد عبر تشجيع الفرقاء الليبيين تحت رعاية الأمم المتحدة.[2]

- هذا الوضع فرض إدارة خاصة للأزمة الليبية سواءاً على الأطراف الليبية أو على الفواعل الخارجية المتنازعة فيها فقد شهدت الأزمة الليبية مرحلة الإدارة بالعنف الثوري ثم بعنف الحرب الأهلية الذي أصبح حرباً بالوكالة لأطراف خارجية مما أدى إلى تزايد نسب الضحايا والخسائر في مختلف المجالات ثم تطور إلى الإدارة الدبلوماسية، حيث جمعت طاولة الحوار فرقاء المشهد الليبي في الجزائر وفي مصر وفي ليبيا ثم انتقل هذا الحوار إلى حوار دولي عكسه مؤتمر برلين الذي اجتمعت فيه قوى دولية مؤثرة في المنطقة حاولت من خلالها ألمانيا إعادة ترتيب أوراق الملف الليبي بمخرجات مؤتمر برلين ثم انتقل الصراع إلى التدخل

[1]- أ. عبد الرحيم رحموني، "الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي"، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019، ص14.

[2] - أ. محمد عبد الحفيظ، "ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح - التحديات والآفاق"، مجلة دراسات شرق أوسطية، Vol .19 Issue 71، 04/2015، ص27.

العسكري المباشر عبر دعوة حكومة الوفاق لدولة تركيا عبر اتفاقات ثنائية مشتركة في قطاع الدفاع والاقتصاد سمحت للجيش التركي بالتدخل على الأرض الليبية وسمحت للشركات الاقتصادية التركية بالتنقيب عن الغاز في المياه الليبية.

فرع 2: دور الجزائر في حل الأزمة الليبية

خرج رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في آخر ظهور له، أين كشف أنَّ للجزائر دور هام وريادي في حل الأزمة والملف الليبي، مشير إلى أنه لا يمكن انتقاص هذا الدور، مؤكدا أن الليبيين ألحوا بالوساطة الجزائرية، لأنهم يعرفون مسبقاً أن للجزائر تقاليدها المعروفة في حل مثل هذه الأزمات، كما أن الدبلوماسية الجزائرية لا تمارس الابتزاز السياسي أو تبحث عن البروز، مؤكدا أن الجزائر تحظى بثقة من كل الأطراف.[1]

دول الجوار ترفض التدخل الأجنبي في ليبيا:

أكد وزراء خارجية دول الجوار الليبي رفضهم كل تدخل أجنبي كما تدعو الفرقاء الليبيين للمشاركة في مسار الحوار السياسي برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الإتحاد الإفريقي ودول الجوار الليبي، للتوصل إلى حل شامل لهذه الأزمة بعيداً عن التدخلات الخارجية، وشددت دول الجوار الليبي على رفضها كل تدخل أجنبي في هذا البلد الذي تعصف به الحرب، ودعت أطراف النزاع للحوار وذلك خلال اجتماعها الأخير الذي عقد بالجزائر بهدف الدفع نحو تسوية سلمية للنزاع الليبي الذي يهدد الاستقرار الإقليمي.[2]

- وتعتمد الدراسة في مقاربتها لهذا الموضوع على النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، إذ تحولت السياسة في السنوات القليلة الماضية نحو استخدام سياسة القوة، بدل من الاقتصار فقط على الدبلوماسية والقوة الناعمة التي سادت في العقد الأول من القرن الحالي.[3]

ثانياً: إدارة الأزمة السورية

كانت الأزمة السورية جزءاً من منظومة الأزمات الكبيرة التي مست العالم العربي وقد ابتدأت من مظاهرات الشباب والأطفال وانفجرت باغتيال طفل في مدينة درعا كان يهتف بسقوط النظام السوري لتمتد حالة الانتفاضة أو الثورة إلى كل أنحاء سوريا.

---

[1] - سفيان حاجي، "الأزمة الليبية والدور الجزائري"، مجلة الحوار الجزائرية، عدد26، الجزائر، 2020، ص29.

[2]- سفيان حاجي، المرجع نفسه، ص31.

[3]- عماد قدورة، "السياسة البحرية التركية في المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا"، المركز العربي للأبحاث والدراسات، 29/08/2020.

- الفرع 1: سوريا من ثورة سلمية إلى نزاع مسلح

في سورية، تفجَّرت الاعتراضات الشعبية على نظام بشار الأسد في مدينة درعا الجنوبية في 15 مارس 2011، لكن سرعان ما نجح النظام السوري في تحويل الانتفاضة الشعبية التي قامت في وجهه، من ثورة سلمية إلى نزاع مسلح بين الجيش النظامي ومعارضين ومنشقين مسلحين، تحوَّل الصراع إلى شكل من أشكال الحرب الأهلية، وشهدت المدن والبلدات السورية مذابح ذهب ضحيتها آلاف الأبرياء.[1]

لكن الوضع في سوريا لم يكن وضعا سياسياً عاديا وإنما كان صدا لجواره الملتهب في العراق وفلسطين حيث الاحتكام إلى السلاح هو الخطوة الأبرز للصراع الذي تتفاعل فيه عوامل العرقية والطائفية مع السياسة والاقتصاد.

ولذلك فسرعان ما تحول المشهد السوري حرب بالوكالة للعديد من الدول حيث كان الحضور العسكري الأمريكي والروسي والتركي والخليجي والإيراني واضحاً وجلياً كان الحضور المستتر لأغلب أجهزة المخابرات الدولية في كل الأراضي السورية بل إن وجود عسكري إسرائيلي سجل على مستوى الطيران وبعض الإنزلات تداولته الصحف أكثر من مرة.

- الفرع 2: الأبعاد الإستراتيجية لسوريا

لقد كانت الأزمة السورية ذات أبعاد إستراتيجية في الأمن الإقليمي وأبعاد إستراتيجية في الاقتصاد العالمي وأبعاد إستراتيجية في تجارة السلاح ولذلك توسع نطاقها وطال أمدها وتعقد إدارتها على الجميع.

* فسورية الدولة التي شغلت موقعاً بارزاً في خريطة «الربيع العربي» لكونها ذات أهمية كبيرة للغاية بالنسبة إلى السياسة الخارجية للقوى الكبرى، فضلاً عن حساباتها الإستراتيجية المعقَّدة إقليمياً ودولياً بخلاف الحسابات الغربية الصرفة في ليبيا، فالموقف الروسي الداعم بثبات للنظام السوري، ومعارضته لأي تدخل عسكري لإسقاط نظام دمشق، دونما اعتبارات للجرائم التي يرتكبها نظام دمشق منع الدول الغربية من الذهاب إلى تدخل عسكري في سورية.[2]

[1]- محمد عبد الحفيظ الشيخ، "المحددات الخارجية الإقليمية والدولية للتدخل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 43-44، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص136.

[2]- محمد عبد الحفيظ الشيخ، نفس المرجع، ص136.

كما شهدت الأزمة السورية هجرة الملايين من السكان خصوصاً باتجاه لبنان وتركيا والأردن بنسب كبيرة عقدت إدارة الأزمة السورية على كل الأصعدة.

حيث تحولت الأزمة السورية من خلال الهجرة إلى مجموعة من الأبعاد والآثار، فالداخل السوري افتقد جزءا كبيرا من الشعب مثل ما فقد مدن كثيرة، والمحيط السوري الإقليمي أصبح مثقلا باستقبال السوريين الذي شكل عامل ضغط على النظام السوري، استخدمته القوى والمؤسسات الدولية في إدارة الأزمة السورية والتأثير عليها، كما أن هذا الكم الكبير في مشهد اللجوء الواسع وسَّع الأزمة وأطال عمرها.

وتعتبر حالة الهجرة الناجمة عن الحالة السورية تكرار لنموذج لهجرة الفلسطنيين مثلا أو اللبنانيين حيث عبَّرت عن حجم الأزمة وعنفها لأنها أزمة بدأت بالسلاح واستمرت وعولجت حلولها من خلال السلاح أيضاً ولكن سلاح الحلول كان حرباً إقليمية شاركت فيها جيوش المنطقة وروسيا وأمريكا، كما شاركت فيها جماعات مسلحة بل جماعات إرهابية.

فرع 3: لقد أقيمت مؤتمرات للمعارضة السورية في الخارج عدة مرات كما قام النظام السوري بعدة خطوات للخروج من الأزمة بعد أن فقد مقعده في جامعة الدول العربية لكنه لم يفقد مقعده في الأمم المتحدة وكان وضع النظام والمعارضة المسلحة في حالة تجاذب حيث كان النظام ضعيفا لكنه أقوى من أن يسقط بفعل احتضان روسيا له ومشاركتها عسكريا في حمايته كما كانت المعارضة قوية ومتعددة لكنها أضعف من أن تنتصر لأنالدعم الخارجي لها كان يريد مصالح متناقضة مع مصالحها والانقسام الداخلي أضعف أعمالها وتهمة الإرهاب كانت تلاحقها في كل مكان ودخول قوى عسكرية متعددة إلى الأراضي السورية جعل القرار السياسي للمعارضة مصادرا ومتناقضًا.

فرع 3: التقاطع النظري للأزمة

* ومن هنا فإن الحديث عن إدارة الأزمة السورية تتلاقى فيه عدة عوامل وتطبق فيه عدة نظريات حيث يظهر حضور التحالف الإيراني السوري الذي يتدعم بحضور شيعي جسده على الواقع الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني كما تظهر حالة الاحتواء التي قامت بها الأطراف الأوروبية والأمريكية للمعارضة السورية إلى جانب ذلك كانت محاولة الجانب الإسرائيلي اختراق الأراضي السورية واختراق معارضتها صورة لانتهاز الفرصة وزعزعة الحالة السورية التي هي جزء من حالة الحرب ضد الاحتلال الصهيوني للجولان وفلسطين

بالمقابل انتهزت تركيا الفرصة باستيعابها للاجئين ودخولها إلى الأراضي السورية لترتيب وضعها وتقليل تهديدات الجوار المتزايدة ضدها.

- تتسم المواجهات الراهنة بحرب متعددة الأشكال والوسائط أو (حرب هجينة) (Hybridwar) من عناصر داخلية وخارجية وإتباع ديناميات «إخراج» السوفيات من أفغانستان وهنا يدور كلام كثير عن تدفق السلاح والمال إلى عدد كبير من المجموعات أو التنظيمات المسلحة التي تشكل حالة «غير منتظمة» «غير موحدة» في الداخل: كما تتبع جهات مختلفة في الخارج، وهناك كلام عن ارتباط ذلك أو جانب منه بطبيعة العلاقات الجديدة التي تربط الولايات المتحدة وقوى الإسلامي السياسي في المنطقة، ويحاول كل طرف الرهان على الأزمة نفسها وما تقربه من منظوره هو ومن ثمة فإن «الأزمة هي الحل».[1]

فرع 4: التطورات السياسية للأزمة

أ- جهود مسار جنيف: واجه مسار جنيف، الذي عقد خمس جولات طوال العام لم تسفر عن أمر محدد، الكثير من التحديات: أولها التباين الشديد بين موقفَي الحكومة السورية والمعارضة السورية حول آليات تطبيق القرارات الدولية ولا سِيَّما بيان "جنيف1" والقرارين 2218 و 2254، فبينما تتمسك المعارضة بتطبيق هذه القرارات مجتمعة وبخاصة إنشاء هيكلية حكم انتقالية، ترفض الحكومة السورية مناقشة دور الرئيس بشار الأسد في أي تسوية وتتمسك بالقرار 2254 فقط وفق رؤيتها الخاصة، والثاني التحديات يتعلق بانقسام المعارضة السورية ذاتها بين معارضة مسلحة كانت ترفض مسار جنيف، ومعارضة سياسية موزعة على ما يعرف بثلاث منصات سعودية ومصرية وروسية تعرف باسم منصة موسكو.[2]

ب- مؤتمر الحوار الوطني: توصلت الدول الثلاث روسيا وتركيا وإيران إلى تفاهمات بشأن من له الحق في المشاركة في المؤتمر، الأمر الذي يسَّر انعقاده مدى يومين في 29/و 30 يناير 2018، وشارك فيه نحو 1400 شخص، أغلبيّتهم من دمشق، ومن أحزاب تعمل في ظل النظام السوري أبرزها حزب البعث الحاكم، فضلا عن أحزاب ومجموعات معارضة بينها معارضة من الداخل، ومن أبرز المشاركين في المعارضة "هيثم مناع" رئيس تيار «قمح» و"لؤي

[1]- عقيل محفوط، "دراسات سورية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

[2] - مجلة العلوم السياسية، مرجع سابق، ص133.

حسين" رئيس تيار بناء الدولة السورية و"أحمد الجربا" رئيس تيار الغد السوري السابق للائتلاف الوطني لقوى الثورة السورية والمعارضة.[1]

* صعدت الأدوار الإقليمية الأطراف غير عربية، ما وضع سورية بين قطبين إقليميين كبيرين هما تركيا وإيران، ونظام نتيجة سوء إدارة أزمته الداخلية، سقط ضحية لعبة التوازنات التي اصطنعها بنفسه، فما أن اندلعت الثورة السورية وتحولت إلى العمل المسلح، لمواجهة العنف المفرط الذي استخدمه النظام، حتى تحول التنافس الإيراني-التركي على سورية إلى صراع دموي عليها، وفي محاولة للحد من الأدوار التركية والإيرانية معاً، اندفع النظام في اتجاه استدعاء مزيد من التدخل الخارجي ممثلاً بروسيا هذه المرة.[2]

- هذه الإدارة جعلت الساحة السورية حقلا لتجارب النظريات والأسلحة ولم تستطع حالة الحراك السوري وانتفاضة الشعب ولا حتى الحرب الأهلية ولا حتى المؤتمرات أن تعطي لسوريا وضعاً آمناً.

ثالثاً: إدارة الأزمة التونسية

مثلت الثورة التونسية النموذج الأول للربيع العربي ولا تزال بعد عقد من الزمن صامدة أمام العديد من الأزمات كان منها أزمة العنف الذي حاولت الثورات المضادة جرَّ الساحة التونسية إليه لكنها لم تنجح في ذلك رغم اغتيال شخصيات مهمة في المشهد التونسي.

كما صمدت أمام أزمة الصراع بين النخبة الحداثية التغريبية وبين التيار الإسلامي الذي حاز على أغلبيات انتخابيات متتالية كما صمدت أمام آثار الاقتصادية المتعددة الأبعاد.

لقد كانت الحالة التونسية حالة سهلة في إدارة الأزمة إذا سهَّل هروب الرئيس بن علي على مختلف الأطراف أن تشارك في تأمين الانتقال الديمقراطي في تونس.

* تزايد عدد أحزاب المعارضة من قوية وليبيرالية ويسارية في مرحلة ما بعد الثورة التي أطاحت نظام بن علي، وقد تفاوت تأثير هذه الأحزاب في العملية السياسية من فترة إلى أخرى خلال المرحلة الانتقالية، ولكن في أثر نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت البلاد

[1]- نفس المرجع، ص 133-134.

[2]- مراد قبلان، "الثورة والصراع على سورية- تداعيات الفشل في إدارة لعبة"، دراسات سياسية عربية، 2016.

في عام 2014 هيمن حزبا «نداء تونس» و «حركة النهضة» على المشهد السياسي في البلاد، فهما صاحبا الأغلبية في البرلمان «مجلس نواب الشعب».[1]

- الإصلاحات في تونس:

على الرغم من تحقيق إصلاحات مهمة في مؤسسات الحكم بتونس إلاَّ أن سياسات الإصلاح الاقتصادي لا تزال غير كافية، حيث تعاني البلاد من زيادة سكانية كبيرة، ومن فقدان الدخل السياحي نتيجة تفشي فيروس كورونا، وتفشي البطالة في صفوف الشباب، بالإضافة تشظي نظام الأحزاب السياسية وصعوبة التوافق على سياسات وطنية في مجالات الإصلاح الاقتصادي، وإسهام القيود الخارجية في إبطاء الانتعاش الاقتصادي.[2]

- كما كانت علاقة الجيش بالسياسة في تونس عامل آخر سمح للأطراف السياسية بتحمل مسؤولية مباشرة وكاملة في تحقيق مخرجات ثورة الياسمين.

لقد خَطَتْ تونس خطوتها الأولى نحو تأسيس الشرعية الشعبية بالحوار الواسع وإعادة بناء دستور جديد يستوعب الحالة الديمقراطية بعد الثورة لصناعة انتقال ديمقراطي واستعادة ما نُهب من ثروات الشعب من خلال تكوين لجان هامة على رأسها اللجنة العليا للإصلاح السياسي ولجنة عن تقصي الحقائق الفساد والرشوة ولجنة تحقيق في التجاوزات والانتهاكات كما تم حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذي كان حاكما لتونس وثم الانطلاق في تحقيق أهداف الثورة وحماية مكتسَباتها وبناء مؤسسات منتخبة كان أولها المجلس الوطني التأسيسي ثم تحالف الترويكا بين النهضة ثم الاستفتاء على الدستور تونس الجديدة.

وبالرغم من عودة العديد من الوجوه القديمة خلال السنوات التالية وفوز رئيس الجمهورية محسوب على النظام السابق إلاَّ أن الحوار بين الأطراف التونسية استطاع أن يحتوي كل الأزمات، والعودة الدائمة إلى الشعب تحل الكثير من المشاكل وتضع المجتمع الدولي أمام أمر واقع يفرض عليه احترام اختيار الشعب التونسي وحكمة قادة ثورتها.

[1]- مجلة العلوم السياسية، مرجع سابق، ص109.

[2]- بيت المرصد، مقال "الشرق الأوسط من الربيع العربي إلى محور الدولة الفاشلة"، 2020. www.Strategy.com

المطلب الثاني: تطور الأزمات الأمنية في الجزائر

لم تعرف الجزائر استقرارا أمنيا بعد خروج الاستعمار بعد 62 بسبب الاختلافات حول المشروع السياسي للدولة الجزائرية والذي يرجع إلى جذور الخلاف في الحركة الوطنية وفي الثورة التحريرية والذي تبلور وخرج إلى العلن بعد مؤتمر الصومام ولذلك قامت عدة محاولات لفرض مشاريعها بالسلاح مما صنع أزمات أمنية خطيرة في الجزائر فبعد الاستقلال قاد "آيت أحمد" حركة مسلحة ضد النظام الجزائري لم تتوقف إلاَّ بظهور تحدي خارجي في المغرب، كما قاد "شعباني" تمردا عسكريا في الجنوب أثر بشكل كبير على الوضع في الجزائر ولم ينتهي إلاَّ بمحاصرة جيشه ثم إعدامه لاحقا.

أولا: أزمة 1965 التصحيح الثوري

ومع السنة الثالثة من الاستقلال حدثت الأزمة الأمنية في الجزائر من خلال الانقلاب الذي قاده "هواري بومدين" على رئيسها "بن بلة"وإلغاء مؤسساتها سبب سيطرة العسكري على المدني وتحكَّم مجلس الثورة المشكَّل من مجموعة قليلة من العسكر في تسيير دوالب البلاد لمدة إحدى عشر سنة تعطَّل فيها الجانب السياسي وسيرت الدولة من خلال مقاربة أمنية بحتة على حساب الديمقراطية والجانب السياسي.

* في التاسع عشر جوان 1965 حيث وقع الاعتداء على أبسط قواعد الديمقراطية إذ تم تجميد اللجنة المركزية والمكتب السياسي المنبثقين عن المؤتمر التأسيسي للحزب الطلائعي الذي دامت أشغاله من 16 إلى 1964/04/21، وتم كذلك تجميد المجلس الوطني المنتخب شعبياً سنة 1963، بالإضافة إلى الاعتقالات التعسفية التي طالت رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطني وعددا من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية.[1]

ثانيا: أزمة أكتوبر 1988 والخروج من الأحادية القطبية

- ترتبط جذور الحراك الاحتجاجي في المجتمع الجزائري بـجملة من التحولات السُوسيواقتصادية خَبرَها منذ الاستقلال ويَمتد الحراك على فترات زمنية دورية، بدءًا بالحراك العمالي في السبعينات، مروراً بالحركات ذات الطابع الإيديولوجي والإثني، ووصولاً إلى الحراك الاحتجاجي في أكتوبر 1988، بيد أن الملاحظ هو أن الحراك عرف -بعد التسعينات ركوداً نتيجة الظرفية الأمنية، لكنه ظهر من جديد بعد الاستقرار الأمني في مبتدأ الألفية محافظا

[1]- د. محمد العربي الزبيري، "أفكار جارحة في السياسة والثقافة والتاريخ"، دار الحكمة للنشر، ط1، الجزائر، 2014، ص23.

على بعض خصائصه، ككثافة حضور الفاعل الشبابي وضعف أشكاله التنظيمية وسرعة انبثاقِه...[1]

*** سياسيا:**

- لقد شكَّلت هذه الأحداث منعرجاً مهماً في الحياة السياسيَّة للبلاد لاسيَّما بعد الخسائر المادية والبشرية التي ترتبت عليها، ومن الأسباب السياسيَّة التي أدَّت إليها، رفض التداول في السلطة بسبب إغلاق أبواب تجديد الحزب وهياكله، عن طريق مبدأ القيادة بين الحزب والدولة؛ ورفض كل من له رأي مخالف، الأمر الذي ترتب عليه توسيع دائرة الانشقاق في حزب جبهة التحرير الوطني وظهور أحزاب معارضة، منها ما كان يعمل في الخارج، ومنها ما كان يعمل في الداخل لكن بسرية، وبذلك ظهرت الميول نحو الذهاب إلى نظام التعددية الحزبية والديمقراطية.[2]

*** ومن الناحية الاقتصادية:**

- تؤثر انتفاضة مدن الشرق خلال السنة التي عرفت فيها الجزائر بداية أزمتها الاقتصادية (1986) على قرب القطع مع نظام سياسي لم يعد بمقدوره مرافقة التحولات السريعة للمجتمع، والتجاوب مع انتظاراته، لذلك لم تمض سنتان بعدها حتى اندلعت موجة احتجاجية أكثر عمقاً واتساعاً، ولم تبق مقصورة على مدينة أو جهة بعينها، بل شملت القطر بأكمله، ووضعت النظام أمام حتمية التغيير، إنها انتفاضة أكتوبر 1988 التي أنهت عهد الأحادية الحزبية وأدخلت المجتمع إلى الديمقراطية والتعددية.[3]

- يبدو المجتمع الجزائري، فيما يلج منتصف الثمانينات، أكثر نزوعاً نحو الاحتجاج، وهو ما يؤثر على زيادة ملحوظة في الطلب الاجتماعي عليه، لقد كانت الثمانينات (1979-1985) فترة الانفتاح الاقتصادي وتغيير بعض ملامح النظام الإيديولوجية والسياسية، كما أنها كانت فترة

---

[1]- الطاهر سعود وعبد الحليم مهور باشا، "المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي مقاربة سوسيولوجية"، عمران دراسات المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي ومقاربة سوسيولوجية، عدد18، 2016، ص122.

[2]- نعيمة جعفر، "أسس إحداث الغرفة الثانية للبرلمان في النظامين البريطاني والجزائري - دراسة مقارنة"، مجلة العلوم السياسية رقم: 43-44، مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص58.

[3]- مرجع سابق، ص107.

تراكمات صعبة ستظهر نتائجها على صعيد خلخلة التوازن المجتمعي لاحقاً، في شكل هزات اجتماعية ذات وقع خفيف قبل الهزة العنيفة في سنة 1988.[1]

ولقد كانت حالة التحول الحاصلة في العالم معلنة عن تحول سَيمُس الدول المتشابهة في التسلط والأحادية، كما أن الاختلاف الحاصل في مكونات النظام الجزائري والصراع الخفي بينها يغتنم كل فرصة للظهور ومحاولة السيطرة، ومنذ أزمة 63 التي كانت صراعاً على الدستور ومشروع المجتمع، كانت سيطرة بومدين أو قيادة الأركان بالأحرى واضحة من خلال انقلاب 1965 ومحاولة انقلاب 1967 وتحكم مجلس الثورة في السلطة أكثر من عشرية بدون انتخابات، مما أعطى فرصة لتشكل الاحتقان الذي كاد أن ينفجر بعد وفاة "بومدين" لولا تحالف "قاصدي مرباح" مع "الشاذلي بن جديد" على المستوى السياسي والعسكري الذي أدام استقرار عشر سنوات بواسطة استبداد سياسي والهيمنة الأمنية والشروع في الانفتاح الاقتصادي الذي سمح بتشكيل لوبيات ساهمت في انفجار 88 الذي برمزية جبهة التحرير والنظام الأحادي وفتح الباب لتحالفات جديدة في ظل التعددية التي سيطر الإسلاميون على واجهتها السياسية فتحولوا إلى هدف سهل لتلك التحالفات النخبوية والتدخلات الخارجية مما أدى إلى سقوط العملية السياسية 1992.

ثالثا: أزمة -1992-

كانت التعددية التي أفرزتها انتفاضة أكتوبر ودستور 1989 قد شكَّلت نفساً شعبياً جديداً بإطلاق الحريات والتعددية السياسية بعد عشرين سنة من الأحادية وإذا كانت مرحلة أولى بعد الاستقلال كانت وعاءاً لسيطرة الاشتراكية والتيار الاشتراكي على السلطة فإن التيار الليبرالي الذي لم يتوقف عن المعارضة الذي دفعت رموزه بالسجن والنفي وكذلك لم يتوقف التيار الإسلامي عن التعبئة المضادة لتجليات الاشتراكية السياسية والاقتصادية وإذا كان التيار الليبرالي قد افتقد إلى أدوات التوصل مع الشعب الرافض أصلا بالرأسمالية منذ الاستعمار.

فإن التيار الإسلامي كان حاضرا بقوة في المساجد والجامعات وناقدا مستمر لمخالفات السلطة لقيم الثورة على مستوى الهوية والحرية ولذلك لقي قبولا شعبيا ثم سيطر على المشهد السياسي بمجرد رفع شعار «الإسلام هو الحل» فنجح في انتخابات أفرزت ردات فعل من التيار العلماني

[1]- ربيع وهبة وآخرون، "الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي مصر، المغرب، لبنان، البحرين"، تحرير عمرو الشوبكي، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص319.

المتحالف مع الجيش والمحمي بقوى إقليمية وقفت جميعاً ضد الحالة السياسية الإسلامية في الجزائر.

بسقوط المسار الانتخابي وحل البرلمان بعد استقالة رئيس الجمهورية حدث الفراغ الدستوري الذي أنتج وضعا جديداً للسلطة خارج الشرعية الشعبية حيث بدأت حالة التعيين من المجلس الأعلى للدولة إلى المجالس البلدية وهو ما اعتبرته الأحزاب الثلاثة الفائزة في الانتخابات انقلابا على الشرعية أدى إلى مخرجات التأزيم التي فتحت أبوابا واسعة للعنف والعنف المضاد والتدخل الأجنبي والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولم تفلح الحلول المختلفة في إدارة هذه الأزمة بسبب تعدد الفواعل فيها وشدة العنف المتبادل بين أطرافها مما أطال عمرها حيث لم تغلق هذه الأزمة رسميا إلا بعد سنوات من المصالحة الوطنية التي أنجزت بداية من القرن الواحد والعشرين.

أزمة العهدة الخامسة 2019:

كانت العهدة الأولى مرتبطة بالوئام المدني والمصالحة الوطنية التي كانت ثلث برنامجه الذي أعلن عنه منذ الوهلة الأولى والمتمثلة في وقف النزيف الدموي والإنعاش الاقتصادي واستعادة مكانة الجزائر، وهي الأمور الثلاثة التي أعطته قبولا في الوسط الشعبي والرسمي، لكن تغيير الدستور والترشح للعهدة الثالثة أثار كثيرا من القلق حول مستقبل الجزائر السياسي وكان بداية تمكن اللوبيات المال الفاسد للسيطرة على الاقتصاد والسيطرة على المؤسسات السياسية ثم تعمق هذا الوضع بالعهدة الرابعة التي تصدعت بسببها تحالفات بوتفليقة مع أحد أقدم رموز المرحلة وهو رئيس جهاز المخابرات، الذي كان سببا في حماية بوتفليقة من السقوط عام 2004 عندما اختلف مع قيادة الأركان.

وبتمكن بوتفليقة من صناعة تحالفات جديدة استطاع رغم مرضه احتواء الأزمة بتشكيل قاعدة حزبية وقاعدة مالية وهدنة مع الجيش ومن هنا بدأ الطمع في العهدة الخامسة.

كانت كل الدلائل أن العهدة الخامسة ستشكل أزمة في الجزائر المعلنة والغير معلنة في الداخل والخارج في أزمة العهدة الخامسة ومع ذلك استطاعت سلطة أو مجموعة بوتفليقة أن تبحث عن مخارج أقل حدة تمثلت في محاولة التمديد للرئيس وتعطيل الانتخابات وتدخلت أجندات أجنبية في الملف محاولة تغيير مراكز القوة في الواقع الجزائري وصناعة واقع جديد على حساب

المؤسسة العسكرية في الطبقة السياسية وبعيدا عن الشرعية الشعبية مما كان سببا في انفجار الحراك الذي كان في البداية فكرته المركزية إسقاط العهدة الخامسة.

- فالأزمة التي أثارها ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة بينت المأزق السياسي لنظام يتردد في القيام بإصلاحات عميقة وحقيقية تيسِّر عملية الانتقال الديمقراطي إلى نظام تعددي وتداول سلمي على السلطة، وقد تعمقت الأزمة بفعل تعدد الفاعلين داخل السلطة وصراع الأجنحة، أو ما يعبّر عنه لدى النخب السياسية الجزائرية بعصب النظام، ومراكز القوى في دوائر النظام، وفقدان العملية السياسية مصداقيتها رغم اعتماد آليات الانتخابات بوصفها مصدراً للشرعية الشعبية.[1]

[1]- أ. محمد السبيطلي، "حراك الجزائر"، الرياض، مركز الأمير فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مارس 2019، ص06 في www.KFcrs.com (26.sep)

خلاصـــة الفصل الأول:

ناقش الفصل الأول المفاهيم والنظريات المتعلقة بإدارة الأزمات الدولية حيث تناول البحث المفاهيم المتعلقة بهذا العنوان وبالخصوص مفهوم النظام الدولي والتغيرات الحاصلة فيه وتطور النظريات والمفاهيم المتعلقة به.

كما تناول البحث الأزمة الدولية من حيث تعريفها وبعض النتائج المتعلقة به إلى جانب منتجاتها المختلفة ونماذجها من الظواهر والثورات والانتفاضات والتغيرات الحاصلة بسبب الأزمات وخصوصاً ما تعلق بثورات الشعوب بداية القرن الواحد والعشرين، والتي كان منها الحراك الشعبي الجزائري موضوع دراستنا وانعكاساته على الأمن من جهة وعلى تغير النظام السياسي من جهة ثانية.

Summary of the first chapter :

The first chapter discussed the concept and theories related to the management of international crises, as the research dealt with the concept related to this title, especially the concept of the changes taking place in it and the development of theories and concept related to it.

the search also dealt with the international crisis in terms of its definition and some models related to it in addition to its various products and models of phenomena. Revolution. Uprisings and changes the occurrence due to crises, especially those related to the revolution of peoples at the beginning of the twenty-first century, of with the Algerian popular movement was the subject of our study and its implications on security on the one hand and on regime change on the other hand.

الفصـــل الثاني

حراك 22 فيفري وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري

* **المبحث الأول:** تطور مسار وأحداث الحراك الجزائري

- **المطلب الأول:** مظاهر الأزمة في الحراك الجزائري

- **المطلب الثاني:** أسباب الحراك الجزائري

- **المطلب الثالث:** مواقف أطراف الساحة الفاعلين في الحراك

- **المطلب الرابع:** الحالة الأمنية بعد حراك 22 فيفري

* **المبحث الثاني:** انعكاسات الحراك على الأمن القومي الجزائري

- **المطلب الأول:** دور المؤسسة العسكرية في إدارة الأزمة

- **المطلب الثاني:** توجهات المؤسسة العسكرية وعقيدتها

- **المطلب الثالث:** علاقة المؤسسة العسكرية بالحراك

- **المطلب الرابع:** الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في إدارة الأزمة

تمهيـــد :

يعتبر الحراك الجزائري ثورة شعبية لأنه كان يرفع شعارات تغيير جذري لسياسات السلطة نتيجة الفساد الكبير الذي تمثَّل في سيطرة المال الفاسد على المؤسسات السياسة والأوضاع الاقتصادية، ولأن السلطة القائمة قبل الحراك والشبكات المالية والمصالح الخارجية كانت تشكل تحالفاً مبني عل المصالح المشتركة فإنها حاولت خلط الأوراق السياسية في البلاد وجر المجتمع إلى الانزلاق نحو العنف، والعنف المضاد.

لكن تجربة الجزائريين ووعيهم جعل مسار الحراك لا يخرج عن السلمية بل كان يعمل على إسقاط السلطة مع حماية الدولة.

ولأن المؤسسة العسكرية كانت تمثل العمود الفقري للأمن لقومي فقد استهدفتها الأجندات المضادة للحراك وثوابته، ولأن قدرة الحراك والجيش على التلاحم شكل مقاربة جديدة في التغيير الآمن بعيد عن التأثير السلبي على الأمن القومي للجزائر.

وفي هذا الفصل سنتعرف على حراك 22 فيفري على انعكاساته على الأمن القومي، أسبابه ومظاهره وفق المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** تطور مسار وأحداث الحراك الجزائري.
- **المبحث الثاني:** انعكاسات الحراك على الأمن القومي.

المبحث الأول:تطور مسار وأحداث الحراك الجزائري

المطلب الأول: مظاهر الأزمة في الحراك الجزائري

نشأ الحراك الجزائري من رحم الأزمة السياسية والصراع الغير معلن بين الأطراف المكونة للنظام الجزائري والتجاذبات السياسية بين القوى الأحزاب المتعارضة خلال العشر سنوات التي سبقت الحراك كما أثر القلق الاجتماعي من جهة والتوترات التي أفرزتها قرارات سياسية وأخرى اقتصادية خلال السنوات الأخيرة.

لقد تجلت الأزمة من خلال بروز مظاهرها من وسط الحراك الجزائري والتي من أهمها:

1- محاولات الأطراف المتعددة ركوب موجة الحراك مما جعل الحراك يرفض أن يمثله أي طرف أو مجموعة لا على مستوى الوطني، ولا على المستويات المحلية.

2- محاولات اختراق الحراك بالعنف وتسلل بعض الجهات التي حاولت جر الحراك إلى الصدام لولا حكمة الأطراف المشكلة للحراك.

3- ظهور محاولات الالتفاف على الحراك بطرح حلول بديلة وتعيين حكومة اشتملت على بعض الوزارات من الحراك لكنهم لا يمثلون الحراك أو محاولات تلبية شعارات بالحد الأدنى.

4- ظهور بعض التدخلات الأجنبية التي أتهم فيها السياسيون والعسكريون على درجات عالية.

5- حدوث اعتقالات كبيرة لقيادات حكومية ووزراء وضباط سامين ورؤساء أحزاب ومدراء شركات هامة في المشهد الوطني طوال مدة الحراك لأنه لو لم تتأزم الأوضاع لتمت الاستجابة السريعة للمطالب الشعبية.

6- كثرة المبادرات للبحث عن الحل الأسلم.

7- انقسام الحراك إلى قسم يدعم الحل الدستوري وقسم يطالب بمرحلة انتقالية تلغي الدستور.

المطلب الثاني: أسباب الحراك 22 فيفري 2019:

أولاً: أسباب سياسية:

أ- مع الإعلان عن تقديم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة -الذي حكم البلاد منذ 15 عاماً- لأوراق ترشحه لولاية رئاسية جديدة، احتدم الصراع على الساحة السياسية الجزائرية ما بين مؤيد ومعارض لإعادة ترشحه، حيث إن العديد من الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية المهمَّة عبَّرت عن موقفها الرافض لهذا الإجراء، لاسيَّما حسب رأيها بأن الرئيس بوتفليقة يشوبه العديد من الاعتراضات الموضوعية والذاتية.[1]

من هنا بدأ الاحتقان السياسي والغضب الشعبي بين مؤيد ورافض لتقدم الرئيس نحو خطوة قد تؤدي إلى شرخ جديد بين أوساط المجتمع الجزائري، وزعزعة لاستقرار البلاد.

ب-مرض الرئيس المرشح:

يمثِّل مرض الرئيس بوتفليقة وترشحه لولاية رابعة أكثر موضوع أثار الجدل في الساحة الجزائرية، حيث إن المعارضين لهذا الترشيح يرون أن الرئيس لا يتمتع بالمؤهلات الصحية التي تمكِّنه من قيادة البلاد، وبقيت قدرة الرئيس عندما طالبت بتطبيق المادة 88 من الدستور التي تنص على حالة من الشغور، أما في ما يتعلق بأنصار الرئيس، فهم يرون أن صحَّة الرئيس لا تحتاج كل هذا الزخم «بوتفليقة سيدير البلاد بعقله لا بقدمه».[2]

* حيث لم يشارك الرئيس المريض فيها إطلاقا وحتى تأدية القسم الدستوري بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية لعهدة رابعة في 2014 كانت مهينة للغاية بالنسبة للجزائريين، وهم يشاهدون الرئيس المنصَّب عاجزا عن النطق بكلمات فقط.[3]

جـ- انتشار السخرية السياسية:

من مؤثرات الحراك انتشار السخرية السياسية بشكل كبير جداً كتعبير ناعم عن رفض الفضاء السياسي على شاكلته الحالية والمطالبة بتوفير شروط عملية سياسية نظيفة ونزيهة ربما قد تخرج المواطن الناقم المستقيل من استقالته وتستطيع أن تبعث الأمل من جديد خاصة وأن السخرية السياسية أصبحت تشكل أداة قوية للتعطيل والتشكيك في نزاهة المسؤولين ومصداقيتهم

---

[1]- مراد بن سعيد، "انتخابات الرئاسية الجزائرية: تراجع أم تقدم"، مجلة العلوم السياسية، تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة، عدد 43-44، بيروت، ص41.

[2]- المرجع نفسه، ص43.

[3]- د. نور الدين بكيس، "الحراك الشعبي الجزائري"، النشر الجامعي الجديد، تلمسان -الجزائر، 2020، ص21.

بالتزامن مع تزايد الاستعمار الكبير لشبكات التواصل الاجتماعي في الجزائر وكلما زاد الوضع سوء وتعفناً كلما اتَّسعت دائرة الاستهزاء من كل شيء وكل سوء سياسي مهما كانت مصداقيته.[1]

د- التهميش من السياسة والحكم بسيادة المركزية وغياب حوكمة التنمية وافتقاد الحد الأدنى من الشفافية والمساءلة والمشاركة، وعدم تخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية من منظور عقد اجتماعي حديث بين المواطن والدولة.[2]

هـ- تراجع مصداقية المجالس المنتخبة وآداؤها:

- تميزت المجالس المنتخبة بالهشاشة والفساد بشكل متصاعد منذ الانتخابات البرلمانية في سنة 1997، التي شهد النظام بنفسه على تزويرها بالاستعانة بالإدارة، بل تم تأسيس الحزب الذي سيفوز بها ثلاثة أشهر فقط قبل إجراءها أي حزب التجمع الوطني الديمقراطي.[3]

لم ينتهي التذمر لما آلت إليه المجالس البرلمانية بل وصل إلى مجلس الأمة وإلى البلديات بعيدا عن الأمانة والشفافية، فالشعب يعي ما يعيش من تجاوزات في الانتخابات فالمشاهد أمامه.

- فوجد هذا المواطن نفسه مرغما على تطليق الفعل السياسي خاصة في جانبه المتعلق بالمشاركة السياسية والعزوف عن المواعيد الانتخابية، فكان للسلطة ما أرادت بطرق ناعمة؛ حيث لم تعد في حاجة لتوقيف المسار الانتخابي والزج برموز المعارضة في السجون وقمع الحريات بشكل خشن، بل أصبحت تتحكَّم في مخرجات العملية السياسية وفي نسق الفعل السياسي حسب الحاجة، واطمأنت للفضاء السياسي الجزائري الذي أصبح مجرّد واجهة جميلة لديمقراطية شكلية، أبدعت السلطة في حياكتها بدقة دون أن تترك للمعارضة مجالاً واسعاً للاحتجاج.[4]

ثانياً: السياق الاقتصادي المتدهور:

يقود الحديث عن المحدد الاقتصادي ضمن الحراك الجزائري إلى مجموعة من الأسئلة منها ما يتعلق بمكانة الاقتصاد وإشكالياته المختلفة ضمن المطالب والشعارات التي طرحت خلال

[1]- نور الدين بكيس، "الحراك الشعبي الجزائري"، النشر الجامعي الجديد، تلمسان- الجزائر، 2020، ص21.
[2]- د. مجدي عبد الهادي، "النزاعات في الوطن العربي بين الجذور الهيكلية والحجز المؤسسي"، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 47، الجزائر، ماي 2018، بدون صفحة.
[3]- مرجع سابق، ص17.
[4]- نفس المرجع، ص18.

الحراك من جهة، ومنها ما يتعلق بتداعيات الحراك على الأوضاع الاقتصادية للبلاد إيجابياً وسلبياً من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة ما يتعلق بالمداخل الاقتصادية للأزمة لكسب رهانات الحراك، وتباين الإجابات والردود بشأن هذه الإشكاليا بين الخبراء والفاعلين والمتابعين للأوضاع داخل الجزائر، تبعاً لمواقعهم السياسية ومواقعهم من الحراك.[1]

أ- إنهيار القدرة الشرائية:

تراجع المداخيل وضخ الأموال المطبوعة بعشرات الآلاف من المليارات وارتفاع مستوى التضخم وارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة كان من الضروري أن يؤدي إلى انهيار القدرة الشرائية، وإذا كان السلم الاجتماعي قائم على التوازن الاقتصادي للمواطن الجزائر، فيوميا تتضاعف أعداد المواطنين المتضررين من غلاء المعيشة وتزايد حدة الحاجة والفاقة لديهم، خاصة بعدما تعودوا على مستوى معيشي مقبول إلى حد ما، فيكفي أن نقول أن أزيد من مليوني ونصف سائح جزائري يتوجهون سنويا للسياحة في تونس ناهيك عن من يتوجهون عبر الطائرات لتركيا واسبانيا ومصر والمغرب ...إلخ.[2]

ب- فضائح ملفات الفساد:

في هذا الوضع بالذات يأتي تفجير ملفات الفساد ليرفع سقف التذمر فلا يكاد يمر يوما على الجزائريين دون الاستيقاظ على ملفات جديدة للفساد سواء الملفات الكبرى التي تتورط فيها أكبر شخصيات الدولة والملفات الصغرى التي أطالها المدراء والمسؤولين الثانويين، ولكن الجميع اجتهد في نهب المال العام وترك الانطباع بأن مؤسسات الدولة تتفكك والعدالة لم يعد لها وزن يذكر وأصبح المواطن يسمع أغرب القصص عن الإبداع في نهب المال العام باسم القانون والحماية من النظام السياسي، فلم يعد يهتم كثير بفضيحة ملف الخليفة التي صدمت الجزائريين لتتوالى ملفات الفضائح كملف سوناطراك وملف الطريق السيار التي تورط فيها رموز النظام وأكبر المسؤولين وخاصة المقربين من الجناح الرئاسي والفاعلين فيه.[3]

---

[1]- تقرير رقم 1، الجزائر 2019، "من الحراك إلى الانتخابات"، وحدة الدراسات السياسية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص14.www.dohainstitutel

[2]- نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص52.

[3]- المرجع نفسه، ص53.

ثالثاً: الأزمة الاجتماعية

لعل أهم ما حرَّك الجزائريين في السنوات الأخيرة هي الظروف الاجتماعية، وهو مايعبِّر عنه يومياً بمظاهر الاحتجاجات الشعبية والفئوية والنقابية، وأعمال الشغب العفويَّة، وقطع الطرق وإشعال إطارات السيارات، وهي مرتبطة أساساً بالعدالة الاجتماعية، التي يرفضها الجزائري بتاتا ويسميها «الحقْرة» فالإحصائيات تقول إن ما يقارب 12 ألف احتجاج سنوياًّ، لهو ذو مطالب اجتماعية وفئوية، من توزيع السكنات إلى التوظيف ورفع الأجور، ونقص التزود بالكهرباء والماء إضافة إلى انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية «الحرقة» لمئات الشباب المستعدين للموت في عرض البحر، وتكشف هذه الأزمات وغيرها من انتشار الآفات والعنف في الأحياء...[1]

* يكفي أن نشير في هذا المجال إلى أن نسبة البطالة تقدر بين الشباب المتعلم بما يقارب 12% في الوقت الحالي هذا فضلا عن نسبة تقدر بـ 10%من الشعب الجزائري، تبعاً لتقديرات البنك الدولي، تعاني من الفقر بسبب ارتفاع معدل التضخم الذي بلغ 5,5% مع بداية العام الماضي 2018.[2]

رابعاً: العهدة الخامسة:

كان إعلان الترشح لعهدة خامسة لبوتفليقة هو السبب المباشر في إخراج ملايين الجزائريين في جمعة 22 فيفري 2019م، وما بلغ هذا الحراك الشعبي أسابيعه الأولى حتى أظهر انكشافاً عميقاً للنظام السياسي، كان من نتائجه إسقاط مشروع العهدة الخامسة، وتأجيل العهدة وتمديدها، ودفع مؤسسة الجيش بوتفليقة إلى الاستقالة، وبات واضحاً أن هذه المؤسسة استرجعت مقاليد الحكم وزمام الأمور، بعد تحييدها وإضعافها لأدوات وأذرع كلِّ مؤسسة الرئاسة والدولة العميقة (المخابرات).[3]

شغور منصب الرئيس:

- في 26 آذار مارس دعا رئيس الأركان الفريق أحمد قايد صالح بتطبيق الفصل 102 من الدستور الجزائري الذي ينص كالآتي: "إذ استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه

[1]- أ. محمد إسلام، التحول السياسي في الجزائر من مأزق النظام إلى مأزق الحراك، الجزائر، منتدى السياسات العربية، Feb 2020 – Arabpolicy Forum، ص3.www.alsiasat.com-info@alsiasat.com .

[2]- مجلة الحوار الجزائرية، المرجع السابق، ص3.

[3]- أ. محمد إسلام، المرجع السابق، ص1.

بسبب مرض خطير ومزمن، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، وبعد أن يتثبت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع".

فتمَّ التأكيد عن شغور منصب الرئيس عن طريق الغرفتين.

- ويعلق البرلمان، المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، ثبوت المانع لرئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي (3/2) أعضائه، ويكلّف بتولي رئاسة الدولة بالنيابة مدة أقصاها خمسة وأربعون (45) يوما رئيس مجلس الأمة الذي يمارس صلاحياته مع مراعاة أحكام المادة 104 من الدستور.

بيان مؤسسة الجيش ((ملحق رقم: .....))

- تطبيق المادة 102 السابق ذكرها في الدستور الجزائري كبداية إنذار جديد ومرحلة جديدة في الجزائر المتمثل في هجوم المؤسسة العسكرية ملبياً نداء شعبه الذي كان تحت إشرافه كمظلة تحمي الحراك لتصدر بيانها المرتقب.

* بيان مؤسسة الجيش ليوم 27 مارس كان بمثابة الانقلاب العسكري الأبيض على الجناح الرئاسي وحليفه الجنرال توفيق صانع وقائد الدولة العميقة في الجزائر، وهو بمثابة استرجاع مؤسسة الجيش لمقاليد الحكم وزمام المبادرة تحت غطاء المادة 102 من الدستور والتي ترتبط بحالة الشغور، وقد أضحى واضحاً أن مؤسسة الجيش دفعت الرئيس بوتفليقة للاستقالة لتصبح الآمر الناهي، حيث لم يبق لها سوى تفكيك بؤر المعارضة والمقاومة على مستوى الأجنحة الأخرى وخاصة الرئاسة والدولة العميقة.[1]

المطلب الثالث: مواقف أطراف الساحة الفاعلين في الحراك

عندما انطلقت الموجات الأولى للحراك الشعبي كانت الساحة السياسية تشهد اصطفافاً يمثله تيار الموالاة من جهة وتيار المعارضة من جهة أخرى.

- ولأن الحراك لم يسمح بتحزيبه من جهة وهاجم أحزاب الموالاة من جهة ثانية بل إنه رفع شعاراً «يتنحاوقاع» الذي فسَّره بعض المتابعين على أنه ضد الموروث السياسي للمرحلة الماضية بأكملها.

وقد أفرز الحراك اصطفافا جديداً بين مقاربة الحل الدستوري ومقاربة المرحلة الانتقالية.

ومن هنا يمكننا تصنيف أهم المواقف السياسية في منظومة الحراك ومحيطه كالتالي:

[1]- نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص99.

1- التيار الوطني الإسلامي رافع لأجل استمرار الدولة عبر الحل الدستوري الذي طبِّق ولو بالحد الأدنى ولقد مثَّلت ندوة عين بنيان أهم مظاهر هذا الموقف وأكبر تجمع لهذا التيار.

2- التيار اللائكي الذي انتظم في مسمى البديل الديمقراطي حاول بقوة بعث فكرة المجلس التأسيسي من خلال مقاربة حل الانتقال بالدعوة إلى مرحلة انتقالية ومجلس رئاسي وحكومة مؤقتة.

ويمكن القول أن هذين الموقفين كانا تعبيرا عن تجاذب سياسي إيديولوجي حول مشروع المجتمع وبأسباب تاريخية وسياسية وفكرية.

ويمكننا القول أيضا أن من المكونات الكبرى في الحراك مكون المجتمع المدني حيث كان حضور المجتمع المدني بارزاً في قوة بالرغم من ظهور حالة التبعية للتيارات السياسية لدى الكثير من الجمعيات والنقابات إلاَّ أن موقف المجتمع المدني ضرورة التغيير كان له التأثير الكبير في استمرار الحراك والتوسع خارطته الجغرافية.

- ولا يمكننا عند الحديث عن الفواعل المؤطرة في الحراك تأثير المؤسسة العسكرية لأي حال من الأحوال لعدة اعتبارات أولها أنَّ الحراك رفع شعارات التلاحم مع الجيش وثانيها أن الجيش أكبر مؤسسة منضبطة -خلال مرحلة الحراك. ثالثا: أن الجيش ملزما دستوريا بحماية البلاد والشعب من أيانزلاقات يمكن أن تحدث بسبب تطور حالة المسيرات الشعبية عبر البلاد.

4- لوجود تدخلات أجنبية لأي قوة حماية البلاد منها أكثر من المؤسسة الأمنية بكل تفرعاتها.

- قد كان موقف الجيش كفاعل في الحراك موقفا مؤكداً على الخيار الدستوري ومتمسكاً به لأن أي خروج عن الدستورية يعني فتح الباب للتدخل الدولي وتدويل القضية الجزائرية والتدخل الخارجي لشؤون البلاد.

- ومع أن العدالة بدأت بالمتابعات القضائية من رموز المرحلة السابقة «ضباط – ورؤساء أحزاب» إلا أن أحزاب المنظومة السابقة حاولت تجديد قياداتها وركوب موجة الحراك خلال التصريحات المؤيدة للحراك ومقتربة من مطالبة أو متهمة للمنظومة السابقة بممارسة الإكراه عليها وفرض مواقف غير شرعية على مؤسساتها السابقة.

المطلب الرابع: الحالة الأمنية بعد حراك 22 فيفري

استمرت الحالة بعد حراك 22 فيفري بالحذر والترقب أمام مختلف التهديدات بسبب ثلاث عوامل هي:

أ- العامل الداخلي: حيث أن الحراك أسقط إمبراطورية الفساد التي كانت مكونة من تحالف ثلاثي مثَّل في السياسيين وعسكريين ورجال مال وهذه الأطراف الثلاثة كان من المتوقع أن تبذل كل ما في وسعها لحماية نفوذها ومصالحها خصوصاً وأنَّها استمرت في السيطرة على البلاد عشرين سنة كانت كفيلة بتلغيم المراكز الحيوية في الدولة والمجتمع.

ب- العامل الخارجي:حيث كان التدخل الأجنبي حاضراً على مستوى الخطاب وعلى مستوى الممارسات والأجندات الإقليمية سواء الفرنسية أو بعض الدول العربية كان تدخلها في الثورات الشعبية واضحا في ليبيا وتونس المجاورتين لنا ومع وجود الاضطرابات في ليبيا فإن الوضع الجزائري كان مهددا بأي انفلات يقع في الجوار أو داخل التراب الجزائري.

جـ- العامل الشعبي: حيث أن الحراك قد أعطى للاحتجاج الشعبي مساحات أوسع شكَّلت حالة من الحذر والخوف من الغموض من جهة ومن الاختلافات والتضاد بين بعض مكونات الحراك.

22 فيفري وميلاد جديد في تاريخ الجزائر:

* تحقق أهم شيء من خلال مسيرة 22 فيفري، وهو إظهار الرفض المطلق للعهدة الخامسة، وبأعداد كبيرة تبين أنه ليس موقفا للشرذمة من الأفراد بل اتجاه قوي في الشارع السياسي في الجزائر، فقد تحوَّل هذا اليوم الذي كان بمثابة رد فعل مباشر عن ترشيح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة إلى شرارة ثانية ولكن بمدلول أكبر وأوسع، بحيث تحوَّل هذا اليوم إلى شرارة لبعث الحراك السياسي للشارع الجزائري كتوَجه شعبي مطلبي كبير جداً لم يكن أحد يتوقَّعه من قبل، على الأقل بهذا الزخم وهذه الحدة.[1]

شعر الجزائريون بروح الوطنية والإرادة واللحمة التي مكَّنتهم من إسقاط هذا النظام الوهمي ورموزه المحيطة، ومواصلة حراكها ونداءها مطالبة باسترجاع السيادة لهذا الوطن بتحقيق مطالب الشعب وحقوقه التي سلبت منه.

[1]- د. نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص59.

* لذلك وبعد مرورها بشكل سلمي وهادئ وبعدما كسرت حاجز الخوف والشك، تحوَّلت إلى شرارة أسست للمسيرات التي تليها، وتحولت تدريجيا مسيرة 22 فيفري من موقف احتجاجي ضد العهدة الخامسة إلى حركة احتجاجية عارمة مطالبة بتغيير النظام، ولم تعد تتوقف عند الرمزية الاحتجاجية بل أصبحت تطالب بإنتاج واقع سياسي جديد، فانتقل الخطاب بسرعة من فكرة الاعتراض إلى فكرة مشروع التغيير الشامل للنظام كمنظومة حكم برموزه الفاسدة، وهكذا انتقلنا من ردة الفعل الاحتجاجية إلى موجة احتجاجية واسعة تقترب من فكرة الثورة السلمية، تتبنى آليات سلمية بمطالب راديكالية.[1]

ولهذا كانت التلاحم بين الشعب والجيش صمام الأمان في الاستقرار الأمني لأن الحراك حرص على السلمية والابتعاد عن التصادم والجيش.

الحراك في مراحله الأخيرة إلى جانب توترات داخل مؤسسات الدولة أظهرتها لنا عملية الاعتقال المتكرر للعديد من الفاعلين على المستوى الأمني.

ومن هنا يمكننا القول بأن إدارة الوضع الأمني خلال الحراك وخلال ما بعد الحراك كانت تعتبر أولوية الوضع الأمني على رأس برنامج التحول الحاصل في البلاد.

[1]- المرجع نفسه، ص59.

المبحث الثاني: انعكاسات الحراك على الأمن القومي الجزائري

المطلب الأول: دور المؤسسة العسكرية في إدارة الأزمة

- شاركت عدة أطراف في إدارة الأزمة وكانت المؤسسة العسكرية واحدة من بين هذه الأطراف حيث شاركت بدور فعَّال في إدارة الأزمة خصوصا تعلق بالجانب الأمني من خلال مجموعة من الأدوار:

1- الدور العسكري: حيث رفعت مستوى الجاهزية بشكل كبير خصوصاً مع زيادة التهديدات الأمنية بوجود قواعد وأنشطة عسكرية في ليبيا والجنوبية أيضا إضافة إلى مناورات في حدودنا، وقد تعددت مظاهر الدور العسكري فشملت مناورات عسكرية مع دول صديقة جانب صفقات سلاح متطور.

2- رفع منسوب الوعي بالمرحلة: لدى كل المكونات الجيش الوطني الشعبي من خلال الزيارات الميدانية والمحاضرات والتوجيهات والرسائل.

3- توسيع دائرة العمل الأمني: في بداية الحراك من جهة وتأمين الجزائر من أي اختراقات محتملة.

4- إعادة هيكلية القطاعات الأمنية: والمديريات ذات العلاقة بالأمن الداخلي والخارجي وسد الفراغات التي تركتها المرحلة السابقة.

5- التعبير المتكرر أسبوعيا عن موقف الجيش والتواصل المباشر مع الساحة الوطنية والدولية بإرسال الرسائل الموضِّحة لتطورات المشهد الوطني، والتي كانت مختلف الجهات تنتظرها أسبوعياً.

6- مشاركة الجيش في إنجاح العملية الانتخابية من الناحية الأمنية وعبر مشاركة أفراده في الواجب الانتخابي.

7- ترك مسافة واحدة ما بين مختلف المكونات وبين الجيش من أجل حماية مكتسب الوحدة الوطنية وتشجيع التنافس في ظل التحول الكبير.

8- التأكيد الالتزام البعد النوفمبري في مشروع المجتمع ورفض الأجندات المتنكرة للموروث التاريخي للجزائر.

* احتوى قائد الأركان الحراك بنفسه قبل احتماءه بالجناح العسكري فتمسك بواجبه نحو وطنه وشعبه واستمسك بروح وطنية وصدقه أما نداء وطنه ليؤدي الأمانة بوفاء حتى لا تراق قطرة دم واحدة على أرض الجزائر.

* **فقـال:** في بداية الحراك بالحرف الواحد «لن تراق قطرة دم واحدة» وكان لها، كسب ثقة الجزائريين واحترامهم، واستطاع أن يكون الجدار القوي والجسر الصلب الذي حمل الجزائر إلى بر الأمان طيلة 11 شهراً بكلمات فقط، رافق الحراك ولبَّى جزءاً كبيراً من مطالبه، متعهداً بالحفاظ على أمن الشعب وعلى وحدة تراب الجزائر، حتى آخر يوم من حياته، ورحل رجل الجزائر القوي بعد أيام قليلة من دخول الجزائر مرحلة الشرعية.[1]

المطلب الثاني: توجهات المؤسسة العسكرية وعقيدتها

تعتبر المؤسسة العسكرية الجزائرية حالة مميزة عن بقية الجيوش لأن الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير وبالتالي فإن عقيدته مرتبطة بحالة التحرر التي مثلتها ثورة نوفمبر، وبقيت مرجعية للدولة الجزائرية بكل مؤسساتها وفي مقدمتها مؤسسة الجيش الشعبي الوطني.

لقد حمل اسم الجيش الشعبي الوطني جزءاً من مضمون هذه العقيدة حيث بقي الجيش مرتبطاً بالشعب لتجسيد كلمة «الشعبي» ومرتبطا بالوطن لتجسيد «الوطن» حتى أصبح مدرسة هامة في الوطن.

ولقد التزمت المؤسسة العسكرية الجزائرية انطلاقا من هذه الأبعاد بدورها الدستوري رغم ما اعتراه من حالات التشويه والضغط من أطراف داخلية وخارجية خلال السنوات الأولى للاستقلال وخلال ربع قرن الأخير بمحاولة إخراجها عن التوجه الوطني إلى التوجه العلماني أو بتآمر العصابة عليها خلال محاولات فرض العهدة الخامسة.

---

[1] نور الدين علواس، "أسد الجزائر ... وداعاً"، مجلة الجزائرية، عدد 25 جانفي 2020، ص5. ELHIWARDZ.COM

-حياة القايد صالح : المجاهد الفريق أحمد قايد صالح نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الشعبي الوطني من مواليد 13 يناير 1940 بعين ياقوت بولاية باتنة، متزوج وأب لسبعة أبناء، انخرط مناضلا شابا في الحركة الوطنية في سن 17 عشر من عمره، التحق شهر أغسطس 1957 بالكفاح المسلح وتدرج أثناء الثورة في سلم القيادة فشغل قائد كتيبة في الفيالق 21 و29 و39 لجيش التحرير الوطني، كما شارك سنة 1968 في الحروب العربية ضد الكيان الصهيوني على جبهة السلاح في مصر.

وتدرج الفريق في المسؤولية وتمت رتبة لواء 5 جويلية 1991 ليعين قائدا للناحية العسكرية الثالثة ببشار ثم قائدا للناحية العسكرية الثانية بوهران، وعين قائداً للقوات البرية سنة 1994، وبتاريخ 3 أغسطس 2004 تولى مسؤولية أركان الجيش الوطني الشعبي، ثم تقلد رتبة فريق في 5 يوليو 2006، ومنذ 11 سبتمبر 2013 تولى وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي.

- خطابه أثناء الأزمة مجلة الحوار، مرجع سابق، ص5.

ومن عقيدة الجيش الجزائري المستمرة رفضه التدخل الأجنبي في الجزائر حماية لسيادتها والتزاماً بواجباته الدستورية إلى جانب رفضه للتدخل في الدول الأخرى تماشياً مع السياسة الخارجية لعدم التدخل في الشؤون الآخرين باستثناء المشاركة في معارك فلسطين باعتبارها جزاءاً من عقيدة شهداء ثورة التحرير، والتزاماً بالمواثيق المشتركة للدفاع عن الحق الفلسطيني.
وقد كان موقف الجيش من الحراك منسجماً مع هذه العقيدة في رفض المؤامرة الخارجية ورفض الاصطدام مع الشعب والاستجابة لنداء الشعب والذي كان شعاره «جيش شعب خاوة خاوة» بتعبير سياسي يعكس وحدة القرار الوطني وتقديم مصلحة الشعب على غيرها.
حاضر بقوة في عملية تأمين الأرض والشعب وممتلكات ومؤسسات الدولة.
لكن هذا لا يعني عدم تسجيل اضطرابات في الساحة الجزائر من أهمها:
- محاولة منع الانتخابات الرئاسية في بعض الولايات، ومحاولة تلغيم الحراك في مراحله الأخيرة إلى جانب توترات داخل مؤسسات الدولة أظهرتها لنا عملية الاعتقال المتكرر للعديد من الفاعلين على المستوى الأمني.
- وأشار في هذا السياق أن كل الجهود التي بذلتها المؤسسة العسكرية حتى الآن هي "جهود مراعية أساسًا للمصلحة العليا للوطن، هذه المصلحة العليا تستوجب بالضرورة تجمع جهود كافة الخيرين من أبناء الجزائر واستنهاض هممهم في سبيل التحضير الفاعل والجاد لإجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة في أقرب الآجال، وذلك من خلال تبني أسلوب الحوار الوطني الجاد والبناء الذي أشارت إليه كافة المبادرات الخيرة بمضامينها الواقعية والمعقولة".[1]

المطلب الثالث: علاقة المؤسسة العسكرية بالحراك

- كانت بداية الحراك تشهد ترقباً كبيراً لموقف الجيش من الشعب وموقف الشعب من الجيش لأن تجارب الحراك في دول أخرى لم تسمح بقياس حالة على أمنها لأن كل بيئة لها ظروفها الخاصة.

وهكذا ولدت فرصة اعتراض بهوامش واسعة بدأ من خلالها الجزائري يشعر بإمكانية تأسيس حراك دون تكلفة قاسية سياسياً وأمنياً واجتماعياً وهذا الشعور شكَّل أول وأكبر إنجاز لمسيرة 22 فيفري وهو تجاوز الشعور بالخوف الذي بدوره أنتج شعوراً آخر لا يقل أهمية وهو الشعور

[1]- د. لبنى شطاب، "الجزائر شيفرات خطاب القايد صالح"، رأي اليوم، صحيفة عربية مستقلة، الجزائر، 2020.

بالأمل وفرصة التغيير الحقيقية، فالمسيرات لم تكن بنفس النفسية والسياق بل كل الجزائريُون من خلال مسيرات الجمعة ينتقلون من سقف إلى آخر ومن نفسية إلى أخرى، فبعد نفسية التردد والخوف والشك زالت المخاوف تدريجياً وتحول الشعور من رد فعل المواطن المغلوب المقهور إلى مبادرة المواطن الواثق بإمكانية التغيير.[1]

وقد حاولت مختلف الأطراف الاستفادة من وضع الحراك للضغط على الجهات الأخرى مما هدَّد الحراك بالانحراف عن مساره لكن ظهور علامات المؤامرة على الجيش من طرف بعض الجهات الداخلية المرتبطة بأجندات خارجية تعمل على تمديد عهدة الرئيس المخلوع، جعلت الجيش يحذر من مؤامرة على البلاد ويتخندق مع الحراك.

- وكان الاندفاع العاطفي قويا ولكن سلميا، لأن الجزائريين لم ينسوا ما حدث في الجزائر بعد فسح المجال للحريات وكيف انقلب المثقفون العلمانيون على اختيار الشعب في بداية التسعينات وساندوا العسكر في توقيف المسار الانتخابي، فالتجربة بقيت حاضرة في أذهانهم بكل آلامها وآثارها السلبية، ولكنهم تجاوزوا هذا الشعور وقرروا الخروج مهما كان الثمن، وكان لهم ذلك، ففي كل ربوع الوطن تقريبا خرج الملايين للمطالبة بإسقاط العهدة الخامسة وإسقاط العصابة.[2]

- كما أن شعارات السلمية ونداء الأخوة من الحراك للجيش جعل العلاقة بين الطرفين ومحكومة بشكل إيجابي بالقيم النوفمبرية والوحدة الوطنية، والتغيير السلمي، وقد دعمت مختلف مكونات الحراك الحزبية والمجتمعية هذا التوجه الذي أصبح ميزة الحراك الجزائري وصورة إيجابية جددت الثقة بين الشعب والجيش بعد عشرية المأساة الوطنية وبعد مراحل حكم العصابة.

وقد عبرت مختلف خطابات المؤسسة عن هذا التوجه من خلال سلسلة خطابات قائد الأركان نائب وزير الدفاع.((ملحق))

خطاباته:

* في هذا السياق أكدت الحوصلة أن كل خطابات المرحوم قايد صالح كانت "نابعة من مبدأ الوطنية الحقة المتأصلة، حيث سادها الشباب على الموقف وصدق التوجه، فكانت نتيجتها الطبيعية التفاف الشعب برمته حول جيشه وحول مقاربته الشاملة والمتكاملة ووقوفه معه وقفة رجل واحد يطبعها التضامن والتلاحم والفهم المشترك والوعي، لما يجري في البلاد وانعكاساته

[1]- نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص60.

[2]- المرجع السابق، ص58.

على مستقبلها" وأبرزت أن «الوقفة التاريخية قدمت أروع الدروس في الوفاء والإخلاص للوطن الذي يبقى إلى يسمو فوق كل الاعتبارات، مهما كانت الظروف والأحوال...»[1]

المطلب الرابع: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في إدارة الأزمة

- كان الفريق أحمد قايد صالح على مدى كل مراحل الحراك ناطقا باسم المؤسسة العسكرية التي لعبت دوراً مميزا بالمقارنة مع الجيوش في دول أخرى تظاهرت شعوبها من أجل التغيير فقمعتها أنظمتها بواسطة الجيوش فأدخلت شعوبها في حرب أهلية، مثل سوريا واليمن... أو انقلبت على الشرعية مثل ما حدث في مصر... ومميزا أيضاً عن الدور السياسي للمؤسسة.

أيضا على الأحزاب السياسية والقوى الأخرى بمسؤولياته الدستورية ورؤيته للتحديات الإستراتيجية المحيطة للبلاد ومستوى الثقة الحاصلة بينه وبين أغلب مكونات الحراك ووضوح الرؤية بالنسبة إليه بشكل كبير وقرار موحَّد ثم بإنحيازه بالرؤية الوطنية ورفضه للتدخل الأجنبي.

وقد كان رأس المؤسسة العسكرية يضطلع بدورين اجتمعا في شخص واحد وهما:

- الدور العسكري الذي يتحمله قائد الأركان.
- الدور السياسي الذي يتحمله وزير الدفاع.

- وقد تميز الدور السياسي للمؤسسة العسكرية أولاً:

1- بإعلانها الالتزام بمهامها الدستورية، حيث استمدت دورها من التزامات دستورية تفرض عليها الحضور السياسي في مثل هذه الحالات التي تتعلق بتغيير شامل حماية للدولة والشعب وحفاظا على الشرعية الدستورية.

2- الانحياز للشعب والانخراط في مطالب التغيير وهو ما أعطى دفعا للحالة السياسية للحراك حيث حافظ على الاستمرار والسلمية وسمح بتحول مطالب التغيير من الانتفاضة الشعبية إلى ظاهرة وطنية شاملة.

3- مطالبة المجلس الدستوري بتفعيل المواد التي تعزل الرئيس باعتباره ناقداً للشرط الصحية والأهلية للبقاء على رأس الدولة.

4- دعمه بالخيار الشعبي الرافض للمرحلة الانتقالية وتأكيده على الخيار الدستوري.

[1]- ساميه ح، مرجع سابق، ص6.

5- رفضه لتسلم السلطة أو تعيين أشخاص لإدارة مرحلة مؤقتة بإلحاح بعض الأطراف لهذا الموقف السياسي.

6-دعوته للانتخابات الرئاسية ومشاركته في تحديد تاريخها وهو الموقف الذي انتقدته بعض الأطراف السياسية، باعتباره تدخلا مبَاشرا في العملية السياسية وأيّدته أطراف أخرى أمام محاولات مجموعة من النظام السابق العودة عبر إطالة الفترة المؤقتة.

لدينا حراك شعبي ضخم يخرج للشارع ليقدم مطالب دون صدام ولا عنف، بحيث يرفع الحراك شعارات راديكالية ويطالب باستلام الحكم وهو يفتقر لأدوات صناعة التغيير ما عدا الاحتجاج.[1]

[1]- نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص145.

خلاصــة الفصل الثاني:

يمثل حراك 22 فيفري الجزائر حدث هام بالنسبة للشعب الجزائري والتي ظهرت مظاهرة على الساحة الوطنية وعلى كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية...، لتغيير وإصلاح ما أفسده النظام السابق وأذرعه الخفية تحت غطاؤه، فتناول هذا الفصل أسباب هذا حراك 22 فيفري ومواقف أطراف الساحة الفاعلين منه، والمشهد الأمني الذي ساد بعده.

Summaryof the second chapter :

The February 22 November represents an important event for the Algerian people, whose manifestations appeared on the national scene and at all political, economic and social levels to change and reform what the previous regime had corrupted and its hidden arms under its cover, this chapter deals with the causes of the February 22 November, the positions of the parties in the arena, the view and security scene that prevailed after it.

الفصـــل الثالث

اتجاهات إدارة الأزمة الأمنية بعد الحراك

* **المبحث الأول:** احتواء الأزمة من خلال التحالفات

- **المطلب الأول:** تطبيقات نظرية التحالف ونظرية الاحتواء في إدارة الأزمة

- **المطلب الثاني:** تحالف القوى السياسية

- **المطلب الثالث:** تحالف الحراك مع الجيش

- **المطلب الرابع:** احتواء التدخل الخارجي

- **المطلب الخامس:** احتواء المعارضة بالدستور

* **المبحث الثاني:** تسيير مخلفات الأزمة على الأوضاع الأمنية

- **المطلب الأول:** تسيير الوضع عبر العدالة

- **المطلب الثاني:** دور الانتخابات الرئاسية في حل الأزمة

- **المطلب الثالث:** إعادة بناء المؤسسات

- **المطلب الرابع:** مركزية دور الرئيس في إدارة الأزمة

تمهيـــد :

كانت اتجاهات إدارة الأزمة مبنية بعد الحراك بحاجة ماسة للحفاظ على الشرعية والخروج من الحالة المؤقتة إلى الوضع الطبيعي للمؤسسات، ولذلك فإن مقاربة الاحتواء للأزمة كانت عملية تشاركية بين مكونات المنظومة الوطنية مثلما كانت التحالفات مقاربة ملحة في الحل السياسي.

لقد كانت الدعوة إلى مرحلة انتقالية حاضرة في الحراك بكل أبعادها التأسيسية، كما كانت الدعوة إلى التمسك بالمسار الدستوري حاضرة بشكل أقوى وأوسع.

ومن هنا شكلت عمليتي الحوار للانتخابات مرتكزاً هاماً لحماية الأمن القومي عبر الحل السياسي الذي ضمن الاستقرار، ومن خلاله تمت إدارة مرحلة ما بعد الحراك وتحويلها من أزمة إلى حل.

وفي هذا الفصل تطرقنا إلى الاتجاهات الجديدة وتطبيقاتها في احتواء الأزمة من خلال هذين المبحثين:

- **المبحث الأول:** تطبيقاتها نظرية التحالف ونظرية الاحتواء في إدارة الأزمة.
- **المبحث الثاني:** تسيير مخلفات الأزمة على الأوضاع الأمنية.

المبحث الأول: احتواء الأزمة من خلال التحالف

المطلب الأول: تطبيقات نظرية التحالف ونظرية الاحتواء في إدارة الأزمة

-كان الحراك الجزائري حالة شعبية تميزت عن غيرها من الانتفاضات بجملة من العوامل أهمها:

1- وجود سلطة مستبدة ألغت الشرعية الشعبية وتحايلت على السيطرة للدولة بفرض عهدة خامسة أو بالتمديد للرئيس المنتهية ولايته أو بإدخال البلاد في حالة الاستثناء التي تلغي المؤسسات لصالح قوى غير دستورية.

2- انتشار المال الفاسد ومحاولة تأثيره في الحياة السياسية واختراق الحراك وشراء الذمم، على شاكلة شراء المقاعد الانتخابية.

3- التدخل الأجنبي الذي حاول اختراق المنظومة الجزائرية عبر الدفع لتغيير النصوص من جهة وصناعة التحالفات بين المتقاعدين العسكريين وسياسيين تعوزهم الشرعية الشعبية بالسيطرة على المؤسسات والقوة القاهرة في الدولة.

4- التحرك الشعبي العام الذي شمل كل ولايات الوطن تقريبا وشاركت فيه كل الفئات والشرائح الشعبية ممَّا جعله خارج سيطرة أية جهة رغم أنّه لم يخل من تأثير العديد من الحرمان في مُجمل مسارِهْ.

5- ارتباطه بيوم الجمعة حيث كانت المساجد تغذي ساحات الحراك بعد صلاة الجمعة رغمأن شعارات الحراك لم تكن مؤدلجة ولكنها كانت مسيسة ولم تكن محزَّبة رغم حضور العديد من الأحزاب في ساحات الحراك.

6- المرافقة الإعلامية الواسعة على مستوى الإعلام الداخلي أوالإعلام الخارجي حيث التغطية الإعلامية الواسعة ساهمت في توسع الحراك من جهة وتبادليته من جهة ثانية.

7- الممارسة السلمية التي أعطت للحراك ميزته الحضارية وشعار النُّوفمبرية التي صَبَغت الحراك بأبعاد الهوية الوطنية وروح التضامن الوطني بين كل مكونات الحراك بعيداً عن التجاذبات الضيقة، حيث وسع الحراك كل الاتجاهات والجماعات.

8- عدم التصادم مع الجيش إذ رفع شعار "الشعب والجيش خَاوة خاوة" كرسالة واضحة من الحراك باستدعاء الجيش للانخراط مع الشعب في عملية التغيير وتجاوب الجيش مع هذه الدعوة إلى غاية انتهاء الحراك.

-سارعت السلطة في الجزائر مباشرة بعد انطلاق الحراك الشعبي، إلى احتواء المواقف الخارجية بخطوتين متعاكستين في الاتجاه، تتمثل أولاهما في استدعاء وزير الخارجية السابق لعمامرة وتكليفه بالقيام بجولة في العديد من العواصم تمحورت بالأساس حول طمأنة القوى الدولية بالتأكيد على أن الأوضاع تحت السيطرة وأن النظام السياسي يمكنه تجاوز الأزمة.[1]

- كما نجح الشعب بتحالفه مع الجيش بتأمين الحراك من الاختراق الخارجي من جهة ومن محاولات جرّه إلى العنف، ومن استخدام الحكومة للقوة ضد المتظاهرين عبر كل الولايات.

من هنا كانت نظرية التحالف تطبيق على عدة جبهات في الحراك الجزائري مما مكَّن الجزائر حماية أمنها القومي من أي انعكاس سلبي للحراك.

المطلب الثاني: تحالف القوى السياسية

كان المشهد السياسي في الجزائر قبيل الحراك مشهداً قلقاً ومتوتراً يعيش الجميع حالة من الترقب واضطراب الموقف السياسي أمام تحدي العهدة الخامسة، وكانت مكونات الساحة تنقسم إلى تحالفين كبيرين هما:

- تحالف المعارضة
- تحالف الموالاة

ولقد مثّلت مبادرات الطبقة السياسية حالة ذلك القلق وهي تحاول ترجمته إلى مشروع سياسي تسعى الموالاة من خلاله الاستمرار وتسعى المعارضة من خلاله إلى التغيير.

-ومع بداية الحراك كانت أحزاب الموالاة تتحمل تكاليف النقمة الشعبية على الرئيس المخلوع وقاعدته الحزبية ومشروعه السياسي وكانت أحزاب المعارضة تلتحق بساحات الحراك الشعبي دون راياته الحزبية.

ومع الأشهر الأولى بدأت الطبقة السياسية في تحالفات جديدة انقسمت إلى قسمين كبيرين: قسم يرافع من أجل استمرار الدولة وإحداث التغيير والمسار الدستوري والعودة إلى الانتخابات،

[1]- "الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات" (مقال)، مرجع سابق، ص21.

وقسم يدعو إعادة تأسيس الدولة بالدخول في مرحلة انتقالية تقودها مجموعة معينة ومجلس تأسيسي كما كان يدعو إلى ذلك حزب القوى الاشتراكية بعد الاستقلال.

وهنا ظهر تحالف قوى المسمى قوى البديل الديمقراطي

-تحالف التغيير الذي ضمَّ أحزاب وشخصيات وأحزاب التيار الإسلامي.

والثاني الذي ضمَّ قوى البديل الديمقراطي الذي كان على رأسه حزبي الأفافاسوالأرسيدي، بتوجههما الأمازيغي والعلماني.

لقد كانت التحالفات بين مكونات الطبقة السياسية مهمة في إدارة الأزمة لأنها شكَّلت عاملا مساعداً على المستوى السياسي والإعلامي وكانت صورة مكمِّلة لمسار الحراك حيث شكَّلت اللقاءات والبيانات والمذكرات جزاءًا هاماً من أجزاء المشهد السياسي وأعطت قراءة إضافية لجزءٍ من الحراك استمر لمدة أطول والتأثير في الرأي العام والمشاركة في الحدث سواء بالحوار أو المشاركة في الانتخابات أو إدارة النقاش على المستوى الإعلامي.

لقد مثَّلت القوى السياسية بعد الحراك حالة استقطاب خصوصاً بتحالفها مع المجتمع المدني أحياناً ومع السلطة أحيانا أخرى كما كان حضورها عبر التحالفات كقوة سياسية علامة على استمرار وتجدد دورها في المشهد الوطني لمرحلة ما بعد الحراك تأخر اعتماد أحزاب جديدة مقابل عدد كبير من الجمعيات.

-موقف الحراك:

ضيَّق الحراك تحالف الموالاة وكسر خباياه، فلم يكتف الحراك الشعبي بمطالبة أحزاب الموالاة بالرحيل، بل طالب بمحاسبتها ومعاقبتها، وثمة من طالب بعزلها نهائياً عن الحياة السياسية حتى لا تنقل عدوى الفساد إلى مرحلة ما بعد بوتفليقة، لقد انسحب أغلب رموز هذه الأحزاب وامتنعوا عن الظهور العام.

وزاد تورط قيادات أحزاب الموالاة في قضايا الفساد، واعتقالهم والتحقيق معهم تحضيراً لمحاكمتهم، من إضعاف في البداية ثم التخلي عن القيادات التي ثبت تورطها في الفساد، كما حدث مع "جمال ولد عباس" (الأمين العام لجبهة التحرير الوطني)، و "أحمد أويحي" (الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي) وغيرهما.[1]

-وكذا بالنسبة للمعارضة-

[1]- "من الحراك إلى الانتخابات"، مرجع سابق، ص13.

- تحالف المعارضة: لا يختلف موقف أحزاب المعارضة كثيرا عن موقف أحزاب الموالاة، حيث إنَّ ما تعرَّضت له من الإضعاف والاختراق والتفتيت خلال مرحلة الرئيس بوتفليقة حوَّلها إلى هياكل بلا روح وقد مثل الحراك مفاجأة بالنسبة إليها، وتجاوزاً سريعاً لها ولمبادرتها باشرت هذه الأحزاب العديد من اللقاءات التي انتهت بمنتديات وتحالفات حاولت اقتراح حلول للأزمة السياسية التي خلقها في البداية رفض الرئيس التنحي عن السلطة، على الرغم من مرضه، وقرب انتهاء عهدته.[1]

ومن المفيد منا الإشارةإلى معسكر الموالاة للرئيس تفكك إلى حد ما مع اندلاع الاحتجاجات، وبدا أن أطرافا عدَّة تخلت عن بوتفليقة وأصبحت تبحث عن بديل له يضمن استمرارية النظام. وأن الشرعية التاريخية -أو الثورية- انتهت مع بوتفليقة ويجب التوجه أكثر نحو الشرعية الشعبية عبر صندوق الاقتراع.

كما أن المبررات التي تسوقها الموالاة والمتمثلة في "انجازات عهد بوتفليقة" لم تعد مقنعة، وخاصة للأجيال الشابة التي لم تعش أزمات الثمانينات والتسعينات، والتي نشأت في ظل أفول الإيديولوجيات التي أثرت في الواقع السياسي الجزائري في ذلك الوقت.

*ووجدت المعارضة نفسها بين استهجان شارع كفر بكل ممارسي السياسة من أحزاب وجمعيات مدنية، وألصق بها تهمة النفاق ومحاولة ركوب موجة التغيير فتم طرد بعضهم من المظاهرات، وشارك البعض الآخر تحت حماية مناضليه، والسعي لتقديم البديل والتموقع في المشهد السياسي الجديد، وتتمثل ورطة المعارضة في فشلها في تقديم البديل للخروج من الأزمة، إضافة إلى انشقاقها وتباعد أطيافها بشكل كبير لم يُسجل حتى زمن بوتفليقة في وقت كان حري بها أن تزداد تكاتفا واتحادا لتكون عوضاً للحراك الذي لم يفلح في تقديم ممثلين له.[2]

[1]- المرجع نفسه، ص13.
[2]- عبد الحفيظ سجال، "الحراك والجيش فاعلان والموالاة والمعارضة".

المطلب الثالث: تحالف الحراك مع الجيش

كان أحد مظاهر التحالفات في إدارة الأزمة هو تحالف الجيش مع الشعب والذي اختلف عن أنماط مماثلة في دول الثورات العربية بداية القرن الواحد والعشرين، حيث كان اصطفاف الجيش مع خيار التغيير واضحاً وتجسيد أكثر حماية الجيش:

1- حماية الجيش للحراك

2- عدم التصادم مع المسيرات الشعبية

3- تثمينه لسلمية التعبير

4- مطالبته بتفعيل المادة العازلة للرئيس

5- دعوته لتنظيم الانتخابات

6- انسجامه مع أغلب مطالب الحراك

-ولقد شجعت هذه القضايا مكونات الحراك على الاستمرار، ورفع منسوب المطالب في كل مرة، كما كان موقف الشعب قوياً بصناعة التلاحم الوطني ورفض أي مساس بالجيش وتمسكه بالوحدة الوطنية واستمرار الدولة.

لقد كان هذا التحالف حالة واقعية مؤثرة في مجريات الحراك الشعبي وفي سيرورة الدولة وحماية مكتسبات المراحل السابقة.

لقد شكل تحالف الجيش مع الشعب نقطة ارتكاز أيضا لمحاربة الفساد بانسجام القوة الشرعية الشعبية مع قوة المؤسسة العسكرية في تخليص العدالة من الهيمنة السابقة وتمكينها من محاسبة الفاسدين ومقاومة أجنداتهم في التأثير على مجريات الحراك، أو العودة بعد انتهاءها.

*انحياز "قايد صالح" إلى الحراك كان مفاجئاً للبعض خاصة خارج الجزائر كونه أحد المقربين من بوتفليقة منذ توليه منصب قيادة الأركان عام 2004، ليصبح بعد العام 13 نائبا لوزير الدفاع أيضا علما أن وزير الدفاع هو رئيس الجمهورية منذ العام 1999.

والثلاثاء ترأس "قايد صالح" اجتماعاً لقيادة الجيش، يعتبر في العرف السياسي بمثابة اجتماع للمجلس الأعلى للأمن دون حضور الرئيس، وحرص خلاله على التذكير بأن المؤسسة العسكرية داعمة للحراك وأن الحل يجب أن يكون في إطار الدستور.[1]

[1]- (مقال) "جيش الجزائر- انحياز للحراك بانتظار مرافقة انتقال السلطة"، تركيا، شبكة مواقع الأناضول، 03-04-2019. www.aa.com.tr– 30/09/20.

-لقد كان حضور قائد الأركان "أحمد قايد صالح" الفاعل في المؤسسة العسكرية وتاريخه الجهادي سببا هاما في تميز وفاعلية هذا التحالف حيث استطاع بقراراته الوطنية والجريئة أن يكسب ثقة شرائح واسعة من الحراك ويعطي مصداقية أكبر للتغيير ويساهم في تسيير آمن للأزمة التي دخلت فيها البلاد.

* ويرى "العربي الشريف" العقيد المتقاعد من الجيش أن الانحياز إلى الشعب "شيء طبيعي" لأن "هذا الجيش شعبي، عقيدته أن يمثل كل فئات المجتمع، وليس في خدمة أشخاص".[1]

- استعمل قائد الأركان في خطابه الذي سبق استقالة بوتفليقة عبارات بمثابة شعارات للحراك والمعارضة مثل "عصابات" و "قوى غير دستورية" في إشارة إلى محيط الرئيس وشبكة حلفائه من رجال المال.

كما تضمن البيان الذي توج اجتماع القيادة العسكرية ما يشبه خارطة طريق للمرحلة القادمة، كان عنوانها عبارات تكررت عدة مرات مثل "أن الحل يكون في إطار الدستور" و"ضرورة عودة السيادة للشعب" وأن موقف الجيش دافعه الحفاظ على الوطن.[2]

-قيادة الجيش ترد في بيانها على انتقادات من معارضين، بأن تحركها جاء للحفاظ على النظام القائم بأن "مسعانا لإيجاد حل الأزمة ينبع حصرا من ولائنا للوطن فحسب"

وأضاف المصدر نفسه: "إننا على يقين تام بقدرة الشعب الجزائري، لما له من مقومات تاريخية وحضارية وطاقات بشرية متشبعة بحب الوطن، على تجاوز الأزمات، مهما كانت حدتها".[3]

المطلب الرابع: احتواء التدخل الخارجي

كانت كل ثورات الربيع العربي مسرحاً للتدخل الخارجي وكان اسم "ليفي بيرنارلد" في تونس كما في ليبيا كما في سوريا وكما حاول أن يحضر الجزائر.

كما كان التدخل الأجنبي في الثورات العربية واضحا سواء عن طريق الأمم المتحدة أو عن طريق تدخلات

وقد سجلت الجزائر محاولة واضحة بالتدخل في الحالة الجزائرية عبر ذلك الاجتماع الذي كان سبباً في اعتقادي مجموعة من السياسيين والعسكريين، وسبباً مباشراً في التعجيل بإسقاط مشروع العصابة كما سمَّته خطابات "القايد صالح"-رحمه الله-.

[1]- المرجع نفسه.
[2]- "جيش الجزائر- انحياز للحراك بانتظار مرافقة انتقال السلطة"، مرجع سابق.
[3]- المرجع السابق، (مقال).

ولم تتوقف محاولات التدخل والتأثير بسبب مباشر أو غير مباشر لولا تفعيل صداقات الجزائر الإستراتيجية مع الصين أو روسيا في منع أي قرار دولي بالتدخل في الجزائر.

لقد كانت عملية الدعوة للجيش من طرف المتظاهرين ليكون في صفوفهم في مشروع التغيير دعوة للتحالف وحمت الحراك من الصدام الذي كان أكبر تهديد للأمن القومي وباستجابة الجيش لنداء الحراك وعدم السماح باستخدام العنف ضد الشعب صورة متقدمة ومميزة عن بقية الجيوش، حيث اختار تحالفه مع الشعب ضد الاختراقات الدستورية من طرف السلطة القائمة، ومن هنا تم احتواء جزء هام من الأزمة واحتواء جزء هام من مكونات المشهد السياسي خلال فترة الحراك.

وقد عملت الأحزاب السياسية على تشكيل تحالفات في ما بينها وتحالفات مع المجتمع المدني حيث مثَّلت ندوة عين بنيان المنعقدة بتاريخ: 2019/07/06 شكَّلت صورة واضحة لهذه التحالفات وقدمت رسالة سياسية كبيرة للسلطة من أجل احتواء الأزمة في ظل استمرار الدولة مما عزل مشروع العهدة الخامسة ومشروع الدعوة إلى مرحلة انتقالية.

إن تشكل هذه الحالة الوطنية مكَّن الجزائر وحراكها الشعبي من احتواء محاولات التدخل الأجنبي عبر تفعيل الشرعية الدستورية ومنع الانزلاق نحو العنف والتدويل وتجاوز المؤسسات الشرعية ولو كانت شرعيتها منقوصة.

-الجيش:

يعتبر الجيش المؤسسة الأكثر انضباطا وتنظيما في الدولة الجزائرية كما أنه المؤسسة الأكثر فعالية الملتزمة بالأدوار الدستورية وتراقب التطورات التي تحدث في البلاد عن قرب وتشارك في بعض الاختيارات الكبرى.

وكغيرها تتحسب لما يمكن أن يؤول إليه الوضع السياسي في البلاد وخاصة في مرحلة ما بعد بوتفليقة، حيث يعتقد البعض أن الجيش هو القوة الوحيدة المؤهلة في اختيار الرئيس القادم في حين يرى آخرون عكس ذلك.

كما عبَّر المشاركون في الحراك الشعبي عن رفضهم التدخل الأجنبي مطالبين بإبقاء الحل جزئياً، وفق ما تقتضيه مصلحة الشعب، ومقاربات الشارع الجزائري الذي أصبح جماهيريا ونخبويا، بتزايد يوما بعد يوم بشكل سلمي ممَّا فوَّت على الأجندات الخارجية استغلاله.

ومن بين الأساليب التي انتهجها الشعب الجزائري للتعبير عن مطالبه السياسية رفعه لعدة شعارات: «الجيش الشعب خاوة - خاوة »، «يتنحاوقاع»، «النشيد الوطني الجزائري»....[1]

ولقد كانت فرنسا قاطرة محاولات التدخل، ولكن هذا التدخل كانت له مظاهر متعددة على المستويات الإعلامية والدبلوماسية والاقتصادية، كما أنّها تعلم صلابة الشعب الجزائر تجاه مواقفها إذ يعلم ما يحمل ...

-تندد شعارات الحراك بتدخُّل فرنسا الرسمي في الشؤون الداخلية للجزائر ورفع المحتجون الشعارات «ماكرون ارحل»، «لا إمارات لا واشنطن لا باريس... الشعب من يختار الرئيس»، وهي تحمل في دلالتها المطالبة بعدم التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية الجزائر بإبقاء الحلوفق ما تقتضيه مصلحة الشعب، ومقاربات الشارع الجزائري، وهو ما يؤكد وعي الجزائري وتمسكه بسلمية الحراك الاجتماعي واستقرار الجزائر.[2]

- يحمل الجزائريون حساسية من التدخل الأجنبي بفعل نضالهم الثوري ضد المستعمر الفرنسي، والذي استمر مئة واثنتين وثلاثين سنة.

فضلا عن الحساسية في المخيال الجمعي ضدَّ كل ما هو أجنبي في الثقافة الشعبية لدى عموم الجزائريين، لقد ظهر جلياً الرفض الشعبي للتدخل الخارجي في الشعارات التي رفعها المحتجون معتبرين ما يحدث قضية داخلية تخص الجزائريين، ومن بين هذه الشعارات «لا للتدخل الأجنبي»«لا للإمارات في أرض الشهداء»«لا فرنسا لا إمارات»[3]...

المطلب الخامس: احتواء المعارضة بالدستور

كانت السلطة المؤقتة قد اعتمدت في شأنها وممارستها عن المقاربة الدستورية والتي أوصلت رئيس مجلس الأمة إلى إدارة شؤون البلاد من خلال رئاسة الدولة حيث علَّقت الجمهورية وبدأت حالة رئاسة الدولة التي ينص عليها الدستور أو بالرغم من الأصوات العديدة التي طالبت بمرحلة انتقالية يعاد فيها تأسيس الدولة، وتتم فيها مراجعة مشروع المجتمع إلاَّ أن السلطة تمسكت بالخيار الدستوري الذي تضافر له عاملان رئيسيان ثبتاه كحل لأزمة البلاد وهما التحالف السياسي الحزبي الذي ضمَّ العديد من الشخصيات الوطنية والأحزاب السياسية والقوى

[1]- سمية بوهالي، "أهمية المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، تخصص إدارة محلية، 2018-2019، ص70.

[2]-

[3]- تقرير: "الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات"، مرجع سابق، ص21.

من المجتمع المدني وانتهى إلى مؤتمر عين بنيان والتي كانت مخرجاتها تصب في انتخابات رئاسية ثبتت استمرار الدولة واحتوت الوضع من خلال المقاربة الدستورية.«يتبع ملحق -عين بنيان».

*إن تقيد المؤسسة بالدستور، وحرصها على الانتخابات الرئاسية التي كان من المفروض أن تكون بعد تسعين يوماً من استقالة بوتفليقة، وهو ما يصادف الرابع من شهر جوان، لم يكن كافيا لتنظيمها عمليًّا في ظل رفض الحراك لها وهو ما حدث فعليا بعد إعلان المجلس الدستوري استحالة إجراءها. وبمرور الأشهر، ظهرت بوادر الانقسام في الحراك حول الرؤى والحلول، وهو ما يعكس ضعفاً وعجزاً في تصور خارطة طريق، إذ صار الحراك يرفض أي طرح أو حلول دون تقديم بديل لها، كما لم يستطع عبر شهور -أخراج ممثلين له، وكانت الاصطفاف الجهوي والعرقي «الراية الأمازيغية» مما زاد في تسميمه.[1]

- فالجيش دخل الخط السياسي باعتبار واجباته الدستورية في حماية مؤسسات الدولة ووحدتها، والذي رافق الحراك من جهة مرافقة كبيرة، كما رافق مؤسسات الدولة من جهة أخرى والتعجيل بالعودة إلى الانتخابات كحل للأزمة، حيث مثَّلت خطابات نائب وزير الدفاع وقائد الأركان "قايد صالح" خارطة طريق واضحة لحل الأزمة الأمنية المترتبة على الأزمة السياسية.

[1]- محمد إسلام، مرجع سابق، ص7.

المبحث الثاني: تسيير مخلفات الأزمة على الأوضاع الأمنية

المطلب الأول: تسيير الوضع عبر العدالة

كان الحراك الشعبي يرفع شعارات مناهضة للمتسببين في الأزمة ويطالب بمحاكمتهم عليها، ولذلك كان تفعيل العدالة في إدارة الأزمة أحد الركائز الدستورية في حماية البلاد واستمرار الدولة والاستجابة للحراك.

ولم تكن منظومة الفساد غافلة عن أهمية العدالة وعلاقتها بمجريات السياسة ولهذا كان حضور مجموعة من الرموز المحسوبة على النظام السابق معيقاً لتفعيل هذه المؤسسات مثل ما حدث المجلس الدستوري أو مع محاكمة بعض الوزراء السابقين "ملف سوناطراك سابقاً".

لهذه الأسباب كان تغيير أهم المسؤولين عن العدالة مقدمة أساسية لإنجاح دور العدالة في إدارة الأزمة حيث تم عزل رئيس المجلس الدستوري وعزل وزير العدل وتغيير العشرات من مسؤولي سلك العدالة والقضاء من أجل تحرير العدالة من بقايا النظام السابق.

وعلى إثر هذا العزل تمت عملية المتابعة القضائية للعديد من المسؤولين السياسيين والاقتصاديين والعسكريين لتنطلق المحاكمات على أوسع نطاق، وبذلك تحولت العديد من الملفات من الشكل السياسي إلى الشكل القضائي أو الأمني حيث اتهمت العدالة العسكرية في محاكمة المتورطين في الأمن القومي وسجنهم سواء كانوا على مستوى الرئاسة مثل أخ الرئيس السابق أو ضباط سامين.

أولاً: بداية المحاكمة

- بدأت 23 سبتمبر 2019 بمدينة البليدة في الجزائر محاكمة عدد من رموز النظام الجزائري السابق بتهمتي "التآمر على سلطة الجيش" و"التآمر على سلطة الدولة" ويشهد محيط المحكمة العسكرية بالبليدة إجراءات أمنية مشدَّدة.

ويحاكم في القضية "سعيد بوتفليقة" شقيق الرئيس السابق الذي استقال في الثاني من أفريل تحت ضغط الحراك الشعبي وتهديد من قيادة الجيش، ومدير المخابرات الأسبق "محمد مدين" المعروف بالجنرال "توفيق"، كما يحاكم فيه اللواء "طرطاق" المعروف باسم "بشير"، المنسق السابق للأجهزة الأمنية برئاسة الجمهورية".[1]

[1]- (مقال)-"الجزائر انطلاق محاكمة أهم رموز نظام بوتفليقة"، ألمانيا، أكاديمية DW.2019-09-23. www.DW.com - (30-09-20).

وممن كانت متابعتهم قضائيا ومحاكمتهم غيابياً، حيث هم خارج الوطن.

* ويحاكم أيضا وزير الدفاع الأسبق "خالد نزار" ونجله "لطفي"، وأحد معارفهما غيابياً، لأن الثلاثة خارج الجزائر، وقد صدر بحقهم أمر بالقبض الدولي، وتحاكم في ذات القضية زعيمة حزب العمال اليساري لويزة حنون.

وتتم متابعتهم بتهمتي "التآمر على سلطة الجيش" و"التآمر على سلطة الدولة". ويشهد محيط المحكمة العسكرية بالبليدة إجراءات أمنية مشددة.[1]

لقد أضفى حضور العدالة في تسيير الأزمة بعداً حقوقياً يصعب الطعن فيه، حيث شكَّلت العدالة إضافة مهمة في استمرار مؤسسات الدولة وإعطاء مصداقية أفضل لمتابعة المتسببين في الفساد المالي أو السياسي.

ثانياً: تفعيل المواد القانونية في المحاكمة

وتحت ما ينص عليه القانون الجزائري للعقوبات بالمواد التالية:

* وسيحاكم المتهمون بموجب المادة 284 من قانون القضاء العسكري، والمادتين 77 و78 من قانون العقوبات ويواجه المتهمون في هذه القضية عقوبات يصل أقصاها إلى الإعدام، حيث تنص المادة 77 من قانون العقوبات على أنه "يعاقب بالإعدام الاعتداء الذي يكون الغرض منه إما القضاء على نظام الحكم أو تغييره، وإما تحريض ضد سلطة الدولة أو ضد بعضهم بعضا وإما المساس بوحدة التراب الوطني".[2]

لذلك تبدو العلاقة قوية بين الممارسة الديمقراطية واستقلالية القضاء. فالديمقراطية تظل بحاجة ماسة إلى قضاء مستقل قادر على مقاربة مختلف القضايا والملفات بنوع من الجرأة والنزاهة والموضوعية، بعيداً عن أي تدخل قد تباشره السلطات الأخرى مثلما يظل القضاء من جانبه بحاجة إلى شروط موضوعية وبيئة سليمة مبنية على الممارسة الديمقراطية تعزز مكانته وتدعمه وتسمح له بتحقيق العدالة المنشودة وترسيخ المساواة والقانون بعيدا عن أي استهتار أو انحراف بالقوانين.[3]

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- المحكمة العسكرية: القبض الدولي ضد "خالد نزار ولطفي نزار وفريد بلحمدين" الإذاعة الجزائرية، الجزائر. 06/08/2019 (www.radioalgerie.dz) 30/09/2020

[3]- نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص179.

* أما المادة من القانون نفسه فتنص على أن "المؤامرة التي يكون الغرض منها ارتكاب الجنايات المنصوص عليها في المادة 77، يعاقب عليها بالسجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة إذا تلاها فعل ارتكب أو بدئفي ارتكابه للإعداد لتنفيذها". وتنص المادة 284 من قانون القضاء العسكري على أن "كل شخص ارتكب جريمة التآمر غايتها المساس بسلطة قائد تشكيليَة عسكرية، أو المساس بالنظام أو بأمن التشكيلة العسكرية أو السفينة البحرية أو الطائرة، يعاقب بالسجن مع الأشغال من خمس إلى عشر سنوات".[1]

- كما أخرجت مختلف الحالات من شبهة الانتقام أو تصفية الحسابات التي كان الكثير من الناس يتوقعون حدوثها، إن هذا العامل وإن كان قد ساهم في تفعيل الحراك واستمراره في رفع شعار «المنجل» كتعبير عن تأييد الحراك لوزير العدل، فإنه أيضاً قد قلل من الانعكاسات السلبية أو الآثار الخطيرة على أمن المواطن والمؤسسات.

المطلب الثاني: دور الانتخابات الرئاسية في حل الأزمة

1- الانتخابات الرئاسية وبداية الأزمة

كانت الانتخابات الرئاسية هي أصل الأزمة التي فجَّرت الحراك الشعبي في الجزائر، ولذلك استمرت كنقطة جوهرية وعامل تأثير في كل مراحل الأزمة والحراك كما كانت جزءاً هاما ومكوناً أساسياً من مكونات الحل.

لقد كانت نقطة انطلاق الحراك هي رفض الجزائريين للعهدة الخامسة التي هي عهدة انتخابات رئاسية، ومن هنا اعتبرت الانتخابات الرئاسية شرارة الأزمة وبقيت مرتبطة بكل محاولات الحل.

حاول النظام السابق أن يذهب إلى انتخابات رئاسية وأعلنت تاريخها وبدأت عملية جمع التوقيعات لها وسحبت أوراق الترشح أكثر من 250 شخص، ولكن لم يستطيع تقديم ملفات الترشح إلا 5 أشخاص من ثم أسقطت هاته الأوراق بسبب رفض الحراك استمرار الرئيس السابق والمؤسسات واعتبار الحالة تتحكم فيها قوى غير دستورية حاولت قبل الانتخابات، حاولت قبلها التمديد في عهدة الرئيس وتأجيل الانتخابات الرئاسية لمدة سنين ولكن الرفض الشعبي والسياسي أسقط مشروع التمديد وصنع تصدعات داخل نظام الحكم.

[1]- مرجع السابق.

2- الانتخابات الرئاسية هي الحل

- ولذلك اعتبرت الانتخابات الرئاسية حلا تمسكت به المؤسسة العسكرية التي وجدت نفسه أمام أزمة سياسية معقدة تهدد الأمن القومي والوحدة الوطنية، كما كانت حلا نادى به عدد واسع من الطبقة السياسية والشخصيات الوطنية وتمسك به رئيس الدولة "عبد القادر بن صالح" الذي تولى رئاسة الدولة في وضع سياسي تتجاذبه العديد من المشاكل.

- كما شدَّد قائد أركان الجيش الجزائري الفريق "أحمد قايد صالح" خلال خطاباته في الشهر الأخير، على ضرورة التعجيل والذهاب للانتخابات الرئاسية، بعد أن رأى "ضرورة استدعاء الهيئة الناخبة 15 سبتمبر الفارط، مؤكدا أن الانتخابات الرئاسية التي تستعد الجزائر لتنظيمها تمثل بوابة النهوض من هذه الكبوة والخروج من الأزمة".[1]

وقد اتخذت الانتخابات الرئاسية مسارا قانونيا حيث شهدت مرحلة جمع التوقيعات تدافعاً حرَّك الساحة السياسية وأظهر إقبالا شعبياً معبرا على الحل الانتخابي من أجل العودة للشرعية.

كما مثَّلت الحملة الانتخابية التي خاضها المرشحون الخمسة:

- عبد المجيد تبون ← رئيس الحكومة الأسبق.
- عبد القادر بن قرينة ← رئيس حركة البناء الوطني
- علي بن فليس ← حزب طلائع الحريات
- عز الدين ميهوبي← أمين عام التجمع الوطني الديمقراطي
- عبد العزيز بلعيد ← رئيس جبهة المستقبل

للرئاسيات دليلا على ارتفاع منسوب الوعي بضرورة الحل الانتخابي والتمسك بالشرعية الدستورية من خلاله والتنافس الكبير عليه.

لقد كانت الأنظار الدولية مسلطة على الجزائر ومحاولات التدخل الأجنبي واضحة لكن في الانتخابات أعطت شرعية جديدة لمؤسسات الدولة الجزائرية ووضعت حجر الزاوية للحل الذي لا تستطيع أي جهة خارجية أن تتجاوزه وبذلك أغلق جانب هام من الجوانب السياسية في البلاد عبر استعادة المسار الانتخابي وتجسيد الخيار الشعبي في المؤسسة المركزية في النظام الجزائري متمثلة في رئاسة الجمهورية التي يخوِّلها الدستور للعديد من الصلاحيات.

[1]- حاجي سفيان، مرجع سابق، ص14.

وقد أكد الحل من خلال هذه الانتخابات الرئيس المنتخب في خطابه الأول التي رسم فيها خارطة الحل.

4- المشروع التمهيدي لتعديل الدستور

للوصول إلى جزائر جديدة وتغيير يطمح له الجزائريين نحو مستقبل واعد للأجيال القادمة، واستكمال النوفمبرية الحقة والخروج من الأزمة.دستور يضمن للجزائريين العيش بكرامة وحرية في أرضه.

* أكملت رئاسة الجمهورية توزيع مسودة المشروع التمهيدي لتعديل الدستور، على رؤساء الأحزاب السياسية وبعض الشخصيات الوطنية والأكاديمية، وكذا النقابية والإعلامية وقد اقترن ذلك مع بيان للرئاسة جاء فيه: أن «توزيع المسودة كان قد تأجل بسبب أزمة كوفيد-19 التي لا تسمح بتنظيم مناقشة عمومية لكن أمام رغبة العديد من الشركاء السياسيين، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات، والشخصيات الوطنية لاستغلال فرصة الحجر الصحي للإطلاع عليه، ارتأى رئيس الجمهورية تلبية طلبهم بتوزيعه» داعية إلى «مناقشته وإثرائه، مع مراعاة الإجراءات الوقائية لمكافحة انتشار فيروس كورونا».[1]

المطلب الثالث: إعادة بناء المؤسسات

لقد أحدث الحراك حالة من تغيير بمطالبه الداعية إلى إسقاط رموز الفساد ولذلك فقد أدى الضغط الشعبي إلى ضرورة إعادة بناء مؤسسات الدولة بشكل غير ما تركته المرحلة الماضية وقد أخذت حالة إعادة بناء المؤسسات عدة مراحل حاولت السلطة في الجزائر أن تحققها بأقل تكاليف ومن هنا فقد كان التغيير في المرحلة الأولى بامتصاص الغضب الشعبي ثمَّ لحماية الدولة من ردود الأفعال المختلفة ثم للشروع في مرحلة ما بعد الحراك والتأسيس لمؤسسات شرعية جديدة.

ففي المرحلة الأولى أحدثتْ التغييرات على مستوى الحكومة بتغييرها وتعيين حكومة لتسيير الشأن الضروري في البلاد، ثمَّ حدث تغيير على مستويات المؤسسات الأمنية وحيث أعيد ترتيب مراكز تأثير الأمني بعيداً عن التشكيلات القديمة كما مسَّ التغيير مؤسسة رئاسة الجمهورية بتحويلها إلى رئاسة الدولة قبل أن تجرى الانتخابات، كما تم تغيير البرلمان إضافة إلى تغيير قيادة أحزاب الموالاة وإدخال زعماءها إلى السجن.

[1]- سفيان حاجي، مرجع سابق، عدد 30، ص12.

أولاً: على مستوى الرئاسة والدولة

لقد كانت الأسابيع الأولى كافية لانكشاف عميق داخل النظام، عطَّلت العهدة الخامسة ومشروع التأجيل والتمديد لعهدة "بوتفليقة" وانتهت هذه الأسابيع بإزاحة الوزير الأول، ودفع "بوتفليقة" إلى الاستقالة عبر تفعيل المادة 102 من الدستور التي تتحدث عن شغور منصب رئيس الجمهورية، وبات واضحاً أن مؤسسة العسكر قد استرجعت مقاليد الحكم وزمام المبادرة، عبر تحديد وإضعاف أدوات وأذرع كل من مؤسسة الرئاسة والدولة العميقة.[1]

مسَّ هذا التغيير مؤسسة رئاسة الجمهورية بتحويلها إلى رئاسة الدولة قبل أن تجرى الانتخابات.

وكانت الانتخابات الرئاسية الحدث الأهم في إعادة بناء مؤسسة الدولة، حيث أسست هاته الانتخابات لشرعية شعبية جديدة وحكومة جديدة، ووضعت برنامج عمل يهدف إلى الإصلاح الشامل وإعادة بناء مؤسسات الدولة في ظل رؤية ما بعد الحراك والتوجه نحو انتخابات تنشئ مجالس بديلة عن المجالس القديمة لأنها كانت ناتجة عن اختلال سياسي زوَّر الإرادة الشعبية وأخضعها للمال الفاسد.

ثانياً: التغيير على مستوى الحكومة

حيث كان العزل لمكونات النظام السابق يمس الحكومة التي كان على رأسها "أحمد أو يحي" الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي المؤيد للعهدة الخامسة، الذي كان مرفوضا من الحراك ومتابعا بتهم الفساد حيث كان الفساد السياسي والاقتصادي مجتمعين في شخص رئيس الحكومة الذي كان يمثل إحدى الباءات المرفوضة.

- ولكن التغيير الحكومي لم يلبي رغبة الحراك بل تولى منصب الوزير الأول باء جديدة مرفوضة السيد "بدوي" الذي لازال الحراك يطالب بتغييره للآن رغم أن مجموعة من وزراءه كانت من مكونات الحراك لأن الشعب كان يريد تغييرا كبيرا.

- كان الحل الأمثل بالنسبة لهذا الجناح هو التضحية بالوزير الأول المكروه من الجميع السيد "أويحي" وتقديمه كعربون تغيير البوصلة والشروع في تلبية مطالب المحتجين، لأنهم يعلمون أن رأس "أويحي" مطلوب بكثرة لدى المحتجين ولكن بعد رأس "بوتفليقة"، والأخطر من ذلك

[1]- د. محمد إسلام، "التحول السياسي في الجزائر من مأزق النظام إلى مأزق الحراك"، الجزائر -14 فيفري2020..Https://www.alsiasat.com. 30/09/2020

أن إسقاط حكومة "أويحي" لامتصاص الغضب لم يرافق بإنشاء حكومة مستقلة، بل تم إنشاء حكومة هشة للغاية ولكن الحقائب الرئيسية أوكلت لرجال ثقة من النظام، وعلى رأسهم بدوي الذي غين وزير أولا رغم أنه من أشرف على تزوير الانتخابات السابقة.[1]

ومن هنا فإن تسيير الأزمة من خلال تغيير المؤسسات ومنها الحكومة كان استجابة جزئية من السلطة القائمة لمطالب الحراك لكنها لم تحقق الذي كان بدايته العودة للانتخابات عند بعض الحراك لكنها كانت مرفوضة عند بعض الحراك.

ثالثاً: تغيير على مستوى المؤسسات الأمنية

حدوث تغيير كذلك على مستويات المؤسسات الأمنية، حيث أعيد ترتيب مراكز تأثير أمني بعيداً عن التشكيلات القديمة.

- ثم انتقل العسكر إلى تحييد الخصوم السياسيين باعتقال "السعيد بوتفليقة" والجنرال "توفيق مدين" بحكم أنهم الرأسين المدبرين والآمرين المنسقين لأي مخطط يهدف إلى تغيير قيادة الأركان والتحكم من جديد في مؤسسة الجيش، والأكيد أن ضربات الجيش كانت إستباقية وسريعة ولم تكن الأطراف الأخرى تعتقد أن الجيش سيتصرف بتلك السرعة والحزم، خاصة بعدما استطاع قائد الأركان أن يجمع في اجتماع شامل كل قيادات النواحي ليرسل رسالة بعدم إمكانية انقسام الجيش وبالتالي عدم المراهنة على هذا النوع من المغامرات بما في ذلك الانقلاب العسكري.[2]

- كما تمت بعض التعيينات والإقالات والتوقيفات في المؤسسة العسكرية نفسها ويعتقد أنها مست الأذرع العسكرية والأمنية التي يحسبها الكثيرون على "التوفيق" و"السعيد بوتفليقة".[3]

- وقال الفريق بأن "مكافحة الفساد واجتثاثه من بلدنا يعد استمرار طبيعيا لمحاربة مفاسد الاستعمار الفرنسي واستمرار أيضاً لمحاربة آفة الإرهاب المقيتة، وكما انتصر شعبنا الأبي بالأمس على الاستعمار والإرهاب سينتصر لا محالة على آفة الفساد"...[4]

---

[1]- د. نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص96.

[2]- نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص99.

- **"توفيق محمد مدين" المعروف باسم: "الجنرال توفيق"** الذي كان المدير القوي في جهاز المخابرات لربع قرن لأجل حلَّ "بوتفليقة" مديرية والأمن والاستعلام بموجب مرسوم في كانون الثاني/يناير 2016 وشكَّل مكانها مديرية المصالح الأمنية التي تخضع مباشرة إلى سلطة الرئاسة.

[3]- لبنى شطاب، مرجع سابق، "شيفرات خطاب القايد صالح"، رأي اليوم، 5 Oct 2020 - www.raialyoum.com .

[4]- المرجع نفسه.

رابعاً: على مستوى مؤسسة البرلمان

ومن مآلات الحراك إعادة النظر في المجالس الشعبية البلدية والولائية والتشريعية ومجلس الأمة، إما بالحل أو بتقصير عمر عملها بما يضمن إعادة الانتخابات في أقرب الآجال لضمان مجالس أكثر تمثيلية وأكثر نزاهة ومصداقية بشكل يعطي رسالة طمأنة للناخبين وللفاعلين السياسيين.[1]

المطلب الرابع: مركزية دور الرئيس في إدارة الأزمة

كان الذهاب إلى انتخابات رئاسية مقصداً كبيراً لإيقاف أي انزلاق أمني لأن غياب الرئيس المنتخب يفقد القرار مصداقيته الرسمية ويعرِّض المنظومة إلى هشاشةتسمح بتمرد داخلي عنها أو الاختراق الخارجي لها، ولذلك انتهت كثير من التحديات الأمنية في البلاد بمجرد نجاح الانتخابات الرئاسية التي استمدت مصداقيتها من الدستور ثمَّ من المشاركة الشعبية ثمَّ من خلوِّها من طعون المنافسين وسرعة التجاوب الدولي معها.

وذلك ما أعطى للرئيس الجديد دوراً هاما في تثبيت الاستقرار عبر إعادة تشكيل مؤسسات الدولة والدعوة إلى حوار واسع وتبني مطالب الحراك الشعبي والشروع في تعديل دستوري توافقي.

- لقد أعطى الدستور السابق للرئيس دوراً مركزياً في إدارة السلطة والتأثير على كل قرارته، ومن هنا كان للرئيس دور مركزي كمنصب أول في الدولة وكمؤسسة إستراتيجية تتحكم في مختلف القرارات خصوصاً وأنَّه القاضي الأول في البلاد ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع.

ولذلك كان مطلب إسقاط الرئيس قويًّا في الحراك بشكل جعل الأسابيع الأولى للحراك ترتكز شعاراتها، على اعتبار أن مشكلة البلاد تتعلق بفساد الرئيس وفساد منظومته السياسية والاقتصادية، والقضائية ، ولذلك رفع شعار "يتنحاوقاع".

لقد كان عزل الرئيس ثابتاً في الحراك لكن الحراك كان مختلفا حول الحالة التي تخلف الرئيس في ظل مجموعة من الإشكالات القانونية التي اعتبرها المراقبون تلغيماً لمؤسسات الدولة، ولهذا كانت هناك مقاربتان:

[1]-

1- مقاربة استلام رئيس مجلس الأمة لمنصب رئيس الدولة.

2- مقاربة تعيين مجلس رئاسي.

- لكن توجه العام كان باتجاه حماية الدولة من انعكاسات المرحلة الانتقالية ولذلك تغلبت استمرارية مؤسسة الرئاسة من زاوية النظرة الدستورية وسقوط خيار الحالة الانتقالية والهيئات المؤقتة وبذلك استمر دور الرئيس في التأثير في إدارة الأزمة دوراً مركزياً وهاماً من خلاله تمت عملية الحوار حول إجراءات العودة إلى المسار الانتخابي بتشكيل لجنة الحوار ومن خلاله تمت عملية تشكيل اللجنة المستقلة للانتخابات ومن خلاله تمت الدعوة إلى الانتخابات، رغم التحديات الكثيرة التي واجهت الرئيس المكلف دستوريا والضغوطات التي مورست لمنع الانتخابات حيث كان شعار إسقاط الباءات يشمله ضمن رئيس الحكومة ورئيس المجلس الدستوري ورئيس الجمهورية ورابعهم "بن صالح" -رئيس مجلس الأمة، الذي كان محسوبا على النظام السابق باعتباره الرجل الثاني في الدولة.

رئيس الدولة رهانات وتحديات:

* تواجه الرئيس الجديد للجزائر "عبد المجيد تبون" اليوم، تحديات كبيرة، فضلا عن الحراك الشعبي المستمر منذ أزيد من 10 أشهر، والذي وصفه بـ «الحراك المبارك» ووعد باعتماد سياسة «اليد الممدودة» في التعامل معه، تنتظر "تبون" ملفات ثقيلة، فبين محاولة إنقاذ الاقتصاد المنهك للبلاد وإصلاح الرأب وإعادة اللحمة بين الجزائريين يجد الرئيس نفسه أمام أجندة مكثفة، تحدد خارطة الطريق لتنفيذ أهم البرامج وإحداث التغيير المنشود، لاستعادة ثقة المواطن والشعب مجدداً.[1]

*** فاعليته في استمرار المؤسسات:**

لقد كان رئيس الدولة فاعل في استمرار المؤسسات وفي التمثيل الرسمي للدولة في المحافل المختلفة، كما كان مانعا لأي مبررات جر البلاد نحو الفراغ الدستوري أو التدخل الأجنبي، كما أن شرعيته الدستورية كان غطاءاً دائماً لشرعية القرارات المتخذة في المرحلة المؤقتة، فمنه تستمد الحكومة شرعيتها وتستمر المؤسسات السياسية في أداء أدوارها في تسيير الأزمة من مختلف جوانبها السياسية والمؤسساتية والدبلوماسية والاقتصادية والأمنية.

[1]- سامية / ح، مرجع سابق، (مقال)، ص11.

خلاصـــة الفصل الثالث :

تكلم الفصل الثالث عن أهم النظريات التي أسقطناها على حراك 22 فيفري وأهم التحالفات التي بإدارتها كانت احتواء مختلف المطالب التي طرحتها الأطراف المكوِنة للحراك، كما ناقش تسيير الأزمة على الأوضاع الأمنية، ودور الانتخابات الرئاسية شفي حل أزمة التغيير الذي طرأ على المؤسسات الرسمية ليتضح دور الحراك في التغيير وإعادة بناء المؤسسات وإثبات الشرعية بالانتخابات الرئاسية والخروج من الأزمة برئيس منتخب له دور مركزي في بناء الجزائر.

Summary of Chapter 3:

This chapter discussed the most Important theories that we dropped on Hirak of 22 February, and the most important alliances that they managed were to contain the various demands put Forward by the parties comprising the movement, it Also discussed the operation of the crisis and the role of the presidential elections in resobring crisis of the official institutions, in order to show the role of.

الخاتمـــــة

الخاتمـــة :

لقد كانت معالجة الوضع الأمني في الجزائر غير مستقرة منذ إلغاء المسار الانتخابي عام 1992 كما تعددت اتجاهات التعامل مع الوضع الأمني في الداخل الجزائري الذي شهد حالة من الصراع أوشكت أن تدخل البلاد في حرب أهلية.

إن انتشار الأوضاع الأمنية خلال ثلاثين سنة الأخيرة صاحبت موجة عالمية من الإرهاب والصراعات البينية في أغلب الساحات العربية ودول شمال الساحل والصحراء التي تمثل المحيط الإقليمي للجزائر، كما شهد حرب عالمية جديدة ضد الإرهاب أدَّت إلى تجاوز سيادات القطرية، وأنتجت أمنياً مختلف الجيوش والمخابرات ومنظمات الأمن في العالم.

لكن الحراك في الجزائر أخلط الأوراق التقليدية في منظومة الحكم بالجزائر وأسقط الأجهزة القائمة وغيَّر اتجاهاتها تبعاً لتغيير قيادتها وعلاقتها الداخلية والخارجية بل حوَّلها إلى جزءٍ من مسببات الفساد التي طالتها يد العدالة وعلى رأسها المدير العام للأمن والمدير السابق للمخابرات والمدير الذي خلفه في المخابرات ومنسق الأجهزة الأمنية في عهد بوتفليقة.

من هنا يمكننا القول بأن اتجاهات إدارة الأزمة الأمنية في مرحلة ما بعد الحراك لم تكن منفصلة على مرحلة الحراك، حيث استخدمت الاتجاهات الحديثة في إدارة الوضع الأمني بأشكال متعددة ومتداخلة، وفي الوقت الذي كانت حالة الحذر في مكافحة بقايا الإرهاب مستمرة كان ارتفاع مستوى الجاهزية على طول الحدود الجزائرية أولوية في القرار الأمني، كما كانت ترقية التنسيق العسكري تتجاوز الخطوط الحمراء في البحر الأبيض المتوسط من خلال المناورات المشتركة مع قوى كبرى في العالم وفي ذات الوقت كان الحضور الجزائري على المستوى الدبلوماسي والإغاثي متواصلا في مالي وليبيا.

ومن هنا كانت الجوانب الإستراتيجية في الاحتياط من الانعكاسات الأمنية للحراك على الدولة جزءا هاماً في إدارة الأزمة كلها ومن خلال تفعيل عدة مؤسسات في نفس الوقت والاستفادة من التناقضات الدولية لحماية المصالح الإستراتيجية للبلاد.

في نفس الوقت كانت إمكانية جر الحراك للعنف يشكل هاجساً يومياً دعا إلى إدارة الوضع من خلال احتواء بؤر التوتر المجتمعي بشكل مباشر وتفعيل حركة التحالفات بشكل متتالي سمح بمنع أي غطاء سياسي للعنف، وحرّك المجتمع المدني في خدمة الاستقرار.

ولقد كانت المبادرة إلى تفعيل العدالة في التحقيق شبكات الفساد والشجاعة في محاكمة المتورطين فيها من السياسيين، ورجال المال عاملاً مهما في حصارٍ شامل وفاعل لأي تهديد أمني من طرف هذه الشبكات التي كانت تتحكم في مفاصل القرار الأمني ثلاثين سنة وتوظف الفواعل الاقتصادية والسياسية في تنفيذ رؤيتها وتطبيق نظرياتها في اتجاهات إدارة أزمتها.

كان التدخل الخارجي أحد العوامل الرئيسية في التأثير على مجريات الحراك في الجزائر وارتباطه بتهديد السيادة والأمن القومي. وارتبطت مسألة العهدة الخامسة أو التمديد للرئيس المخلوع بالحديث عن تعديل دستوري يحمل علامة التدخل الأجنبي خصوصا في ما يتعلق بملف الأمازيغية.

كما اعتبر العديد من الملاحظين أن الاجتماع الذي ضمَّ بعض السياسيين والضباط للحديث عن التمديد أو مرحلة مؤقتة للرئيس الأسبق "اليمين زروال" مما أثار القلق حول السيادة، وقد كانت الزيارة المَكُوكِيَّة التي قام بها نائب رئيس الحكومة "رمضان العمامرة" في تقديم المتابعين حالة استقواء بالخارج.

لكن الحراك رفض كل تلك التدخلات، ومن هنا يبقى عامل التدخل الخارجي مهما في التأثير لكنه أيضا حافزا للروح الوطنية في الساحتين الشعبية والرسمية.

ومن هنا نقول بأن الشعب العامل الرئيسي في الحراك الذي استطاع أن يباشر بعرض القضايا ويحسم فيها، كما كان السند القوي للجيش في حماية السيادة والأمن القومي وسندا قويا للعدالة في محاربة الفساد وإسقاط إمبراطوريته المتشعبة الشبكات.

نتائج الدراسة:

لقد كانت هذه الدراسة رغم قلة مصادرها واعتمادنا أكثر على معايشتها سواءاً الذاتية أو معايشة الغير من المراقبين والمتتبعين، فقد قادتنا هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- إن الحراك الجزائري كان ثورةً حقيقية تميزت بشمول الوطن، واستمرار لمدة طويلة وتركيز مطالبها على الأبعاد الإستراتيجية والسياسية ودفعها لمحاكمة النظام السابق.
2- أن مبررات الثورة كانت قائمة بفعل الاستبداد والظلم، وتقييد الحريات وانتشار الفساد المالي وسيطرته على المؤسسات السياسة ونهب الثروة الوطنية، وطول فترة هذا الفساد.
3- أن الحراك الشعبي كان انتفاضة حرَّة رغم محاولات العديد من الجهات ركوب موجته أو استغلالها، ولذلك لم يسمح لأية جهة أن تمثله رغم أن مختلف مكونات الساحة ساعدت على استمراره ونجاحه.

4- أن هذه الثورة جاءت لتجديد المشروع الوطني في ظل موروثه النوفمبري، ولهذا فشلت كل محاولات تحويل هذا الحراك عن وجهته الوطنية.

5- أن الثورة كانت حلاًّ ولم يَكن أزمة بالرغم بالدعاية المضادة لها والتي حاولت وصفها بالأزمة، الأزمة كانت هي العهدة الخامسة وتحكم قوى غير دستورية في السلطة والقوة والثروة.

6- أن الحراك أعطى فرصة للعودة إلى الشرعية الشعبية والرقابة الشعبية ويمكن أن تكون له هزات ارتدادية عندما تتوفر أسبابها.

7- أن الحراك والتحولات التي أحاطت به تعددت فيها طرق إدارة الأزمة وأشكال التعامل معها، حيث كان احتواء الأزمة جزءاً من إدارتها، كما كان تسيير الأزمة حسب كل ملف جزءاً آخر، كما كانت نظرية التحالفات مطبقة في عدة مراحل ومجالات

8- ضرورة دراسة الحراك من كل النواحي الفكرية والسياسية وفهم طبيعة مكوناته للنجاح فيها.

9- أن الحراك كان صورة حقيقية للجماعة الوطنية التي ذابت فيها الخصوصيات واستعادت روح الأمة ودورها في القدرة على التأثير والتغيير.

10- أن السلمية أقوى في التأثير من العنف، حيث استطاع الحراك أن يحافظ على منهجيته السلمية نتيجة وعي مكوناته والوعي بمخاطر الانزلاق نحو العنف والوعي بقيمة السلمية في التغيير، فبالرغم من المساحة الواسعة التي كانت مسرحاً للحراك إلاَّ أنه لم يتجه نحو العنف رغم طول المدة وكثرة الاستفزازات.

11- أن التلاحم بين الجيش والشعب كان أهم أسباب حماية الأمن القومي للبلاد.

12- أن استمرار الدولة عبر مؤسساتها واستمرار الحالة الدستورية كان مانعاً من حالات الفراغ والفوضى السياسية ومُحَصِّناً للشرعية والسيادة.

13- أن التدخل الأجنبي لا يمكن أن يخترق السيادة إذا كانت الشرعية قائمة والجبهة الداخلية منسجمة حول الخيارات الكبرى والتحديات الإستراتيجية، فبالرغم من الضغوط الخارجية الكثيرة إلاَّ أن الحراك لم يسمح بالتدخل الأجنبي تحت أي مبرر وهذا من أهم العوامل لحماية الأمن القومي في البلاد.

المصـادر والمراجـع

المصادر والمراجع:

الكتب :

1. بكيس نور الدين، "الحراك الشعبي الجزائري"، النشر الجامعي الجديد، تلمسان - الجزائر، 2020.
2. بوشعير السعيد، "النظام السياسي في الجزائر"، دراسة تحليلية لطبيعة الحكم في ضوء دستوري 1963 و1965"، ج1، الجزائر.
3. الزبيري محمد العربي، "أفكار جارحة في السياسة والثقافة والتاريخ"، دار الحكمة للنشر، ط1، الجزائر، 2014.
4. المنياوي رمزي، "الفوضى الخلاقة - الربيع العربي بين الثورة والفوضى؟!"، دار الكتاب العربي، مصر العربية، ط1، 2012.

الدوريات العلمية :

1. بن سعيد مراد، "انتخابات الرئاسة الجزائرية: تراجع أم تقدم"، مجلة العلوم السياسية تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة، عدد43-44.
2. جعفر نعيمة، "أسس إحداث الغرفة الثانية للبرلمان في النظامين البريطاني والجزائري - دراسة مقارنة"، مجلة العلوم السياسية، عدد 43-44، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.
3. راشد إسماعيل راشد أحمد، "الصراع السياسي في البحرين خلال ثورات الربيع العربي"، مجلة العلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 43-44، بيت النهضة، بيروت، 2014.
4. رحموني عبد الرحيم، "الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي"، مركز الكتاب الأكاديمي، الجزائر، 2019.
5. سعود الطاهر ومهور باشا عبد الحليم، "المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي - مقاربة سوسيولوجية"، عمران دراسات المدينة الجزائرية، عدد18، 2016.

6. شاعة محمد، "المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية" الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد31، الجزائر. Politics-dz.com
7. صالح علي حاكم، "أصول النظام السياسي وتطوره وانحطاطه"، سياسات عربية، العدد37، مارس 2019.
8. عفيفي الدويك عبد الغفار، "الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية"، المجلة الدولية لأبحاث الأزمات، المجلد1، العدد التعريفي، الرياض، 2017.
9. فولجي توماس - وآخرون، "مستقبل النظام العالمي الجديد دور المنظمات الدولية"، تقديم عاطف عزت زيان، المركز القومي للترجمة، ط1، الجزيرة -القاهرة، 2011.
10. قبلان مروان، "الثورة والصراع على سورية - تداعيات الفشل في إدارة اللعبة"، دراسات سياسية عربية، 2016.
11. قدورة عماد، "السياسة البحرية التركية في المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا"، المركز العربي للأبحاث والدراسات، 29/08/2020.
12. قيمتى بدر الدين، "كورونا... جلد أفعى جديد النظام الدولي القديم"، مقال المركز الديمقراطي العربي، الجزائر، 2020.
13. كربوش أحمد، "الأطر الفطرية المفسرة للحراك"، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية ،، المركز الجامعي بآفلو -الأغواط، العدد04، مارس 2020.
14. مجموعة من الباحثين، "النظام الدولي والوطن العربي - حال الأمة العربية 2017-2018 عام الأمل والخطر"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت - لبنان، 2017-2018.
15. وادي عبد الحكيم سليمان، "ملخص حول النظريات في العلاقات الدولية"، رئيس مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان ومتابعة العدالة الدولية، مقال صدر عن الفضاء الأكاديمي السياسي، قناة العلوم السياسية، جامعة الأغواط، 17 نوفمبر 2019.
16. وهبه ربيع وآخرون، "الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي مصر، المغرب، لبنان، البحرين"، تحرير عمر الشوبكي، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

المجلات :

1. ح/ سامية، "الرئيس عبد المجيد تبون ... رهانات وتحديات"، مجلة الحوار الجزائرية، عدد25، الجزائر، جانفي 2020. ELHIWARDZ.COM
2. حاجي سفيان، "الأزمة الليبية والدور الجزائري"، مجلة الحوار الجزائرية، عدد26، الجزائر، 2020.
3. حسين عدنان السيد، "الحراك العربي والوحدة الوطنية"، مقال مجلة العلوم السياسية، العدد34، 2012.
4. خميس جديد، "النظام الدولي الجديد في ظل التحولات الجيواستراتيجية الراهنة"، مجلة الفكر، عنابة، العدد15.
5. الشيخ محمد عبد الحفيظ، "المحددات الإقليمية والدولية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 43-44، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.
6. عبد الحفيظ محمد، "ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح - التحديات والآفاق"، مجلة دراسات شرق، vol.19 Issue 71 ، 2015-04.
7. عبد الهادي مجدي، "النزاعات في الوطن العربي بين الجذور الهيكلية والحجز المؤسسي"، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد471، الجزائر، ماي 2018.
8. علواش نور الدين، "أسد الجزائر ... وداعاً"، مجلة الحوار الجزائرية، عدد25، جانفي 2020. ELHIWARDZ.COM

أوراق مقدمة في المؤتمرات والمحاضرات :

1. (مقال) "جيش الجزائر.. انحياز للحراك بانتظار مرافقة انتقال السلطة"، تركيا، شبكة مواقع الأناضول 03-04-2019. www.aa.com.Tr
2. بالكحلة عادل، "الحراك الثوري في تونس: الخصائص والاستحقاقات ما قبل بحث سوسيولوجي"، الملتقى، تونس، ربيع 2016.

3. الرويلي علي مهلول، "إدارة الأزمة إستراتيجية المواجهة"، محاضرة، حلقة علمية خاصة بمنسوبي وزارة الخارجية إدارة الأزمات، كلية التدريب قسم البرامج الخاصة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، من 4/30 – إلى 5/4 2011م.
4. عبد العالي عبد القادر، "محاضرات نظريات العلاقات الدولية"، محاضرة جامعة الدكتور مولاي سعيد، المغرب، 2009.
5. لكريني إدريس، "دور المعلومات والاتصال في إدارة الأزمات الدولية، رؤية إستراتيجية"، محاضرة جامعة القاضي عياض، المملكة المغربية، يناير 2014.
6. محمد عبد القادر عبد القادر، "فن إدارة الأزمات"، جامعة المنصورة، مصر، 8-2020. Storage/emulated/o/donoad/pdf .

الرسائل الجامعية :

1. حشاني فاطمة الزهراء، "النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007-2008.

الكتب الأجنبية المترجمة :

1. حنة آرندت، "في الثورة"، ترجمة عطا الله عبد الله، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، الجزائر، 2020/08.

التقارير الرسمية :

1. تقرير رقم (1) "الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات"، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. www.donainstitute .
2. سلمات جعفر، "ما بعد عهد جائحة ≠ كورونا ... كيسينجر يحذر من تغيير جذري في النظام الدولي"، قناة الجزيرة، 5 أبريل 2020.

المصادر الإلكترونية :

1. صفياء بهيج رؤوف البيرماني، جامعة بابل univ of Babylon
2. أبو كريم، "هل سيشهد النظام الدولي تحولاً بعد انحصار كورونا"، شبكة الجزيرة الإعلامية. 2020/04/19 . www.aljazeera.net ; 30/09/2020 .
3. البوشيخي محمد، "النظام العالمي ما بعد جائحة كورونا"، عربي MARABI.COM AM 12:09:53 5/22/2020.21
4. السبيطالي محمد، "حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة"، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، مارس 2019 . www.KFCrs.com (26 sep) .
5. إسلام محمد، "التحول السياسي في الجزائر من مأزق النظام إلى مأزق الحراك"، منتدى السياسات العربية. 14 فبراير 2020. www.alsiasat.com
6. شطاب لبنى، "شيفرات خطاب القايد صالح"، رأي اليوم، أكتوبر 2020. www.raialyoum.com .
7. c) web Development departement/ chanceller, 12/14 office 2011-2018 admin@uobobaylon-edu.iq

الملاحـــق

الملحق رقـم 01 : دعوة القايد صالح لتفعيل المواد الدستورية ووقوفه مع خيار الشعب

كان الفريق أحمد قايد صالح، نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الجزائري، جدد اليوم الثلاثاء، في بيان تمسكه بضرورة تفعيل مقترح الجيش دون تأخير، المتعلق برحيل رئيس البلاد، عبد العزيز بوتفليقة، فوراً، وإرجاع السلطة للشعب مثلما تقتضيه المواد 7، و8 و102 من الدستور .

وقال صالح في كلمة له خلال اجتماع ضم كبار ضباط المؤسسة العسكرية بمقر قيادة الأركان "نحن نرى أنه لا مجال للمزيد من تضييع الوقت وأنه يجب التطبيق الفوري للحل الدستوري المقترح المتمثل في تفعيل المواد 7 و8 و102، ومباشرة المسار الذي يضمن تسيير شؤون الدولة في إطار الشرعية الدستورية". وأضاف "وعليه فقرارنا واضح ولا رجعة فيه، إذ أننا نقف مع الشعب حتى تتحقق مطالبه كاملة غير منقوصة"..

لذا تقدم الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة باستقالته رسمياً من منصبه اليوم الثلاثاء (الثاني من نيسان/ أبريل 2019)، قبل انتهاء ولايته في 28 نيسان/ أبريل الحالي. وقد أبلغ رسميا رئيس المجلس الدستوري بقرار إنهاء عهدته بصفته رئيسا للجمهورية.

وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية

الملحق رقـم 02 : بيان الاستقالة

قدم الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، الثلاثاء، رسالة إلى المجلس الدستوري، معلنا إنهاء عهدته كرئيس للبلاد اعتبارات من اليوم ذاته، وذلك بعد 20 عاما قضاها في سدة الحكم.

وقال بوتفليقة في رسالته: **"دولة رئيس المجلس الدستوري، يشرفني أن أنهي رسميا إلى علمكم أنني قررت إنهاء عهدتي بصفتي رئيس للجمهورية، وذلك اعتبارا من تاريخ اليوم، الثلاثاء 26 رجب 1440 هجري الموافق لـ 2 أبريل 2019. إن قصدي من اتخاذي هذا القرار إيمانا واحتسابا، هو الإسهام في تهدئة نفوس مواطني وعقولهم لكي يتأتى لهم الانتقال جماعيا بالجزائر إلى المستقبل الأفضل الذي يطمحون إليه طموحا مشروعا".**

دبي، الإمارات العربية المتحدة—(CNN)

الملحق رقـم 03 : أهم شعارات الحراك وتدرجها

منذ بدء الحراك الشعبي في 22 فبراير/شباط الماضي، اتخذ الجزائريون لأنفسهم موعدا كل جمعة لتنظيم مسيرات تتجدد فيها مطالبهم عبر شعارات تعكس الوعي وتطالب بالحرية والتغيير، ومن بين الشعارات المهمة والمتداولة: **"لا للخامسة"** و**"الشعب لا يريد.. بوتفليقة والسعيد"**، و**"الجزائر جمهورية ماشي ملكية"**

ثم تطورت الشعارات حسب الحالة السياسية واحتضان الشعب للحراك: **"سلمية سلمية"**، وأحيانا أخرى: **"جيش شعب.. خاوة خاوة** و**"الجزائر أمانة في أعناقنا"** و**"لا خوف.. لا رعب.. الجزائر ملك الشعب"** و**"الجزائر دولة مدنية لا عسكرية"**.

وعندما استقر بوتفليقة على قرار التنحي لكن بعد سنة إضافية كانت الشعارات تنادي بـ: **"لا تأجيل لا تعديل.. نطلب منكم الرحيل"**، و**"معا لطرد الفساد"**، **"لا رئيس بالوكالة.. الجزائر فيها رجالة (رجال)"**، و**"جيش بلادي يا الشجعان.. احمي وطنك من العديان (الأعداء)"** و**"لن نرحل أنتم من سترحلون"**. كما جاءت عبارة **"يتنحاو قاع"** لتوحد موقف الجزائريين جميعا في الجمعة السادسة.

فيما كانت هناك شعارات تمجد الشعب وتقدح في رموز النظام، **"المادة 102 تسقطها المادة 2019"**، و**"الشعب هو البطل الوحيد.. أنتم موظفون عند فخامة الشعب"**، و**"هؤلاء قمامة غير قابلة للرسكلة"** .

"عياش سنوسي-الجزائر"

وفي الجمعة التاسعة وعلى المرحلة الانتقالية كانت شعارات قوية لا تقبل المهادنة، أبرزها **"الفترة الانتقالية لن يقودها بن صالح وحكومة السعيد بوتفليقة (الشقيق الأصغر للرئيس المستقيل).. الفترة الانتقالية حصرية لأبناء الجزائر المخلصين"**، **"لا 90 يوما ولا 90 دقيقة.. تتنحاو قاع كيما تنحى بوتفليقة"**

كما حملت الجمعة العاشرة دعوة للقضاة بتعجيل فتح ملفات الفساد عبر شعارات: **"أيها القاضي.. ما رانيش راضي"**، و**"الجيش وأسلاك الأمن والعدالة في صلب الشعب.. والشعب سلالة الثوار"**، و**"الشعب يأمر بالتغيير لا بالتدوير"** و**"لا رجوع حتى نحقق دولة القانون والعدالة فوق الجميع"**.

"دعوة المحتجين لتحرك القضاء ومحاربة الفساد (الجزيرة)"

كما رفعت شعارات موجه للخارج، منها: **"يا فرنسا مضى وقت العتاب"** و**"ماكرون اهتم بأمك.. الجزائر أكبر منك"**، وأخرى تؤكد وحدة الشعب: **"شاوي، قبايلي، مزابي، عربي... كلنا جزائريون"**، **"عزيزتي الولايات المتحدة ومن معها.. الجزائر ليست شأنكم"** كتبت بالإنجليزية.

"مظاهرة في ساحة البريد المركزي (الجزيرة)"

الملحق رقـم 04 : القايد صالح يدعو لتطبيق المادة 102

دعا الفريق أحمد قايد صالح يوم الثلاثاء 26 مارس، إلى تطبيق المادة 102 من الدستور، للخروج من الأزمة الحالية التي تعيشها الجزائر، وذلك خلال زيارته الميدانية الناحية العسكرية الرابعة بورقلة، وأشار في تصريحه: "إن الوضع في بلادنا يظل حاليا يتميز بمسيرات شعبية سلمية، تنظم عبر كامل التراب الوطني وتطالب بتغييرات سياسية، ورغم أن هذه المسيرات قد اتسمت، إلى غاية الآن، بطابعها السلمي والحضاري، مؤكدة بذلك المستوى الرفيع للشعب الجزائري ووعيه ونضجه، الذي حافظ على السمعة الطيبة التي تحظى بها الجزائر بين الأمم، إلا أنه وجب التنبيه إلى أن هذه المسيرات قد تستغل من قبل أطراف معادية في الداخل والخارج، ذات النوايا السيئة، والتي تلجأ إلى القيام بمناورات مشبوهة بهدف زعزعة استقرار البلاد، لكن الشعب الواعي واليقظ والفطن سيعرف كيف يفشل كافة مخططاتها الدنيئة. وبغية حماية بلادنا من أي وضع قد لا تحمد عقباه، يتعين على الجميع العمل بوطنية ونكران الذات وتغليب المصالح العليا للوطن، من أجل إيجاد حل للخروج من الأزمة، حـــالا، حل يندرج حصرا في الإطار الدستوري، الذي يعد الضمانة الوحيدة للحفاظ على وضع سياسي مستقر. وفي هذا الإطار سبق لي في العديد من المرات أن تعهدت أمام الله والوطن والشعب، ولن أمل أبدا من التذكير بذلك والتأكيد على أن الجيش الوطني الشعبي، بصفته جيش عصري ومتطور قادر على أداء مهامه بكل احترافية، وبصفته كذلك الضامن والحافظ للاستقلال الوطني والساهر على الدفاع عن السيادة الوطنية والوحدة الترابية وحماية الشعب من كل مكروه ومن أي خطر محدق، قلت أن الجيش الوطني الشعبي سيظل وفيا لتعهداته والتزاماته ولن يسمح أبدا لأي كان بأن يهدم ما بناه الشعب الجزائري. وفي هذا السياق يتعين بل يجب تبني حل يكفل الخروج من الأزمة، ويستجيب للمطالب المشروعة للشعب الجزائري، وهو الحل الذي يضمن احترام أحكام الدستور واستمرارية سيادة الدولة، حل من شأنه تحقيق توافق رؤى الجميع ويكون مقبولا من كافة الأطراف، وهو الحل المنصوص عليه في الدستور في مادته 102[1]".

[1] - المادة 102 من الدستور المعدل عام 2016: " إذا استحال على رئيس الجمهوريّة أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن، يجتمع المجلس الدّستوريّ وجوبا، وبعد أن يتثبّت من حقيقة هذا المانع بكلّ الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التّصريح بثبوت المانع".
وتشير المادة في بقية فقراتها إلى أن رئيس مجلس الأمة يتولى رئاسة الدولة بالنيابة لمدة لا تزيد عن 45 بعد إعلان البرلمان ثبوت المانع، أما في حالة استمرار مرض رئيس الدولة بعد ذلك، فذلك يعني استقالته ثم شغور منصبه الذي يتولاه رئيس مجلس الأمة من جديد لمدة لا تزيد عن 90 يوما، تنظم خلالها انتخابات رئاسية لانتخاب رئيس جديد.

الملحق رقـم 05 : صور من الحراك الشعبي الجزائري

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتـوى	الصفحة
كلمة شكر	
إهـداء	
مقدمـة	أ-ج
الفصل الأول : إدارة الأزمات الدولية مفاهيم ونماذج	
- تمهيد	
*** المبحث الأول: مفاهيم متعلقة بالنظام الدولي وأهم نظريات العلاقات الدولية**	**07**
- **المطلب الأول:** مفهوم النظام الدولي وأهم المفاهيم.....	07
- **المطلب الثاني:** أهم نظريات العلاقات الدولية.....	17
- **المطلب الثالث:** أسباب الثورات.....	22
*** المبحث الثاني: أزمات منطقة شمال أفريقيا واتجاهات إدارتها**	**24**
- **المطلب الأول:** إدارة أزمات المحيط الإقليمي الجزائر.....	24
- **المطلب الثاني:** تطور الأزمات الأمنية في الجزائر.....	32
الفصل الثاني: حراك 22 فيفري وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري	
- تمهيد	
*** المبحث الأول: تطور مسار وأحداث الحراك الجزائري**	**39**
- **المطلب الأول:** مظاهر الأزمة في الحراك الجزائري.....	39
- **المطلب الثاني:** أسباب الحراك الجزائري.....	40
- **المطلب الثالث:** مواقف أطراف الساحة الفاعلين في الحراك	44
- **المطلب الرابع:** الحالة الأمنية بعد حراك 22 فيفري.....	46
*** المبحث الثاني: انعكاسات الحراك على الأمن القومي الجزائري**	**48**
- **المطلب الأول:** دور المؤسسة العسكرية في إدارة الأزمة.....	48
- **المطلب الثاني:** توجهات المؤسسة العسكرية وعقيدتها.....	49
- **المطلب الثالث:** علاقة المؤسسة العسكرية بالحراك.....	50
- **المطلب الرابع:** الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في إدارة الأزمة	52
الفصل الثالث: اتجاهات إدارة الأزمة الأمنية بعد الحراك	
- تمهيد	
*** المبحث الأول: احتواء الأزمة من خلال التحالفات**	**56**
- **المطلب الأول:** تطبيقات نظرية التحالف ونظرية الاحتواء في إدارة الأزمة	56
- **المطلب الثاني:** تحالف القوى السياسية	57
- **المطلب الثالث:** تحالف الحراك مع الجيش.....	60

- **المطلب الرابع:** احتواء التدخل الخارجي.....	61
- **المطلب الخامس:** احتواء المعارضة بالدستور	63
*** المبحث الثاني: تسيير مخلفات الأزمة على الأوضاع الأمنية .....**	**65**
- **المطلب الأول:** تسيير الوضع عبر العدالة	65
- **المطلب الثاني:** دور الانتخابات الرئاسية في حل الأزمة.....	67
- **المطلب الثالث:** إعادة بناء المؤسسات.....	69
- **المطلب الرابع:** مركزية دور الرئيس في إدارة الأزمة	72
الخـاتمة	**76**
المصادر والمراجع	**80**
الملاحـق	**86**
- **ملحق رقم 01:** دعوة القايد صالح لتفعيل المواد الدستوري ووقوفه مع خيار الشعب	
- **ملحق رقم 02:** بيان الاستقالة	
- **ملحق رقم 03:** أهم شعارات الحراك وتدرجها	
- **ملحق رقم 04:** القايد صالح يدعو لتطبيق المادة 102	
- **ملحق رقم 05:** صور من الحراك الشعبي الجزائري	